المشروع الحضاري الإسلامي

الدكتور/ محمد عمارة

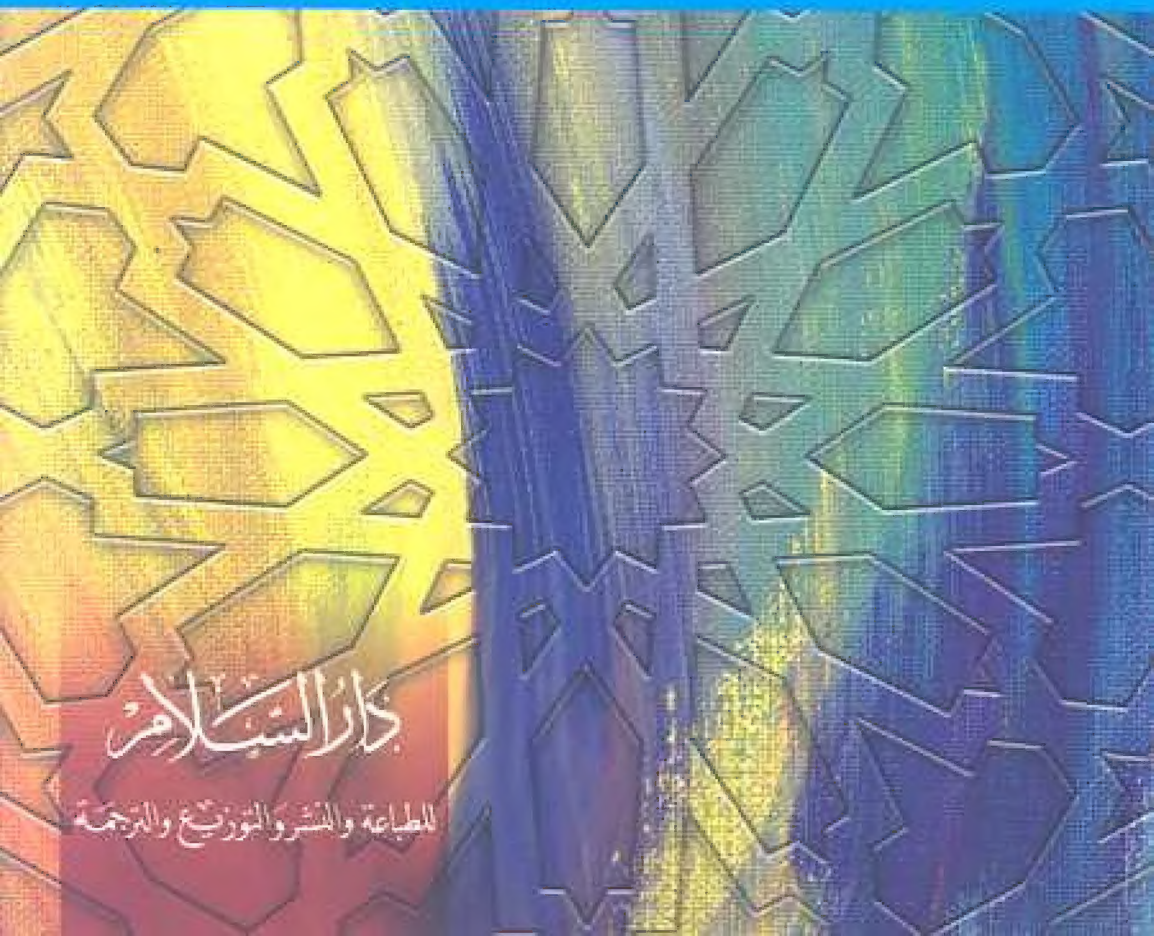

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

المشروع الحضاري الإسلامي

كافة حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة

للناشر

دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

لصاحبها

عبد القادر محمود البكار

الطبعة الأولى

لدار السلام

١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

ش.م.م

تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة أعوام متتالية ١٩٩٩م، ٢٠٠٠م، ٢٠٠١م عن عام الجائزة تقريباً لكل ثلث مضى في صناعة النشر

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية

الإدارة: القاهرة: ١٩ شارع عمر لطفي موازٍ لشارع عباس العقاد خلف مكتب مصر للطيران عند الحديقة الدولية وأمام مسجد الشهيد عمرو الشربيني - مدينة نصر

هاتف: ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ (+٢٠٢) فاكس: ٢٢٧٤١٧٥٠ (+٢٠٢)

المكتبة: فرع الأزهر: ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف: ٢٥٩٣٢٨٢٠ (+٢٠٢)

المكتبة: فرع مدينة نصر: ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف: ٢٤٠٥٤٦٤٢ (+٢٠٢)

المكتبة: فرع الإسكندرية: ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين

هاتف: ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس: ٥٩٣٢٢٠٤ (+٢٠٣)

بريدياً: القاهرة: ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩

البريد الإلكتروني: info@dar-alsalam.com

موقعنا على الإنترنت: www.dar-alsalam.com

المشروع الحضاري الإسلامي

تأليف
دكتور محمد عمارة

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

بسم الله الرحمن الرحيم

بين يدي دراسات هذا الكتاب

في هذا الكتاب ثلاث دراسات عن ثلاثة من أعلام الفكر في عصرنا الحديث والمعاصر .

السيد / محمد رشيد رضا [١٢٨٢ - ١٣٥٤هـ / ١٨٦٥ - ١٩٣٥م] .

والدكتور / عبد الرزاق السنهوري باشا [١٣١٣ - ١٣٩١هـ / ١٨٩٥ - ١٩٧١م] .

والأستاذ / ميشيل عفلق [١٣٢٨ - ١٤٠٩هـ / ١٩١٠ - ١٩٨٩م] .

ولكل واحد من هؤلاء الأعلام مشروعه الفكري المتميز ، الذي ينحاز إليه كثيرون . وينحاز دونه كثيرون .

فرشيد رضا ، ينحاز إليه أغلب السلفيين . ويرونه إمامًا من أبرز أئمة السلفية في العصر الحديث .

والسنهوري ، هو الحجة المتفرد في وضع القانون المدني ؛ وشرح هذا القانون المدني . وفي وضع المقومات الدستورية والقانونية للعديد من الدول العربية التي استقلت في القرن العشرين .

وميشيل عفلق ، هو أبرز منظِّري التيار القومي العربي على الإطلاق .

والغريب – في حياتنا الفكرية – هو كثرة القراء الذين ينظرون « بعين واحدة » ، ذات « بُعد واحد » ، وليس « بالعين اللاَّمَّة والجامعة » .

فالذين يتحمسون لرشيد رضا ؛ كثيرون منهم يرفضون السنهوري . وميشيل عفلق ، دون قراءة لأي منهما !

والذين يتلمذون على السنهوري ، كثيرون منهم لا يكلفون أنفسهم الاهتمام بمشروعه الفكري الإسلامي لتجديد الفقه الإسلامي وتقنينه ، والتأسيس لإسلامية الدولة والمدنية في نهضتنا الحديثة . وهو المشروع الذي يسلك السنهوري – بحق – في سلك أئمة الفقه الإسلامي ، ويبوئه مكانًا ملحوظًا بين دعاة الإصلاح بالإسلام .

والذين يتعصبون لميشيل عفلق ، أغلبهم لم يتتبعوا تطور موقفه الفكري من مرجعية الإسلام ومحوريته في المشروع القومي والنهضة الحضارية للأمة . وهو التطور الذي قاده من موقع : « القومية أولًا » إلى موقع : « الإسلام أولًا » :-

ومهمة هذه الدراسات الثلاث ، هي دعوة هذه الفصائل الثلاثة ، في حياتنا الفكرية ، إلى قراءة الآخرين . وإلى اكتشاف مساحات الأرض المشتركة بين أعلام هذه الفصائل ، وخاصة في ميدان المرجعية الإسلامية للنهضة الحضارية لأمتنا .

إنها دراسات « تدرِّب » العقل العربي والمسلم على الانفتاح على الآخرين . وعلى التفاعل مع ثمرات إبداعاتهم ، سواء بالاتفاق أو الاختلاف ، وإلى اكتشاف نقاط الاختلاف ،

ورؤيتها في ضوء مساحات الاتفاق .

وسيكتشف القارئ لصفحات هذا الكتاب المقام العالي للإسلام في المشاريع الفكرية لهؤلاء الأعلام . ومساحة الأرض المشتركة التي يجتمعون عليها حول مرجعية الإسلام في النهضة الحضارية المنشودة ، وذلك عندما « تبرئه » قراءة هذه الدراسات من « آفة التخندق الفكري » المتفشية في حياتنا الثقافية المعاصرة .

إنها « رحلة تمرين » على المنهاج الذي نراه صحيًا وضروريًا ونافعًا للباحثين والقراء . منهاج الاحتضان لكل تراث الأمة ؛ القديم منه والحديث ، والإقلاع عن الأحكام المسبقة التي يتوارثها الكثيرون بالعنعنات دونما براهين أو بينات . وتأسيس القبول أو الرفض على الرؤية الذاتية والتلقي المباشر من المصادر الأصلية ، وليس على مجرد السماع ! .

وهي « رحلة فكرية » نأمل أن تذيب وتزيل الكثير من « الحواجز الوهمية » التي ارتفعت « أسوارها الصينية » بين الذين جمعتهم وربطتهم درجات متفاوتة من الإيمان بالمرجعية الإسلامية لمشروعنا النهضوي المنشود .

وإذا أثارت هذه الدراسات قدرًا من « القلق الفكري » لدى العديد من القراء . فإن هذا أمر مطلوب ومقصود . فـ « القلق الفكري » بعضه مطلوب للتجدد . والحيوية . وتحريك المياه الراكدة والآسنة في حياتنا الثقافية المعاصرة . والكتاب الذي لا يغيّر في قارئه شيئًا هو كتاب لا خير فيه ! .

والله نسأل أن يتقبل هذا الجهد خالصًا لوجهه الكريم . وأن يحقق المقاصد المرجوة من ورائه . إنه ، سبحانه ، خير مسئول .. وأكرم مجيب [1] .

دكتور محمد عمارة

* * *

(١) لمزيد من التفاصيل حول دراسات هذا الكتاب ، انظر كتبنا [مسلمون ثوار] - فصل « رشيد رضا » . طبعة دار الشروق - القاهرة سنة ١٩٨٨م و[إسلاميات السنهوري باشا] طبعة دار الوفاء - مصر - سنة ٢٠٠٣م و[الدكتور عبد الرزاق السنهوري] طبعة دار الرشاد - القاهرة - سنة ١٩٩٩م ، و[التيار القومي الإسلامي] طبعة دار الشروق - القاهرة - سنة ١٩٩٦م .

المشروع الحضاري الإسلامي

١ – رشيد رضا :

منار الإحياء والتجديد

٢ – السنهوري باشا :

إسلامية الدولة والمدنية والقانون

٣ – ميشيل عفلق :

من القومية أولاً .. إلى الإسلام أولاً

• • •

١ – رشيد رضا
منار الإحياء والتجديد

النشأة . والرحلة

في قرية « القلمون » التابعة « لمتصرفية » طرابلس الشام ، ولد « السيد » محمد رشيد رضا [– ١٢٨٢ – ١٣٥٤هـ ، ١٨٦٥ – ١٩٣٥م] وهو محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة . وأسرته « شريفة » النسب هاجرت من بغداد واستقرت في « القلمون » . وكانت ولادته في (٢٧ جماد الثاني سنة ١٢٨٢هـ / ١٨ أكتوبر سنة ١٨٦٥م) .

ولقد سلك – منذ صباه – طريق التعليم الديني ، فدرس بالمدرسة الوطنية الإسلامية – في طرابلس – ثم درس في بيروت . وحصّل علوم الإسلام والعربية ، على منهاج شبيه بمنهاج الأزهر الشريف في ذلك التاريخ .

ولقد مال – في تكوينه الفكري والعلمي – إلى علوم « الرواية » و « المنقول » و « المأثورات » . ثم حدثت له نقلة نوعية بعد أن قرأ كتاب « حجة الإسلام أبو حامد الغزالي » [٤٥٠ – ٥٠٥هـ / ١٠٥٨ – ١١١١م] « إحياء علوم الدين » فانتقل به هذا الكتاب إلى الزهد والتصوف والتنسك ، وانخرط في سلك مريدي « الطريقة النقشبندية » . وانخرط في العمل الدعوي ، مشتغلاً بالوعظ والإرشاد – في قريته والقرى المجاورة – فتمرس على الخطابة الوعظية . ثم طمح إلى الكتابة ، فألف كتابًا عن [الحكمة الشرعية] ، ونشر مقالاً مطولاً عن الأخلاق في إحدى

الصحف . وصاغ بعض أفكاره شعرًا منظومًا .

وعقب خطبة ألقاها - اتسمت بالجرأة - في أحد المحافل - بحضرة والي « طرابلس » - عين عضوًا في « شعبة المعارف » بمتصرفية الولاية العثمانية .

وفي الثامنة والعشرين من عمره [١٣١٠ هـ/ ١٨٩٢م] حدث له الانقلاب الأعظم في فكره وتوجهه ، وذلك بعد أن قرأ - في محفوظات والده - بعض أعداد مجلة [العروة الوثقى] - التي أصدرها في باريس [١٣٠١هـ/ ١٨٨٤م] جمال الدين الأفغاني [١٢٥٤ - ١٣١٤هـ/ ١٨٣٨ - ١٨٩٧م] والإمام محمد عبده [١٢٦٥ - ١٣٢٣هـ/ ١٨٤٩ - ١٩٠٥م] - . فأخذ - بعد قراءة هذه الأعداد - يبحث عن المجموعة الكاملة لأعداد هذه المجلة - الثمانية عشر - فوجدها في مكتبة أستاذه حسين الجسر [١٢٦١ - ١٣٢٧هـ/ ١٨٤٥ - ١٩٠٩م] ، فنسخها ، وأكب على دراستها ، وفقه أسلوبها وأفكارها ومناهجها ومقاصدها .. فتغيرت بذلك صورة الإسلام في فكره ، وتبدلت صورة المسلم النموذجي لديه ، وتغيرت أولويات الإصلاح الإسلامي للواقع الذي يعيش فيه المسلمون . ولقد وصف - هو - هذا الانقلاب الفكري الذي حدث له ، فقال : « .. ثم إني رأيت في محفوظات والدي بعض نسخ (العروة الوثقى) ، فكان كل عدد منها كسلك من الكهرباء ، اتصل بي فأحدث في نفسي من الهزة والانفعال والحرارة والاشتعال ما قذف بي من طور إلى طور ومن حال إلى حال . كان الأثر الأعظم لتلك المقالات الإصلاحية الإسلامية ، ويليه تأثير المقالات السياسية في المسألة المصرية - والمنشورة بأعداد المجلة - والذي علمته من نفسي ومن

غيرى ومن التاريخ : أنه لم يوجد لكلام عربي في هذا العصر ولا في قرون قبله بعض ما كان لها من إصابة موقع الوجدان من القلب ، والإقناع من العقل ، ولا حد للبلاغة إلا هذا .. » [1] ! .

لقد نقلته [العروة الوثقى] من زهد « الطريقة النقشبندية » في الدنيا والإصلاح الاجتماعي والسياسي ، إلى وسطية الإسلام - التي أحيتها مدرسة الأفغاني ومحمد عبده - والتي توازن بين الروح والجسد ، بين الدنيا والآخرة ، بين خلاص الفرد وتحرير الأمة ، بين عزة الإنسان وإمامة أمته الإسلامية للعالمين . فتعلم رشيد رضا من هذه المجلة - كما يقول هو- : « أن الإسلام ليس روحانيًا أخرويًا فقط ، بل هو دين روحاني جسماني ، أخروي دنيوي ، من مقاصده هداية الإنسان إلى السيادة في الأرض بالحق ؛ ليكون خليفة الله في تقرير المحبة والعدل .. ولقد أحدث لي هذا الفهم الجديد في الإسلام رأيًا فوق الذي كنت أراه في إرشاد المسلمين ، فقد كان همّي قبل ذلك محصورًا في تصحيح عقائد المسلمين ، ونهيهم عن المحرمات ، وحثهم على الطاعات ، وتزهيدهم في الدنيا . فتعلقت نفسي بعد ذلك بوجوب إرشاد المسلمين عامة إلى المدنية ، والمحافظة على ملكهم ، ومباراة الأمم العزيزة في العلوم والفنون والصناعات ، وجميع مقومات الحياة. فطفقت أستعد لذلك استعدادًا » [2] .

ومنذ ذلك التاريخ ، وكأثر من آثار هذا التحول العميق ، تطلع رشيد رضا إلى أن يكون « مريدًا » في مدرسة الجامعة الإسلامية -

(١) رشيد رضا [تاريخ الأستاذ الإمام] جـ ١ ص ٩٩٦ ، ٣٠٣ ، طبعة القاهرة سنة ١٩٣١م .
(٢) المصدر السابق. جـ ١ ص ٨٤ ، ٨٥ .

مدرسة الأفغاني ومحمد عبده – الداعية إلى التجديد الإسلامي والإحياء الديني ، وتجديد الدنيا بتجديد الدين . وذلك بدلًا من موقع « المريد » في « الطريقة النقشبندية » التي يسحب تدينها المريد من الدنيا إلى حد ما ، ومن المدنية إلى حد كبير . فكتب إلى الأفغاني – الذي كان يعيش في الآستانة ، حبيس القفص الذهبي للسلطان عبد الحميد [١٢٥٨ – ١٣٣٦هـ / ١٨٤٢ – ١٩١٨م] – يثني عليه ويتطلع للتلمذ على يديه .

فلما توفي « الأفغاني » [١٣١٤هـ / ١٨٩٧م] عزم « رشيد رضا » على الهجرة إلى مصر ، حيث الإمام محمد عبده ، طامحًا إلى أن يكون موقعه من الأستاذ الإمام هو موقع محمد عبده من جمال الدين . ومدركًا أن مناخ الحرية النسبية في مصر ضروري لتحقيق طموحه الجديد . وبعبارته : « . فلقد كنت أعتقد أن استعدادي كله يبقى ضائعًا إذا بقيت في سورية ، وأنه لا يمكن أن يظهر هذا الاستعداد بالعمل إلا في مصر ، لما فيها من الحرية المفقودة في البلاد العثمانية »[1] .

وحتى يقوم برحلته هذه ، ادخر نفقاتها من أجرة تحريره « الحجج والعقود » ، ثم تسلل إلى إحدى السفن المتجهة إلى ميناء الإسكندرية ، فوصلها مساء الجمعة (٨ رجب سنة ١٣١٥هـ / أول ديسمبر سنة ١٨٩٧م) . وفي اليوم التالي ذهب لزيارة الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده .

(١) المصدر السابق. جـ ١ ص ٩٩٨ .

[المنار]

ولما كانت أعداد [العروة الوثقى] - الثمانية عشر - هي التي صنعت رشيد رضا « الجديد » . فلقد كانت الرسالة التي نذر لها نفسه ، والتي هاجر في سبيلها من وطنه « طرابلس » إلى مصر - التي اتخذها وطنًا جديدًا - .. كانت الرسالة هي إصدار مجلة [المنار] ؛ لتكون ترجمانًا لفكر هذه المدرسة الإصلاحية ، التي عشق منهاجها التجديدي . وذلك حتى تحمل [المنار] هذا المنهاج إلى أقطار عالم الإسلام . لقد أراد للمنار أن تكون أسلاك الكهرباء التي تهز وتوقظ الأمة ، كما صنعت معه هو أعداد مجلة [العروة الوثقى] .

وفي لقائه بالأستاذ الإمام - (٦ شعبان سنة ١٣١٥هـ / ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٧م) - تمت دراسة المشروع - مشروع إصدار المجلة - « **التي ستبحث في موضوع مرض الأمة وضعفها ، وفي معالجتها بالتربية والتعليم ، ونشر الأفكار الصحيحة لمقاومة الجهل ، والأفكار الفاسدة ، كالجبر والخرافات** » .

وفي تحديد منهاج المجلة ، طلب الأستاذ الإمام من رشيد رضا :

١ - أن لا تتحيز لحزب من الأحزاب .

٢ - ولا تهتم بالرد على ذام أو منتقد .

٣ - ولا تخدم أحدًا ممن يسميهم الناس « كبراء » . تستخدمهم ، نعم . لكنها لا تكون في خدمتهم !

فوافق رشيد رضا ، وعاهد أستاذه - الذي وصف المشروع

بأنه « **أشرف الأعمال وأفضلها** » ، معلنًا استعداده لمساعدة المجلة بكل جهده – عاهد رشيد رضا أستاذه ، فقال :

« إني أعاهدكم على أن أكون معكم كالمريد مع أستاذه – على نحو ما يقول الصوفية – ولكني أحفظ لنفسي شيئًا واحدًا أخالفهم فيه ، هو : **أن أسأل عن حكمة ما لا أعقله ، ولا أقبل إلا ما أفهمه ، ولا أفعل إلا ما أعتقد فائدته** »

فقال له الأستاذ الإمام : « **هذا ضروري لابد منه** » !

هكذا تمت دراسة المشروع . وصدرت [المنار] في ٢٢ شوال سنة ١٣١٥هـ ١٧ مارس سنة ١٨٩٨م – أي بعد عام من وفاة جمال الدين الأفغاني– . صدرت في صورة صحيفة أسبوعية . ثم تحولت في سنتها الثانية إلى مجلة شهرية – لتواصل رسالة [العروة الوثقى] – التي أشرف على فكرها وسياستها الأفغاني . وكان محمد عبده – رئيس تحريرها – المحرر الأول – . وها هي [المنار] تصدر ، وإشرافها الفكري لمحمد عبده ، ورشيد رضا رئيس تحريرها ! .

صدرت [المنار] لتكون ديوان فكر المدرسة الإصلاحية ، ساعية إلى :

- حمل رسالة مدرسة الإحياء الديني والتجديد الإسلامي إلى كل أقطار عالم الإسلام .
- وتزكية الخيار الإسلامي الوسطي سبيلًا للنهضة الإسلامية والشرقية ، رافضة الجمود الذي يقلد السلف ، والتبعية التي

تقلد الحضارة الغربية .

● وإعادة نشر مقالات [العروة الوثقى] . ومقالات الأستاذ الإمام التي سبق نشرها في [الوقائع المصرية] .

● وديوان تجديد وإبداع الإمام محمد عبده ، في تحرير العقل من قيود التقليد .

● وتنقية العقيدة من شبهات الشرك والبدع والخرافات .

● ونشر المنهاج الجديد في تفسير القرآن الكريم .

● والدفاع عن الشريعة الإسلامية وعلومها ، واللغة العربية وعلومها وفنونها .

● ونشر الفتاوى المعاصرة ، التي تفقه الأحكام وتفقه الواقع الجديد ؛ لتعقد القران بين فقه الواقع وفقه الأحكام .

● ولتبصير الأمة بالفروق بين الدين الإلهي وبين العادات والتقاليد والأعراف .

● والدفاع الواعي عن وحدة الأمة ، والجامعة الإسلامية ، التي هي جنسية الشرقيين على اختلاف قومياتهم ومللهم وأوطانهم .

● والتأييد - البصير .. والناقد - للدولة الإسلامية الجامعة - يومئذ - وهي الدولة العثمانية . مع الدعوة إلى إصلاح مفاسدها ، وتلافي عيوب إدارتها ، وشد أزرها في مواجهة أعدائها .

● والتحذير من تقليد الحضارة الغربية الغازية . مع الدعوة إلى تعلم علوم الغرب ، وخبراته في التقدم .

● والدعوة إلى الإصلاح الاقتصادى ، الذي يحرر اقتصاديات

المسلمين والشرقيين من النهب الاستعماري الغربي ، وذلك ليكون الاقتصاد المتحرر دعامة للاستقلال الحضاري والسياسي .

● ومحاربة التنصير ، ومطاردة دعاته وادعاءاته عبر عالم الإسلام . وتسليح المسلمين بأدوات مقاومة شبهاته ومفترياته .

● والدعوة إلى إقامة الجمعيات والمؤسسات - العلمية .. والخيرية .. والاجتماعية - لتكون جهود الأمة في الإصلاح أفعل وأجدى وأدوم .

● والتأكيد على منهاج التدرج في الإصلاح ؛ لأن صياغة الإنسان صياغة إسلامية ، وتكوين صفوة العلماء والمفكرين ، وتهيئة الواقع لتقبل المنهاج الإسلامي ، لابد فيها من التدرج .

● وإيلاء السياسة - الخاصة بالحكم والدولة - القدر الأقل .. والتركيز على إصلاح مناهج الفكر الإسلامي ، وتجديد علوم الشريعة والعربية . والنهوض بالمؤسسات التي تصنع وتصوغ عقل الأمة . مع النظر - في السياسة - بمنظار عالمية الإسلام ، وعالمية الأمة الإسلامية .

نعم .. صدرت [المنار] لتحمل هذه الرسالة الإصلاحية التجديدية الإحيائية إلى كل أقطار عالم الإسلام . واستمرت في حملها وإشاعتها نحوًا من أربعين عامًا هجريًا [١٣١٥ - ١٣٥٤هـ / ١٨٩٨ - ١٩٣٥م] فكانت ديوان النهضة الإسلامية طوال ذلك التاريخ .

ولأنها « ديوان » مدرسة فكرية ، وليست منبرًا يتوقف عطاؤه

بوفاة صاحبه . فلقد عاود الشيخ حسن البنا [١٣٢٤ - ١٣٦٨هـ / ١٩٠٦ - ١٩٤٩م] - الذي حضر بعض دروس رشيد رضا - إصدار [المنار] بحجمه .. وشكله . وتسلسل أعداده ومجلداته وأجزائه - بعد وفاة رشيد رضا - وذلك في غرة جماد الثاني سنة ١٣٥٨هـ / ١٨ يوليو سنة ١٩٣٩م . واستمرت تصدر أربعة عشر شهرًا . بل إن الشيخ البنا ، عندما شرع في تفسير القرآن الكريم ، بدأ من حيث انتهى رشيد رضا ، الذي سبق وبدأ هو أيضًا من حيث انتهى الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده - وهو التفسير الذي اشتهر - لنشره في المجلة - بـ [تفسير المنار] .

لقد كان رشيد رضا هو « ترجمان » أفكار الأستاذ الإمام . وقادح زناد اجتهاداته ، والمبدع لما في خواطره . ولقد عبر الشيخ محمد عبده عن هذه الحقيقة عندما قال : « إن الله بعث إليَّ بهذا الشاب ليكون مددًا لحياتي ، ومزيدًا في عمري . إن في نفسي أمورًا كثيرة أريد أن أقولها أو أكتبها للأمة ، وقد ابتليت بما شغلني عنها ، وهو يقوم ببيانها الآن كما أعتقد وأريد ، وإذا ذكرت له موضوعًا ليكتب فيه ، فإنه يكتبه كما أحب ، ويقول ما كنت أريد أن أقول ، وإذا قلت له شيئًا مجملاً بسطه بما أرتضيه من البيان والتفصيل ، فهو يتم ما بدأت ، ويفصّل ما أجملت »[1] .

أما عن [المنار] . فلقد قال الأستاذ الإمام : « إن الحق يظهر في [المنار] عريانًا في الغالب ، ليس عليه شيء من الحلى

(١) [الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده] جـ٣ ص ١٣٥ . دراسة وتحقيق : د. محمد عمارة . طبعة القاهرة سنة ١٩٩٣ م .

والحلل التي تجذب إليه أنظار من لم يألفوا الحق لذاته » ! .

ولذلك كان [المنار] سابحًا - بمناخ غير ملائم - ضد التيارات الطاغية على فكر الأمة في ذلك التاريخ . تيار الجمود والتقليد ، المتحصن في المؤسسات الموروثة - التعليمية منها والصوفية - . وتيار التغريب ، الذي اشتد عوده في ظلال الاستعمار بعد هزيمة الثورة العرابية .

ولقد قاومت الحكومة العثمانية هذه المجلة عند صدورها ، وحرمت على رعاياها تلقيها - كما سبق وصنعت السلطات الإنجليزية مع [العروة الوثقى] ! - . ورد أغلب المصريين الذين أُرسلت إليهم أعداده بالبريد - مجانًا - . ردوها إلى رشيد رضا ! . ولم يبدأ رواجه ، وتعلق الناس به إلا بعد خمس سنوات من صدوره ! . فكان استمراره درسًا في الصمود والجهاد .. ذلك أن صاحبه قد نظر إليه نظرته إلى أداء الفريضة الإلهية الاجتماعية - فريضة الكفاية - التي يقع الإثم بتخلفها على الأمة جمعاء . وعن هذه الحقيقة كتب يقول : « إنني لم أنشئ [المنار] ابتغاء ثروة أتأثلها ، ولا رتبة من أمير أو سلطان أتجمل بها ، ولا جاه عند العامة أو الخاصة أباهي به الأقران ، وأباري به أعلياء الشان ، بل لأنه فرض من الفروض يرجى لنفع من إقامته ، وتأثم الأمة كلها بتركه ، فلم أكن أبالي بشيء إلا قول الحق والدعوة إلى الخير ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فكنت إن أصبت بحسب علمي فسيان رضي الناس أم

سخطوا ، مدحوا أو ذموا ، قبلوا [المنار] أم رفضوا .. » [1] .

لقد صابر الإمام رشيد رضا . وصمد [المنار] . حتى غدا « ديوان » مدرسة التجديد الديني ، والإصلاح الاجتماعي ، وغدت أعداده دليل عمل النهضة الإسلامية لأكثر من أربعين عامًا . وأخذت أعداده - ولا تزال - يعاد طبعها . بل وتستخرج من بطونها الكتب والمجلدات في مختلف ميادين الفكر التجديدي والإصلاحي .

(١) مقدمة رشيد رضا للطبعة الثانية لمجلدات « المنار » ص ٢ ، ٣ طبعة القاهرة سنة ١٩٢٧م .

مجلة . ومشروع للنهضة

ولما كانت هذه المدرسة الفكرية – التي أصبح [المنار] لسانها – قد تجاوزت نطاق « التجديد الفكري » إلى ميدان « تجديد الواقع » ، أي أن مقاصدها كانت « تجديد الدنيا بالدين المتجدد » فلقد دعت إلى نهضة حضارية مؤسسة على المرجعية الإسلامية ، وذلك في مواجهة الخيار الغربي في التقدم ، مع الرفض لخيار الجمود والتقليد للسلف والتراث ، ذلك الذي يفتح ، بالعجز والقصور ، أبواب الواقع الإسلامي لخيار التغريب .

فالأفغاني قد دعا إلى هذا الخيار الحضاري الإسلامي ، عندما قال : « **إنا معشر المسلمين ، إذا لم يؤسس نهوضنا وتمدننا على قواعد ديننا وقرآننا فلا خير لنا فيه ، ولا يمكن التخلص من وصمة انحطاطنا وتأخرنا إلا عن هذا الطريق** . وإن ما نراه اليوم من حالة ظاهرة حسنة فينا – من حيث الرقي والأخذ بأسباب التمدن – هو عين التقهقر والانحطاط ؛ لأننا في تمدننا هذا مقلدون للأمم الأوربية ، وهو تقليد يجرنا بطبيعته إلى الإعجاب بالأجانب ، والاستكانة لهم ، والرضى بسلطانهم علينا ، وبذلك تتحول صبغة الإسلام ، التي من شأنها رفع راية السلطة والغَلَب ، إلى صبغة خمول وضَعَة واستئناس الحكم الأجنبي . إن الدين هو قوام الأمم ، وبه فلاحها ، وفيه سر سعادتها ، وعليه مدارها . وهو السبب المفرد لسعادة الإنسان » (١).

(١) [الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني] ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ١٣١ ، ١٧٣. دراسة وتحقيق : د. محمد عمارة. طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨م .

وإلى نفس المرجعية الإسلامية في النهضة دعا محمد عبده ، فقال : « **إن سبيل الدين ، لمريد الإصلاح في المسلمين ، سبيل لا مندوحة عنها** ، فإن إتيانهم من طرق الأدب والحكمة العارية عن صبغة الدين ، يحوجه إلى إنشاء بناء جديد ، ليس عنده من مواده شيء ، ولا يسهل عليه أن يجد من عماله أحدًا ، وإذا كان الدين كافلًا بتهذيب الأخلاق ، وصلاح الأعمال ، وحمل النفوس على طلب السعادة من أبوابها ، ولأهله من الثقة فيه ما ليس لهم في غيره ، وهو حاضر لديهم ، والعناء في إرجاعهم إليه أخف من إحداث ما لا إلمام لهم به ، فلم العدول عنه إلى غيره ؟ ! »[1]

ولقد حمل [المنار] رسالة البلورة لمعالم هذا المشروع الحضاري الإسلامي إلى كل أقطار العالم الإسلامي .

فدعا إلى تأسيس النهضة والتقدم على الدين « **لأن التاريخ قد علمنا أنه لم تقم مدنية في الأرض من المدنيات التي وعاها وعرفها إلا على أساس الدين** ، حتى مدنيات الأمم الوثنية ، كقدماء المصريين والكلدانيين واليونانيين . وعلمنا القرآن أنه ما من أمة إلا وقد خلا فيها نذير من الله ﷻ لهدايتها ، فنحن بهذا نرى أن تلك الديانات الوثنية كان لها أصل إلهي ، ثم سرت الوثنية إلى أهلها حتى غلبت على أصلها . وليس للبشر ديانة يحفظ التاريخ أصلها حفظًا تامًا إلا الديانة الإسلامية . **فاتباع الرسل وهداية الدين أساس كل مدنية ؛ لأن الاستقاء المعنوي هو**

(١) [الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده] جـ٣ ص ٢٤٨ .

الذي يبعث على الارتقاء المدني » [1] .

وذلك لأن الشريعة الإسلامية جامعة للإصلاح الديني والسياسي كليهما . « **فمن مقومات الإصلاح الديني : الإصلاح السياسي المدني ؛ على أن الإصلاحين متلازمان في الأمة الإسلامية ، لا يقوم أحدهما حق القيام إلا بالآخر ؛ والشريعة الإسلامية هادية للإصلاحين ، إذ كل خير وصلاح للعباد يتعلق بالمعاش والمعاد قد قرره الإسلام** » [2] .

والاجتهاد هو الشرط الأول لبقاء الشريعة الإسلامية وافية بمتطلبات هذا الإصلاح « لأن هذه الشريعة هي خاتمة الشرائع الإلهية ، وحكمة ذلك أن الله – تعالى – قد أكمل بها الدين الحق ، فجعلها جامعة بين مصالح الروح والجسد ؛ **ومنح الأمة حق الاجتهاد والاستنباط ؛ وبهذين كانت موافقة لمصالح البشر في كل زمان ومكان** » [3] .

وهذا المشروع النهضوي الإسلامي ، المتسلح بالتجديد الديني ، إنما يحارب في جبهتين :

أ – جبهة الجمود المذهبي عند أفكار السلف ، كما هو الحال عند « حماة تقليد الكتب المدونة في المذاهب المتبعة ؛ من سنية وشيعة زيدية وشيعية إمامية وإباضية ، وحجتهم أن علوم الشريعة المودعة في الكتاب والسنة إجمالاً وتفصيلاً قد انحصرت فيها ، فمن لم يأخذ بمذهب منها فليس على ملة الإسلام »

(١) رشيد رضا [تفسير المنار] جـ٤ ص ٤٢٩ . طبعة دار المعرفة . بيروت .
(٢) المنار . مجلد ١ جـ ٣٩ ص ٧٩٥ .
(٣) المصدر السابق . مجلد ١٩ جـ ٢ ص ١٠٥ .

ب - وجبهة التقليد للحضارة الغربية ، الداعين للانسلاخ عن الموروث ، من « دعاة الحضارة العصرية » والنظم المدنية ، والقوانين الوضعية ، الذين يقولون : إن هذه الشريعة المدونة لا تصلح لهذا الزمان ، ولا يمكن أن تصلح بها حكومة ، ولا تستقيم بها مصالح أمة ، فيجب تركها واستبدال قوانين الإفرنج بها ، أو استقلال كل قوم وشعب من المسلمين كغيرهم بتشريع جديد يوافق مصالحهم ، وإلا كانوا من الهالكين » [1] .

● والتبشير بشمولية الإسلام للدين والدولة . للشرع والسياسة ، لا يعني - كما يفهم المتغربون - الكهانة التي عرفتها أوربا عندما جمعت كنيستها السلطة الزمنية إلى السلطة الدينية ؛ لأن الإسلام ينكر هذه السلطة الدينية - بهذا المعنى - ويحاربها . وحتى السلطة الروحية للتصوف - في التجربة الإسلامية - لم تبلغ ما بلغته كهانة الأكليروس في التاريخ الأوربي . « ولو كان الإسلام شرع هذه السلطة المعروفة في الملل السابقة عليه ، من البوذيين والبراهمة والإسرائيليين والنصارى ، أو أجازها ، لوُجد لها في المسلمين نظام ورؤساء ، ولكن شيئًا من ذلك لم يُوجد ، وإنما وُجدت طائفة منهم تصدت للتربية والإرشاد ، ثم انقسمت إلى طوائف وجماعات ولم تكن لهم سلطة على أحد ، وإنما يتبعهم من شاء باختياره ، ولم يسلموا مع ذلك من رمي الفقهاء لهم بالانحراف عن

(١) المصدر السابق . مجلد ٢٩ جـ ١ ص ٦٦ .

الدين، ومن تفريق الحكام شملهم، ولذلك لم يكن لهم ظهور إلا حيث يضعف علم الدين وحكمته »[1].

والتميُّز الإسلامي في المشروع الحضاري، لا يعني القطيعة مع الحضارات الأخرى، وفي مقدمتها الحضارة الغربية المعاصرة.. وإنما يعني هذا التميُّز: الانفتاح الحضاري، والتفاعل الفكري، واستلهام المشترك الإنساني في المعارف والعلوم، مع الاحتفاظ بسمات وقسمات الخصوصية الحضارية الإسلامية. فنحن في حاجة إلى التعلم من الغرب علوم التمدن المدني، لترقية الواقع المادي؛ مع الاحتفاظ بتميُّزنا في العقائد والفلسفات والشرائع واللغات والآداب. وفي ميادين الخصوصية الثقافية والحضارية؛ نحن مدعوون إلى التعلم من الغرب خبرات أممه وشعوبه في تطوير وترقية خصوصياتها الثقافية والحضارية. « إننا في أشد الحاجة إلى الصناعات الإفرنجية، وما تتوقف عليه من العلوم والفنون العملية، وإلى الاعتبار بتاريخهم وأطوار حكوماتهم وجماعاتهم، ولكن يجب أن يقوم باقتباس ذلك جماعات منا يجمعون بينه وبين حفظ مقوماتنا ومشخصاتنا، وأركانها: اللغة، والدين، والشريعة، والآداب. فمن فقد شيئًا من هذه الأشياء فقد فقد جزءًا من نفسه، لا يمكن أن يستغني عنه بمثله من غيره؛ كما أنه لا يستغني بعقل غيره عن عقله ولا بجسم سواه عن جسمه، وإنما نستفيد من

(١) المصدر السابق. مجلد ٥ جـ ٢٢ ص ٧٤٨.

العبرة بحالهم ، كيف نرقي لغاتنا كما رقّوا لغاتهم ، وكيف ننشر ديننا كما ينشرون دينهم ، وكيف نسهل طرق العلم بشريعتنا وآدابنا كما سهلوا طرق شرائعهم وآدابهم .. »[1] .

وإذا كان التقليد للغرب قد جاءنا – ضمن ما جاءنا – بالنزعات القومية العنصرية المتعصبة ، التي تمزق وحدة الأمة – التي هي فريضة إسلامية – فإن الجامعة الإسلامية هي إطار الوحدة والانتماء لشعوب الأمة الإسلامية « ذلك أن أكمل الجنسيات وأنفعها للبشر ما كانت أعم وأشمل للطوائف والجمعيات المختلفة في النسب والوطن واللغة والدين والحكومة ، بأن يقصد بها الخير للجميع ، للمساواة في الحقوق ، وتمكينهم من الرقي إلى ما أعدتهم له الفطرة البشرية من الكمال الاجتماعي . وإنها لجنسية يتحسّر عليها نوابغ الحكماء ، وهي موجودة في الملة الإسلامية – وإن كان المسلمون من أبعد الناس عنها – فالملة الإسلامية تساوي بين المختلفين في الأنساب والأوطان والأديان ، وتسمح لمن يحل في حكمها ، وهو على دينه ، أن ينشئ في بلادها محاكم لأهل ملته وأبناء جلدته ، فلا تلزمه بأحكامها إلزامًا ، فإن هو اختار حكمها بنفسه ساوت بينه وبين أقرب الناس من بنيها أو أعلى أفرادها مكانة فيها ، فهي تدعو جميع البشر إلى التعارف والتآلف في ظل حمايتها ، وإنه لظل ظليل يباح للمستظل به كل شيء إلا محاولة إزالته أو إزالة فائدته للناس ، وهي دفع الشر والأذى عنهم ، وتقريب الخير منهم مع

(١) المصدر السابق . مجلد ١٧ جـ ١ ص ١٠ .

حفظ حريتهم في أديانهم وأعمالهم » [1] .

على صفحات [المنار] تم بسط الحديث عن معالم المشروع الحضاري النهضوي ، الذي دعت إليه مدرسة الإحياء والتجديد : المرجعية الإسلامية للنهضة . وشمول الشريعة الإسلامية للإصلاح الديني ؛ والاصلاح السياسي كليهما . وضرورة الاجتهاد والتجديد ، لتواكب الشريعة جميع المستجدات ، عبر الزمان والمكان .. والوسطية الجامعة بين منابع المرجعية الإسلامية ، والواقع المتجدد ، دونما انغلاق على تجارب السلف ، أو قطيعة مع التراث توقع أصحابها في تقليد الحضارة الوافدة والغازية . والاعتصام بالشرع الإسلامي ، دون الوقوع في شراك الكهانة والسلطة الدينية – بالمعنى الكنسي الغربي – تلك التي يرفضها الإسلام ، والتي برئ منها تاريخنا الحضاري . والانفتاح على الحضارات المختلفة ، والتفاعل مع كل المعارف والعلوم التي تمدن الواقع ، مع الاحتفاظ بخصوصيتنا الحضارية ، وهويتنا الثقافية ، وشخصيتنا التي تتميز باللغة ، والدين ، والشريعة ، والآداب . والتعلق برابطة الجامعة الإسلامية ، التي تستوعب شعوب الأمة وأجناسها ولغاتها وأوطانها ومللها ، حذرًا من ضيق التعصب القومي والعصبية الإقليمية .. وغير ذلك من قسمات هذا المشروع النهضوي الذي بشر به هذا التيار .

---

(١) المصدر السابق . مجلد ٨ جـ ١٩ ص ٧٨٦ ، ٧٨٧ .

وإذا كان [المنار] قد اقتصد – أثناء حياة الشيخ محمد عبده – في السياسة وممارساتها ومعاركها وتياراتها ، فلقد زادت اهتماماته بهذا الميدان بعد وفاة الأستاذ الإمام [١٣٢٣هـ / ١٩٠٥م] . فأفاض [المنار] في معالجة قضايا « الخلافة » و « علاقة العرب بالأتراك » و « المسألة الشرقية » و « التدخل الاستعماري الغربي في الشرق العربي الإسلامي » ، كما كان له موقف بصير من « الخطر الصهيوني » على فلسطين والوطن العربي .

وفي الممارسة السياسية ، وجدنا صاحب [المنار] قطبًا من أقطاب [حزب اللامركزية] ، الذي تألف من مجاهدي المشرق العربي ، لإبراز الكيان العربي في الإطار العثماني – وهو الحزب الذي تألف في القاهرة [١٣٣٠هـ / ١٩١٢م] ووجدنا العلاقة الوثيقة بينه وبين حركة الشريف حسين [١٢٧٢ – ١٣٥٠هـ / ١٨٥٦ – ١٩٣١م] لتأسيس دولة عربية مستقلة عن العثمانيين ، حتى لقد ذهب إلى سورية عندما أعلن أهلها استقلالها تحت حكم الملك فيصل بن الحسين [١٣٠٠ – ١٣٥٢هـ / ١٨٨٣ – ١٩٣٣م] وانتخب رئيسًا للمؤتمر السوري فيها ، ولم يغادرها إلا عندما أجهض الاحتلال الفرنسي هذا الكيان العربي [١٣٣٨هـ / ١٩٢٠م] .

كذلك وجدنا [المنار] وصاحبه من دعاة الإصلاح الدستوري للدولة العثمانية ، يزور الشام ، ويخطب للإصلاح من فوق منبر الجامع الأموي بدمشق عقب إعلان الدستور العثماني [١٣٢٦هـ / ١٩٠٨م] ، حتى لقد فجرت خطبه الصراع بين

أعداء الإصلاح ، وأنصاره ، الأمر الذي اضطره للعودة إلى مصر ! .

كما رأينا رحلاته إلى الحجاز ، والعراق ، والهند ، والكويت .... إلخ . وثيقة الصلة بالإصلاح السياسي ، ممزوجًا بالإصلاح والإحياء الديني . ناهيك بعلاقاته الوثيقة بالحركة الوهابية والملك عبد العزيز بن سعود [١٢٩٧ - ١٣٧٢هـ / ١٨٨٠ - ١٩٥٣م] .

لقد برز الطابع السياسي في الدعوة الإصلاحية - على يدي رشيد رضا ، بعد وفاة الأستاذ الإمام - وأخذت السياسة الدولية ، بصراعاتها وتوازنات قواها ، تجد لها مكانًا بارزًا على صفحات [المنار] من الثورة البلشفية . إلى المسألة الليبية ! .. مرورًا بالهند ومراكش ، والحجاز ..... إلخ . ولقد عبر الشيخ رشيد عن هذا التحول - في افتتاحية المجلد الثاني عشر من [المنار] - أي بعد أربع سنوات من وفاة الأستاذ الإمام - فقال : « لقد سالمنا السياسة **فساورت وواثبت ! وأسلسنا لها فجمحت وتقحمت ! وكنّا نهم بها في بعض الأحيان ، فيصدف بها عنا الأستاذ الإمام ! ولم ننل منها ما نهواه ، إلّا بعد أن اصطفاه الله !** »[1] .

وبذلك استوى [المنار] ديوان الإصلاح الإسلامي ، دينيًا وسياسيًا ، على امتداد أربعين عامًا من عمر المدرسة الإصلاحية الإسلامية ، وفيها تأسست معالم المشروع النهضوي للشرق الإسلامي ، وطالعته الأمة على صفحات [المنار] .

(١) [تاريخ الأستاذ الإمام] جـ ١ ص ١٠٢٣ .

وكما كان [المنار] هو الامتداد المتطور لصحافة هذا التيار التجديدي - وخاصة [العروة الوثقى] و [الوقائع المصرية] عندما رأس تحريرها الشيخ محمد عبده - فلقد غدا الشيخ محمد رشيد رضا - بعد وفاة الأستاذ الإمام - هو إمام هذا التيار الفكري . فمنذ السنوات الأخيرة في حياة محمد عبده ، كانت قد رسخت في الأذهان حقيقة سلّم بها الجميع ، وهي : أن مكانة الشيخ رشيد من الأستاذ الإمام هي مكانة الإمام من أستاذه الأفغاني ، وأنه هو رأس حركة الإصلاح الديني من بعده ، وأبرز تلاميذه العاملين في هذا الميدان . بل لقد عبّر الأستاذ الإمام ، تلميحًا يشبه التصريح ، عن هذه الحقيقة في الأبيات الشعرية التي نظمها وهو على فراش الموت ، عندما صور رسالته الإصلاحية ومكان الشيخ رشيد فيها ومنها ، وهو مكان « المرشد » في هذا التيار .. ! الذي يأمل الإمام منه مواصلة السير على طريق الإصلاح .. عبر عن هذه « الوصية » .. وهذا « الأمل » .. فقال :

ولست أبالي أن يقال محمدٌ — أبَلَّ أو اكتظت عليه المآتم
ولكن دينًا قد أردت صلاحه — أحاذر أن تقضي عليه العمائم
وللناس آمال يُرَجُّونَ نيلها — إذا مِتُّ ماتت واضمحلت عزائم
فيا رب إن قدَّرتَ رُجْعَى قريبة — إلى عالم الأرواح وانفضَّ خاتم
فبارك على الإسلام وارزقه مرشدًا — رشيدًا يضيء النهج والليل قاتم
يماثلني نطقًا وعلمًا وحكمةً — ويشبه مني السيف والسيف صارم ![1]

(١) المصدر السابق جـ ١ ص ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ .

ولقد شاء الله أن يحقق آمال الأستاذ الإمام في تلميذه الشيخ رشيد رضا ، فتبوأ الرجل قيادة وإمامة المدرسة الإصلاحية بعد وفاة أستاذه . ومضت [المنار] ساحة وديوانًا لمعالم هذا الإصلاح ، الذي ارتاد ميدانه جمال الدين الأفغاني . ومثّل فيه محمد عبده أبرز العقول المبدعة في ميادينه الفكرية - رحمهم الله جميعًا . وهيأ لنا منارًا جديدًا ، يخلف ويجدد ويطور رسالة [المنار] !

ومؤسسات للمقاومة والنهوض

في سنة ١٩٠٦م نظّم المنصر القس صموئيل زويمر [١٨٦٧ - ١٩٥٢م] - بالقاهرة - أول مؤتمرات التنصير - الذي وُصِفَ ، في تاريخ التنصير ، بأنه « **يمثل بداية عهد جديد لإرساليات التنصير بين المسلمين** » - وهو المؤتمر الذي ضم ستين ممثلاً لثلاثين كنيسة وإرسالية تنصيرية غربية .

صحيح أن التنصير الغربي في عالم الإسلام قد بدأ قبل ذلك التاريخ ، لكنه - في معظمه - كان موجهًا إلى أبناء الكنائس الشرقية ، يقتطع منهم مواطئ أقدام للمذاهب النصرانية الغربية ، فلما تمت هذه المرحلة ، بدأ بذلك المؤتمر - الذي قاده « زويمر » - تركيز التنصير الغربي على المسلمين ، يفتنهم عن دينهم بالتنصّر . فإن تعذر ذلك بث فيهم الوساوس والشكوك والزندقة والإلحاد .

وفي سنة ١٩٠٩م زار « زويمر » الكويت ، وبصحبته القس « جيمس موردیك » ! . ولم تكن الكويت - يومئذ - قد عرفت ما يغري بالزيارات . فلا البترول كان قد اكتشف بعد .. ولا الثراء قد كان له فيها وجود . بل ولا حتى الكثافة السكانية التي تغري المنصرين ببذل الجهود والأموال . ومع ذلك احتلت الكويت مكانًا في خارطة اهتمامات طلائع المنصرين . ذلك أنهم قد رأوها منطلقًا وقاعدة من وقواعد التنصير في سائر منطقة الخليج .

ولم تكن الكويت - يومئذ - قد عرفت شيئًا من مقومات التقدم والنهوض ، فلا مدارس ولا مستشفيات . فلم يكن بها

سوى نذر يسير من « الكتاتيب » ، ومستوصف وحيد تابع للمندوبية البريطانية – نسبة إلى مندوب بريطانيا ، التابع لحكومة الاستعمار الإنجليزي في الهند .

وفي العام التالي لزيارة « زويمر » – سنة ١٩١٠م – بدأ في الكويت نشاط الإرسالية التنصيرية الأمريكية – تحت اسم « الإرسالية العربية » ! – التابعة للكنيسة الإصلاحية في أمريكا – فافتتحت مستوصفًا طبيًا لعلاج المرضى . و « محلاً » – مكتبة – لبيع الأناجيل – يعمل فيه مسيحي استقدموه من بغداد – ثم أصبح لهم – غير هذه المكتبة – بائع متجول للأناجيل ! .. وسرعان ما تطور المستوصف العلاجي إلى مستشفى أقيم على أفضل موقع في مدينة الكويت ! .

وكان القس « أدوين كالفرلي » أول منصر أقام في الكويت ، ومعه أقامت – سنة ١٩١١م – زوجته المنصرة – الطبيبة – « إليانور كالفرلي » – التي أسمت نفسها اسمًا شرقيًا هو « خاتون حليمة » . أي السيدة حليمة – ربما ليسهل عليها إرضاع المسيحية لنساء وبنات الكويت ! .

وكانت اجتماعات المبشرين المنصرين بالمعارف والأصدقاء تتم في إطار المؤسسة العلاجية ، وفي مساكنهم الملحقة بها . ولقد كتب القس المنصر « أدوين كالفرلي » وصفًا للأنشطة التنصيرية يومئذ في الكويت – نشرته مجلة (جزيرة العرب المهملة) Neglected Araia – وفيه حدد أحلام الإرسالية

التنصيرية ومقاصدها بأنها : « كَسْبُ مسلمي الكويت ومحيطها ليسوع المسيح » ! .

فالحلم والمقصد كان تنصير مسلمي الكويت ، وما يحيط بالكويت في بلاد الخليج ! .

وإلى جانب « الصيد » للمرضى ، بالعلاج والدواء . وغير « محل » بيع الأناجيل - في مجتمع تغلب عليه الأمية - أرادت الإرسالية التنصيرية « الصيد » بالتعليم ، فافتتح القس المتنصر « أدوين كالفرلي » سنة ١٩١١م « مدرسة الأحد » ! . من فصل واحد ؛ لتعليم أبناء الكويت ! .

المقاومة بالنهضة :

لكن . وفي مواجهة هذا التحدي - الذي توسل بالصحة والتعليم ليسلب الناس أعزَّ ما يملكون للدنيا والآخرة - . وفي ذات التوقيت . بدأت تتحرك الطلائع الجنينية للنهضة العربية الإسلامية على أرض الكويت . تلك التي بدأها الشيخ ناصر بن مبارك - نجل حاكم الكويت يومئذ - والذي كان - أي الشيخ ناصر - صاحب ذكاء فطري ، جعله عالمًا متبحرًا في علوم الإسلام - رغم أنه لم يتلمذ على الأساتذة ولم يدرس في المدارس ولم يتخرج من حلقات العلم والعلماء - وإنما كان - كما وصفه إمام ذلك العصر الشيخ محمد رشيد رضا [١٢٨٢ - ١٣٥٤هـ / ١٨٦٥ - ١٩٣٥م] : « **يشغل عامة أوقاته في مدارسة العلم ومراجعة الكتب ، حتى صار له مشاركة جيدة في جميع العلوم الإسلامية . وكان يسأل في دقائق العلوم ، في العقائد والأصول والفقه وغير ذلك . فهو من مظاهر الذكاء العربي النادر** .. » [١] .

بدأ الشيخ ناصر بن مبارك بواكير النهضة العربية الإسلامية بإنشاء « المدرسة المباركية » - أول مدرسة وطنية كويتية - حيث بدأت الدعوة لإقامتها - وفق التقليد الكويتي الجميل في المواقيت - في احتفالات ذكرى المولد النبوي الشريف ١٢ ربيع الأول

(١) [رحلات الإمام محمد رشيد رضا] ص ٨٩ ، ٩٠ جمعها حققها : د . يوسف أيبش . طبعة بيروت سنة ١٩٧١م .

سنة ١٣٢٩ هـ / ١٢ إبريل سنة ١٩١١ م - وافتتحت في احتفالات ذكرى الهجرة النبوية الشريفة محرم سنة ١٣٣٠هـ / ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١١م - . وكان الشيخ ناصر رئيسًا للجنة التي رعت الدعوة إليها ، والتي أقامتها .

« فالمدرسة المباركية » هي الرد والبديل « لمدرسة الأحمدية » ! .. ومن الاحتفالات بأعياد الإسلام تولد النهضة ، وليس من إرساليات التنصير ! .

وكانت مجلة [المنار] - للشيخ محمد رشيد رضا - وهي التي حملت رسالة الإحياء الديني ، والتجديد الإسلامي ، وفكر مدرسة الجامعة الإسلامية ، ومثلت أداة اليقظة الإسلامية والاستنارة العربية قرابة الأربعين عامًا - كانت [المنار] هي النافذة التي تربط نفرًا من مثقفي الكويت بعقل الأمة الإسلامية ، ومشكلات شعوبها ، وهموم وطنها المترامي الأطراف .

وفي نفس عام افتتاح « المدرسة المباركية » - سنة ١٩١١م - وهي التي مثلت بواكير العطاء العربي الإسلامي على أرض الكويت - .. بدأ عطاء نفر من أهل الكويت ، دعمًا لواحدة من قضايا الأمة ، التي كانت تيرانها مستعرة في ذلك التاريخ . فلقد زار الكويت أحد كتاب صحيفة [المؤيد] المصرية - محمد طلعت المصري - داعيًا أهل الكويت للاكتتاب في المجهود الحربي العثماني ، جهادًا ضد الغزو الإيطالي « لطرابلس الغرب » - ليبيا - فلقيت دعوته استجابة طيبة من أهل الكويت .

وعندما كتب بعض الغيورين - من أبناء الكويت - إلى صاحب [المنار] عن النشاط التنصيري في الكويت والبحرين وسائر أنحاء الخليج . نشرت [المنار] الرسالة . وكتب الشيخ محمد رشيد رضا تعقيبًا عليها ، دعا فيه أهل الكويت إلى « أن يؤلفوا جمعية للدفاع عن دينهم ، يكون أول عملها : توزيع الكتب التي تبين حقيقة النصرانية الحاضرة ، مجانًا في كل مكان وصلت إليه فتنة هؤلاء الدعاة ، وأهمها هذه الرسائل الجديدة التي ننشرها نحن - [في المنار] [1] - ، وكتاب [العقائد الوثنية في الديانة النصرانية] [2] ، فهذه أنفع من كتاب [الجواب الصحيح] [3] وكتاب [إظهار الحق] [4] وأمثالها من المطولات التي لا يفهمها حق الفهم إلا العلماء . ذلك أن الأجر في نشر أمثال هذه الكتب والرسائل صار في مثل تلك البلاد أفضل من

(١) للشيخ رشيد رضا - في هذا الميدان - جهود وتآليف . فلقد طبع [إنجيل برنابا] وكتب [شبهات النصارى وحجج الإسلام] و [عقيدة الصلب والفدا] و [المسلمون والقبط والمؤتمر المصري] .. إلخ .. إلخ .

(٢) من تأليف محمد طاهر التنير . طبع في مصر سنة ١٩١١م .

(٣) كتاب [الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح] من تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية - أربعة أجزاء - له طبعات كثيرة ، وطبعته الثالثة صدرت في مصر سنة ١٣٢٢هـ .

(٤) للعالم الهندي رحمة الله بن خليل الرحمن - وهو في مسألتي النسخ والتحريف - كتبه مؤلفه بعد مناظرة أحد القساوسة ، وانتهى من كتابته سنة ١٢٨٠هـ. ونشر - في جزئين - مع أربع رسائل . وله طبعات عدة في الآستانة ومصر - سنة ١٢٨٤هـ وسنة ١٣٠٥هـ و سنة ١٣٠٩هـ و سنة ١٣١٧هـ .

طبع كتب الفقه والفتاوى والرد على المبتدعة المتقدمين الذين انقرضت مذاهبهم وماتت بدعهم ؛ لأن هذا يتعلق بحفظ أصل العقيدة وكنه الإسلام .

ثم يجب على الجمعية أن تغني المسلمين عن مدارس دعاة النصرانية ، وتمنعهم من الدخول فيها بكل الوسائل الممكنة ، وإلا ندموا حيث لا ينفع الندم . ومن أنذر فقد أعذر . والسلام »[1] .

ولم يقف جهد صاحب [المنار] عند النصيحة والدعوة والتوجيه - فلقد سبق وزار الكويت - وهو عائد من رحلته الهندية - تلبية للدعوة التي وجهها إليه بعض القراء للمنار ، والمشتركين فيه - فوصل الكويت في ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٣٣٠هـ / ٩ مايو ١٩١٢م - ومكث فيها أسبوعًا - ضيفًا على حاكمها الشيخ مبارك الصباح - يصاحبه فيها ولداه : الشيخ ناصر والشيخ جابر - فألقى محاضراته ودروسه وخطبه في مساجد الكويت - وبين جمهور كان يصل إلى الألف مستمع - داعيًا إلى « الحذر من الأجانب ، خاصة المنصرين وما شابههم ، الذين يحاولون ايجاد موطئ قدم لهم في الدول الإسلامية » . ودعاهم إلى إنشاء المؤسسات التعليمية والصحية المتطورة ، التي يستعيضون بها عن مستوصف الإرسالية التبشيرية وفصلها الدراسي .

(١) [المنار] جـ ٥ مجلد ١٦ ص ٣٨٣ عدد جمادى الأولى سنة ١٣٣١هـ ٧ مايو سنة ١٩١٣م .

وباعتراف – وعبارة – القس المنصر « أدوين كالفرلي » : **« فلقد قبل كافة من في مدينة الكويت رأي الشيخ رشيد بتجنب المبشرين » ! .**

وكانت نتيجة هذه الزيارة :

أ – تقليص النشاط التنصيري في الكويت .

ب – وتوقف النشاط التعليمي للإرسالية التنصيرية – مدرسة الأحد – .

جـ – وضعف النشاط الصحي العلاجي ، بهبوط أعداد المرضى المترددين على المستوصف التنصيري .

أما أكبر ثمرات هذه الزيارة الميمونة – لصاحب [المنار] – مدينة الكويت ، فلقد تجسدت في إقامة أولى الجمعيات الخيرية ذات النفع العام والشامل ، تلك التي مثلت بواكير النهضة العربية الإسلامية على أرض الكويت . وذلك عندما قاد نفر من قراء [المنار] – المشتركين فيها – يتقدمهم آل الخضير : فرحان فهد الخالد الخضير ، وأحمد فهد الخالد الخضير ، ومعهما : علي بن شملان ، ومحمد بن شملان ، وعلي إبراهيم الكليب ، ومشاري عبد العزيز الكليب – قادوا الدعوة إلى تأسيس « الجمعية الخيرية العربية » ، مؤسسة اجتماعية وثقافية وصحية وتعليمية ، ممولة بالوقف والتبرعات . والتي افتتحت في ذكرى المولد النبوي الشريف – ١٢ ربيع أول سنة ١٣٣١هـ / ١٨ فبراير سنة ١٩١٣م – .

ولقد بلغ الانزعاج وأيضًا التبجح – بالإرسالية التنصيرية إلى الحد الذي أطلقوا فيه – بتقرير نشاطهم – على مستشفى

الجمعية الخيرية العربية اسم « مستشفى المعارضة » ! ! . ظانين أنهم أصحاب السلطة والسلطان . وأن أبناء العروبة والإسلام - في الكويت - هم « المعارضون » ! ! .

وكان من أغراض ومقاصد هذه الجمعية الخيرية - غير الأنشطة الصحية والتعليمية والدينية والثقافية - توفير الأموال لجلب الماء وتوزيعه مجانًا على الفقراء . وضمان عبور مجاني للسفن ، ومساعدة المسلمين المنكوبين .. إلخ .. إلخ .

وهكذا قامت - على أرض الكويت - أولى بواكير النهضة العربية الإسلامية ، لمواجهة التحدي التنصيري ، الذي أراد سلب الناس أعزّ ما يملكون - الإيمان الإسلامي - منذ ذلك الوقت المبكر في تاريخ التنصير ! .

صفحة . تتلوها صفحات :

وإذا كان عمر هذه الجمعية الخيرية لم يكمل العام . فتوقف نشاطها . بل واشترت أدواتها الطبية مستشفى المنصرين ! . فإن هذا « الانتصار » للتنصير على « المعارضة الإسلامية » لم يكن إلا « انتصارًا » ظاهريًا . بل ووهميًا .

فلقد مثّلت هذه الجمعية الخيرية - التي قامت على أرض الكويت ، في تواصل مع النهضة الإصلاحية الإسلامية التي كانت ترعاها مجلة [المنار] - . مثلت مَعْلَمًا للطريق ، وخطوة رمزية على درب اليقظة العربية الإسلامية بأرض الكويت . ويشهد على هذه الحقيقة - حقيقة ذهاب الزبد جفاء ، وبقاء ما ينفع الناس - ما تمثله الكويت اليوم من وزن ملحوظ في العطاء الخيري على امتداد وطن العروبة وعالم الإسلام . بل وما تمثله تجربتها في العمل الخيري من إحياء عصري للمؤسسات الإسلامية الأصيلة ، التي سبق ومثّلت صناعة الحضارة الإسلامية ، ورعت العدالة الاجتماعية الإسلامية ، عبر تاريخنا الحضاري الطويل - وفي المقدمة من هذه المؤسسات « مؤسسة الأوقاف » - .

لقد توالت وتتوالى صفحات هذا العطاء - الذي ينفع الناس في الكويت وفيما حولها - بينما يضحك كل الناس - بل ويسخرون - عندما يقرؤون عن حلم المنصرين الذين أرادوا « كسب مسلمي الكويت ومحيطها ليسوع المسيح » !

وصدق الله العظيم : ﴿ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ ۚ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً ۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ ﴾ الرعد : ١٧ .

إنها سنة من سنن الله التي لا تبديل لها ولا تحويل : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ لِيَصُدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ ۗ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ ۝ لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُۥ عَلَىٰ بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُۥ جَمِيعًا فَيَجْعَلَهُۥ فِى جَهَنَّمَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ الأنفال : ٣٦ ، ٣٧ .

ورحم الله صاحب [المنار] الإمام السيد محمد رشيد رضا .. وأولئك الرواد الذين قرنوا الفكر بالعمل . وجسدوا هذا العمل مؤسسات تصنع النهضة وتقاوم الغزو على أرض الإسلام . وكل الذين ساروا ويسيرون على هذا الطريق . طريق الإنفاق في سبيل الله - بواسطة المؤسسات والجمعيات « التي تفي بما لا يفي به عمر الأفراد » - كما قال الإمام المصلح عبد الرحمن الكواكبي [١٢٧٠ - ١٣٢٠هـ / ١٨٥٤ - ١٩٠٢م] قبل قرن من الزمان ! - .

فهذا هو طريق الإعزاز للإسلام وأمته وداره وحضارته ، ابتغاء للعزة في الدنيا . وللنعيم في يوم الدين .

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ

لَكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٠﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١١﴾ وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ الصف : ١٠ - ١٣ .

لقد عرف العالم الإسلامي ، في عصره الحديث ، عشرات المجلات الكبرى . لكن « المنار » تفردت من بين كل تلك المجلات ، عندما أصبحت مدرسة جامعة لتيار الإحياء والتجديد .. وقيادة لإقامة مؤسسات الإصلاح والمقاومة والنهوض . بل وكانت المنطلق للحركات الإسلامية الجماهيرية ، التي رفعت شعارات شمولية المنهاج الإسلامي للدين والدولة ، للعقيدة والشريعة ، للفرد والأمة ، للدنيا والآخرة . في مواجهة العلمانية الغربية التي أرادت اختزال الإسلام ، واستبعاد حاكميته من ميادين الاجتماع والحياة .

هكذا كانت [المنار] . ولا تزال ثمراتها تسري صحوة إسلامية على امتداد عالم الإسلام حتى هذه اللحظات . وصدق الله العظيم : ﴿ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ ﴾ الرعد : ١٧ .

٢ – السنهوري باشا
إسلامية الدولة والمدنية والقانون

تقديم

منذ منتصف ستينيات القرن العشرين .. بل ومنذ كتابتي لما كتبت عن عبد الرحمن الكواكبي [١٢٧٠ – ١٣٢٠هـ/ ١٨٥٤– ١٩٠٢م] – وأنا طالب بكلية دار العلوم ، جامعة القاهرة – في النصف الثاني من عقد الخمسينيات – آمنت أن إحياء تراث أعلام علماء مدرسة الإحياء والتجديد الإسلامي – من رفاعة الطهطاوي [١٢١٦ – ١٢٩٠هـ/ ١٨٠١ – ١٨٧٣م] إلى جمال الدين الأفغاني [١٢٥٤ – ١٣١٤هـ/ ١٨٣٨ – ١٨٩٧م] إلى محمد عبده [١٢٦٥ – ١٣٢٣هـ ١٨٤٩ – ١٩٠٥م] إلى الكواكبي .. إلى علي مبارك [١٢٣٩ – ١٣١١هـ/ ١٨٢٣ – ١٨٩٣م] ورشيد رضا [١٢٨٢ – ١٣٥٤هـ/ ١٨٦٥ – ١٩٣٥م] .. إلخ .. إلخ – هو بمثابة التوجيه لعقل الأمة وأنظار صفوتها الفكرية نحو منابع المشروع الحضاري النهضوي الكفيل بإخراج هذه الأمة من متاهة فكريات ونظريات التغريب والاستلاب الحضاري .. وإخراجها أيضًا من مستنقع التقليد والجمود .. أي من شقي التقليد الأعمى .. تقليد الغرب ، وتقليد عصر التراجع في تاريخنا الحضاري .

ففي تراث أعلام هذا التيار الإحيائي التجديدي نقاط الانطلاق ،

والمعالم الأساسية لمشروع حضاري نهضوي ، فيه تتواصل الروح الحضارية الأصولية الإسلامية السارية في ضمير الأمة ومدنيتها وتاريخها وثقافتها .. وفيه - كذلك - استشراف فقه الواقع الذي عاش فيه هؤلاء الأعلام . وفيه - أيضًا - التطلع إلى المستقبل الذي تستعيد فيه الأمة الإسلامية مكانتها الطبيعية في إمامة الأمم وطليعة الحضارات .

وعلى هذه المعالم الأساسية ، في هذا المشروع الحضاري ، يجب أن يكون البناء .. والإضافة .. والتطوير .

ولقد حققت - بحمد الله وعونه - إنجازًا متميزًا بإحياء وتحقيق ودراسة تراث كوكبة من هؤلاء الأعلام ، الذين عاد تراثهم إلى الفعل والتأثير في حياتنا الفكرية والثقافية المعاصرة من جديد .

واليوم .. والجدل يتزايد حدة حول « هوية القانون » الذي نختار لتنظيم وحكم الواقع الحياتي الذي نعيشه ونتطلع إليه - وهو الجدل الذي يدور بين دعاة « أسلمة الفقه » الحديث والقانون المعاصر ، وبين دعاة « استعارة فلسفة القانون الوضعي الغربي » - هذا الجدل الذي أحدث ويحدث صدعًا في عقل النخبة ، أدى إلى تبديد طاقاتها - لا أجد أفضل ولا أقدر على حسم هذا الجدل والحكم في هذا النزاع من قاضي مصر الأكبر ، ومشرعها الأبرز ، وأعظم فقهاء الأمة في القانون الحديث والمعاصر .. الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهوري باشا [١٣١٣ - ١٣٩١هـ / ١٨٩٥ - ١٩٧١م] .. فإمامته في القانون الحديث قد انعقد عليها إجماع فقهاء وقضاة وأساتذة هذا

القانون الحديث – عربًا ومسلمين وأجانب – .. وإمامته في الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي – وهي التي يجهلها الكثيرون – والتي سيكشف هذا الكتاب عن معالمها وحقائقها .. هذه الإمامة في هذين الميدانين ، هي التي ترشح السنهوري ليكون أقدر وأعدل القضاة في هذا النزاع المحتدم حول « هوية القانون » الأنسب لحكم واقع العرب والمسلمين .

فأهل القانون العصري قد توّجوا السنهوري إمامًا لفقهاء القانون الحديث .. وأكبر وأهم الدول والحكومات العربية قد عهدت إليه ببناء صرح القوانين المدنية الجديدة ، فأنجزها .

أما فقهاء القانون في أوربا : فإنهم أدركوا – وخاصة الذين جمعوا منهم بين فقه القانون الغربي وفقه قوانين الشريعة الإسلامية – أدركوا رسوخ قدم السنهوري في الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي ، فأطلقوا عليه لقب « الإمام الخامس » ، إشارة إلى إمامته في هذه الميدان بعد الأئمة العظام للمذاهب الإسلامية الأربعة : أبو حنيفة [٨٠ – ١٥٠هـ / ٦٩٩ – ٧٦٧م] ومالك [٩٣ – ١٧٩هـ / ٧١٢ – ٧٩٥م] والشافعي [١٥٠ – ٢٠٤ هـ/ ٧٦٧ – ٨٢٠م] وأحمد بن حنبل [١٦٤ – ٢٤١ هـ / ٧٨٠ – ٨٥٥م] – أطلقوا عليه هذا اللقب ، منذ مرحلة دراسته للدكتوراه – بباريس – في منتصف عشرينيات القرن العشرين – والتي أنجز فيها رسالتين للدكتوراه ، إحداهما في القانون المدني ، والثانية في فقه الخلافة الإسلامية ، كعصبة أمم إسلامية ، تقوم على

المدنية الإسلامية والشريعة الإسلامية ، والتجديد لتراث الأمة في فقه المعاملات .

لقد أدرك فقهاء القانون الأوربي في السنهوري - منذ فجر حياته العلمية - حامل رسالة تجديد الفقه الإسلامي ، وبعث المدنية الإسلامية ، وبناء النهضة الشرقية .. فعلقوا عليه الآمال - كفقهاء قانون - في بعث وتجديد الدارسات الفقهية الإسلامية ، وذلك لإغناء المنظومات القانونية العالمية ، عندما تقارن بالفقه الإسلامي الجديد .

وحمل السنهوري هذه « الرسالة - الحلم » .. وعبر سنوات حياته الخصبة - التي قاربت الثمانين عامًا - أنجز الرجل ما لم ينجز عظيم من عظماء الجيل الذي عاش فيه .

فهو عندما وضع القانون المدني المصري - ومراعاة لارتباط القانون المصري بالقانون الفرنسي منذ القرن التاسع عشر .. وللقيود الاستعمارية التي كانت تحول دون الاستقلال القانوني لمصر - قد جعل مصادر هذا القانون المدني :

١ - القانون الغربي .. وخاصة في صياغاته المتقدمة وتقنيناته المضبوطة .

٢ - والقضاء المصري .. الذي أرسى الكثير من التقاليد والمبادئ التي احتكمت إلى العرف والواقع .. والشريعة الإسلامية .

٣ - والشريعة الإسلامية ، وتراث فقه المعاملات الإسلامي. فخطا بذلك خطوة كبيرة نحو هدفه وحلم حياته : أسلمة القانون .

فلما وضع القانون المدني العراقي - والسوري .. والكويتي - اقترب أكثر .. ونضج أكثر في اكتشاف أبعاد وإمكانات الفقه الإسلامي .. وأعانه على الاقتراب الأكثر من أسلمة هذه القوانين ذلك الارتباط التاريخي بين قوانين تلك البلاد وبين الفقه الإسلامي ، ممثلاً في مجلة الأحكام العدلية ، التي قننت فيها الدولة العثمانية فقه معاملات المذهب الحنفي منذ سنة (١٢٨٦هـ/ ١٨٦٩م) .. **فجعل السنهوري مصادر القوانين المدنية الحديثة التي وضعها لهذه الأقطار :**

١ - **الشريعة الإسلامية** - ممثلة في مجلة الأحكام العدلية . وفي كتاب مرشد الحيران ، الذي قنن فيه الفقيه والقانوني الفذ محمد قدري باشا [١٢٣٧ - ١٣٠٦هـ/ ١٨٢١- ١٨٨٨م] فقه المذهب الحنفي ، على نحو أكثر دقة وتقدمًا وعصرية من مجلة الأحكام العدلية .. وأيضًا كما تمثلت هذه الشريعة في تراث مذاهب الفقه الإسلامي ، والتي أبحر فيها السنهوري بعظمة ووعي واقتدار .

٢ - **والقانون المدني المصري** .. الذي جعله السنهوري حلقة الوصل التي أفادت هذه القوانين ميزات الصياغة وفنون التقنين .. وثمرات المقارنات بين المنظومات المتميزة في القانون .

ولقد اعتبر السنهوري عمله في إنجاز هذه القوانين المدنية - المستندة إلى الشريعة الإسلامية .. وإلى القانون المدني المصري - اعتبر ذلك بمثابة مرحلة للمقارنة ، تستحث على النهوض بالفقه

الإسلامي – دراسة .. واجتهادًا .. وتقنينًا – حتى نصل إلى الهدف الأعظم : قانون عربي خالص الإسلامية ، يضاهي ، بل ويتفوق على المنظومات القانونية العالمية .

إن أفضلية الشريعة الإسلامية ، وفقه معاملاتها – عند السنهوري – لم تكن مجرد موقف نظري ، مرده الانحياز للإيمان الديني بالإسلام .. وإنما كانت هذه الأفضلية – فوق ذلك ومعه – ثمرة لخبرة غنية نابعة من مقارنة القوانين الغربية والمصرية بالشريعة الإسلامية .

وفي دراسته عن [تنقيح القانون المدني المصري وعلى أي أساس يكون هذا التنقيح] – والتي كتبها في العيد الخمسيني للمحاكم الأهلية المصرية سنة ١٩٣٣م – مقارنات غنية بين أحكام الشريعة الإسلامية ونظائرها في القانون المصري – المأخوذ عن القانون الفرنسي – والقوانين الغربية – يرصد فيها السنهوري تميز الشريعة الإسلامية وامتيازها ، إن في فلسفة التشريع ، أو في ملاءمة هذه الفلسفة التشريعية الإسلامية للواقع المعاصر ، أو حتى في الصياغة الفقهية والقانونية المضبوطة لكثير من الأحكام .. ولقد غاص السنهوري في بحار مذاهب الفقه الإسلامي ليضرب الأمثال على امتياز الشريعة الإسلامية في كثير من التقنينات .. من مثل « مسئولية التمييز » و « نظرية تحمّل التبعة » و « حوالة الدين » و « هلاك الزرع في العين المؤجرة » و « انقضاء الإيجار بموت المستأجر » ، و « انقضاء الإيجار

بالعذر » ، و « الإبراء » ، و « الملكية الشائعة » ، و « حقوق الارتفاق » ، و « التزامات المؤجر » ، و « إيجارات الأراضي الزراعية » ، و « ضمان المستعير في عارية الاستعمال » ، و « الدعوى البوليصية » و « الغبن في القسمة » .. إلخ .. إلخ .. إلخ .

بل لقد رأينا حتى اختيارات السنهوري – في القانون المدني المصري – اختياراته من القوانين الغربية ، وترجيحاته بين أحكامها ، قد حكمتها الشريعة الإسلامية وفقه معاملاتها ، قبل أن تحكمها فلسفة تلك القوانين في التشريع .. فهو قد اختار ورجح من تلك التقنينات الغربية ما اتفقت فيه مع الشريعة الإسلامية ، في فلسفة التشريع والمبادئ والقواعد .. فرأيناه قد فضل النزعة المادية على النزعة النفسية الباطنية – وهي التي اعتمدها القانون الجرماني – على عكس القانون الفرنسي – لا لأن القانون الجرماني قد اختارها ، وإنما لأنه قد وافق فيها الشريعة الإسلامية .. ثم أخذ الأحكام التطبيقية المادية ، استنادًا للفقه الإسلامي ، واستعانة بالصياغات الفقهية الإسلامية ، مع الاستفادة من ثراء القانون الغربي في الصياغة وفن التقنين .

لقد تبوأ السنهوري باشا عرش التجديد القانوني في الوطن العربي والشرق الإسلامي على امتداد عقود القرن العشرين .. وكانت بداية التجديد – في مذهب السنهوري – هي العودة إلى فقه فقهائنا القدماء .. وكان تميز الفقه المصري – مثلًا .. في مذهبه – هو عين إسلامية هذا الفقه .. وكان اعتماد المنهج المقارن بين الفقه

الإسلامي والمجموعات القانونية الغربية ، هو السبيل لجعل الفقه الإسلامي عنصرًا من عناصر نهضة وإثراء الفقه العالمي .. وكانت - عند السنهوري - إسلامية الفقه والقانون المصري هي الرباط الجامع بين مصر وبين أم الشرق العربي والإسلامي .. فوحدة الشريعة والقانون هي مَعْلَم من معالم وحدة الشرق ، كمدنية وحضارة وجامعة سياسية لعصبة الأمم الإسلامية .

فالرجل لم يكن مجرد « صائغ للقوانين » ، وإنما كان إمامًا من أئمة النهضة الشرقية الإسلامية ، التي ينهض فيها القانون بدوره المتميز في إقامة الجامعة الإسلامية من جديد ! .

لذلك .. كان البعث الإسلامي للأمة وللشرق هو حلم السنهوري ورسالة حياته ، منذ وعي هذه الرسالة إلى أن صعدت روحه إلى مولاه .

وإذا كان الرجل قد جعل من ذكرى عيد ميلاده - طوال سنوات حياته - كما سجل ذلك في [أوراقه الشخصية] - مناسبة لتجديد إيمانه بالله ﷻ ودعائه لمولاه - فإننا لا نجد في دعواته لله - طوال سنوات عطائه - دعوة واحدة خاصة به كفرد ، ولا تعثر في رجواته على رجاء ذاتي .. وإنما كانت كل أدعيته حول العون الإلهي الذي يرجوه كي يحقق لأمته ما نذر نفسه لتحقيقه لها من الآمال العظام .

وحتى في سنوات المرض - أواخر حياته - كانت دعواته إلى الله ﷻ أن يهبه الصحة ، مقرونة بالأمل والعزم ، كي يحقق لأمته المشروعات الكبرى التي نذر نفسه لتحقيقها .

لقد كان السنهوري باشا « أُمَّة في رجل عظيم » .. وإذا كان فقهاء وقضاة وأساتذة القانون الحديث - على امتداد الوطن العربي .. بل وفي الغرب - يعرفون أفضال، وإنجازات الرجل في هذا الميدان .. فإن الوجه الإسلامي للسنهوري باشا غائب تمامًا عن وعي الكثيرين .. ومنقوص كثيرًا لدى نفر قليل ! .

لذلك - وتصحيحًا لهذا الخطأ .. ووفاء ببعض ما لهذا الرجل العظيم من دين في أعناق أمته - فإننا نستدعيه .. نستدعي الوجه الإسلامي للسنهوري باشا - عندما نجمع ما تناثر من كتاباته ودراساته الإسلامية - في علاقة الدين بالدولة .. وفي إسلامية المدنية الحديثة التي نتطلع إليها .. وفي إحياء وتجديد الفقه الإسلامي .. وفي تقنين الشريعة الإسلامية .. إلخ .. إلخ .. نستدعيه - بإحياء تراثه هذا - لينصفه أولًا .. وأيضًا ليفصل - هذا القاضي العادل العالم - في هذا النزاع المحتدم بين تيارات النهضة العربية والإسلامية ، حول « هوية القانوني » .

- أسلمة هذا القانون ؟

- أم الانطلاق فيه من الفلسفة الوضعية التي حكمت المنظومات القانونية في الحضارة الغربية ؟ .

إن هذا الكتاب يبتغي إعادة السنهوري إلى موقعه الطبيعي .. موقع الإمامة والقيادة والريادة في تيار الإحياء الإسلامي ، والتقدم والنهوض بالإسلام .. وذلك بعد أن غابت صورته هذه عن جمهور المثقفين والمفكرين والباحثين والسياسيين في

بلادنا .. حتى لقد سلبه غير الإسلاميين من الإسلاميين عندما لم يبرزوا سوى جهوده في القانون المدني الحديث .. بل لقد حجبوا – عن العيون والعقول – ما أحدثه من تحول في ميدان القانون المدني الحديث – بمصر .. وسوريا .. والعراق .. والكويت .. وغيرها – من وصل القانون الحديث بالفقه الإسلامي والشريعة الإسلامية .

يطمح هذا الكتاب إلى ذلك ، بتقديم الصفحات والأفكار والدراسات والبحوث والمحاضرات التي كتبها السنهوري عن المدنية الإسلامية .. والشريعة الإسلامية .. والفقه الإسلامي .. وعلاقة الدين بالدولة في الإسلام .. وما كتبه من نقد لاذع وعميق للنزعة العلمانية التي حاولت علمنة الإسلام ، بادعاء أنه دين لا دولة ، ورسالة لا حكم ، وروحانية لا سياسة فيها .

هذه الصفحات والدراسات التي تناثرت ، بل وغابت عن عيون مفكرينا ومثقفينا – والتي نجمعها ونبعثها لتنضم إلى إنجازاته الإسلامية الكبرى – رسالته للدكتوراه في فقه الخلافة الإسلامية وتطورها – وسفره الكبير عن مصادر الحق في الشريعة الإسلامية – ووصله بين القانون المدني والشريعة الإسلامية والفقه الإسلامي – وذلك لنجلي الوجه الأكثر إشراقًا للسنهوري باشا الإمام الخامس في الفقه الإسلامي ، كما هو الفقيه الفذ في القانون المدني الحديث .

وحتى يعلم الذين لا يعلمون أننا بإزاء عبقرية فذة ، وجامعة بين إمام الفقه .. وفقيه القانون .

والله نسأل أن ينفع بهذا العمل – الخالص لوجهه – إنه

أفضل مسئول ، وأكرم مجيب .

بطاقة حياة

الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهوري باشا [١٣١٣ - ١٣٩١هـ/ ١٨٩٥ - ١٩٧١م] .. هو أديب الفقهاء ، وفقيه الأدباء ، وعميد فقهاء القانون المدني في العالم العربي .. وأحد أعظم القضاة في القرن العشرين ، وصاحب الأحكام التي انتصرت لحريات الأمة - عندما رأس مجلس الدولة - في مصر - إبان مرحلة الغليان السياسي والاجتماعي التي سبقت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢م .

وهو فوق كل ذلك : إمام الفقه الإسلامي ، الذي جعل رسالة حياته العمل على تقنين الشريعة الإسلامية ، وتجديد الفقه الإسلامي ؛ لتعود الشريعة الإسلامية مصدر القانون الحديث ، والرباط الموحد لشعوب الشرق في الجامعة الشرقية وعصبة الأمم الإسلامية ، التي هي الصورة العصرية للخلافة الإسلامية .

● ولد السنهوري بمدينة الإسكندرية ، في [١٩ صفر سنة ١٣١٣هـ / ١١ أغسطس سنة ١٨٩٥م] في أسرة فقيرة ، لوالد كان يعمل موظفًا صغيرًا « بمجلس بلدي الإسكندرية » .. ولقد توفي والده سنة ١٩٠٠م - وهو في السادسة من عمره - تاركًا سبعة من البنين والبنات .

● ولقد بدأ السنهوري تعليمه في « الكُتَّاب » .. ثم انتقل إلى « مدرسة راتب باشا الابتدائية » .. وبعد حصوله على

شهادة الابتدائية التحق « بمدرسة العباسية الثانوية » – بالإسكندرية – ومنها حصل على شهادة الثانوية سنة ١٩١٣م ، وكان متفوقًا طوال سنوات دراسته .. وجاء ترتيبه – في الثانوية – الثاني على جميع طلاب مصر .

● وفي نفس العام – سنة ١٩١٣م – التحق السنهوري « بمدرسة الحقوق » القاهرة – مرحلة التعليم العالي – الجامعي – وكانت الدراسة فيها باللغة الإنجليزية – .. وبسبب من رقة حاله الاجتماعية ، وحتى يواصل دراسة الحقوق ، جمع إلى الدراسة العمل موظفًا بمراقبة الحسابات في وزارة المالية ، إلى أن تخرج من الحقوق ، ونال درجة « الليسانس » سنة ١٩١٧م .. وكان ترتيبه الأول على جميع الطلاب .

وإبان دراسته للحقوق تفتحت ملكاته الأدبية ، مواكبة ومعبرة عن مشاعره الوطنية والإسلامية .. هذه المشاعر التي تكونت في تيار الوطنية والجامعة الإسلامية – فتلك هي مدرسة الزعيم الوطني الإسلامي مصطفى كامل باشا [١٢٩١ – ١٣٢٦هـ / ١٨٧٤ – ١٩٠٨م] التي تأثر بها السنهوري في مرحلة التكوين .. ولقد عبر عن هذه الحقيقة من حقائق تكوينه المبكر فقال : « إن الجيل الذي أنا منه تتلمذ في الوطنية لمصطفى كامل قبل أن يتتلمذ لزغلول ، وإني مدين بشعوري الإسلامي لرجال آخرين غير هذين الرجلين ، أذكر منهم الكواكبي وجاويش وفريد وجدي ، أما عبده وجمال الدين فلم أحضرهما في حياتهما ، وتركا من الكتابة شيئًا قليلاً لم يمكني من أن أتأثر

بأفكارهما ، ولكنهما تركا أبلغ الأثر في نفسي ، ويعتبرهما العالم الإسلامي بحق أكبر المصلحين في العصر الحديث .

لقد قلت لصديق – وأنا في الخامسة عشرة – : إن أملي في الحياة قد تعين بين مصطفى كامل وسعد زغلول ، والفرق بينهما : أن مصطفى كامل بدأ أن يكون وطنيًا فجاءت عظمته من الوطنية ، أما سعد فبدأ أن يكون عظيمًا فجاءت وطنيته من العظمة .. » .

● وكان يقرض الشعر أحيانًا – وشعره جيد – ولقد عبر عن اهتماماته العامة بشئون أمته ، وعن انتمائه الإسلامي – وهو طالب بمدرسة الحقوق سنة ١٩١٦م – فقال :

أأرضى أن أنام على فراشي ... ونوم المسلمين على قتاد؟!
وأهنأ في النعيم برغد عيش ... وقومي شُتتوا في كل واد
فلا نعمت نفوس في صفاء ... إذا نسيت نفوسًا في الضَّفاد

ولأن نفسه كبيرة ، ومقاصده عظيمة ، فلقد جعل من فقره ومعاناته الاجتماعية حوافزًا للمسير الحثيث على طريق العظمة والعظماء .. وعبَّر عن هذه الحقيقة من حقائق حياته فكتب يقول : « شيء يشترك فيه أكثر العظماء : حياة الشظف والفاقة التي عاشوا فيها أول حياتهم ، فنفخت في أخلاقهم روح الصلابة ، وعوَّدتهم مكافحة الشدة ، فأذاقوا الحياة بأسهم بعد أن أذاقتهم بأسها .. » !

وفي نفس العام الذي نال فيه « ليسانس » الحقوق – سنة ١٩١٧م – عين وكيلًا للنائب العام – في سلك القضاء –

بمدينة المنصورة .. وأثناء عمله وكيلاً للنائب العام تفجرت أحداث ثورة مصر الوطنية - في سبيل الاستقلال وإجلاء جيوش الاحتلال الإنجليزية - سنة ١٩١٩م .. ولم تمنع حساسية الوظيفة القضائية الشاب الوطني عبد الرزاق السنهوري من الانخراط في مواكب الثورة الوطنية ، فكان من الدعاة إلى إضراب الموظفين ، بل وتزعم الإضراب ! .. وانخرط في الثورة التي قادها سعد زغلول باشا [١٢٧٣ - ١٣٤٦هـ/ ١٨٥٧ - ١٩٢٧م] فعاقبته السلطة الاستعمارية بالنقل - بسبب هذا النشاط الوطني والثوري - من مدينة المنصورة إلى مدينة أسيوط - بصعيد مصر - .

● وفي سنة ١٩٢٠م انتقل السنهوري من العمل في النيابة العامة إلى تدريس القانون في « مدرسة القضاء الشرعي » - وهي واحدة من أهم مؤسسات التعليم العالي المصري التي أسهمت في تجديد الفكر الإسلامي الحديث والمعاصر .. والتي درس فيها وتخرج منها كوكبة من أعلام التجديد الإسلامي المعاصر - .. وفي التدريس بها زامل السنهوري كوكبة من مجددي العصر .. منهم الأساتذة أحمد إبراهيم [١٢٩١ - ١٣٦٤هـ / ١٨٧٤ - ١٩٤٥م] وعبد الوهاب خلاف [١٣٧٥هـ/ ١٩٥٦م] وعبد الوهاب عزام [١٣١٢ - ١٣٧٩هـ/ ١٨٩٤ - ١٩٥٩م] وأحمد أمين [١٢٩٥ - ١٣٧٣هـ/ ١٨٧٨ - ١٩٥٤م] .. إلخ .. إلخ .

● وبعد عام دراسي - في مدرسة القضاء الشرعي - سافر

السنهوري إلى فرنسا – في بعثة علمية لدراسة القانون – فركب السفينة – من ميناء الإسكندرية – قاصدًا مدينة « ليون » في ١٢ أغسطس سنة ١٩٢١م .. أتي في صبيحة اليوم التالي لذكرى عيد ميلاده – وهو في السادسة والعشرين من عمره – .

وفي السنوات الخمس التي أمضاها بفرنسا تبحر في علوم القانون الغربي – الأصول الرومانية .. والتقنينات الأوربية الحديثة – .. ونهل من منابع الثقافة الفرنسية والأوربية .. واتصل بالحركات والتيارات الاجتماعية والثورية – والاشتراكية منها بوجه خاص – .. وزامل المبعوثين العرب إلى مؤسسات العلم الفرنسية .. وساح في كثير من البلاد الأوربية متأملًا ودارسًا .

● وتشهد مذكراته في سنوات الابتعاث – التي دونها في [أوراقه الشخصية] على أن وطنه وأمته وإسلامه وتجديد الفقه الإسلامي وتقنين الشريعة الإسلامية ؛ ونهضة الشرق بالإسلام ؛ ونهضة الإسلام بالشرق كانت هي شغله الشاغل ، والحلم الذي سهر على رسم معالم تحقيقه ، جاعلًا منه رسالته في الحياة .

● وإذا كانت مصر قد ابتعثت ابنها عبد الرزاق السنهوري إلى فرنسا ليتخصص في القانون وينجز رسالة الدكتوراه ، فإن الرجل العظيم قد أنجز في تلك السنوات الخمس أضعاف المطلوب والمأمول .. أنجز رسالة للدكتوراه في القانون – عن [القيود التعاقدية الواردة على حرية العمل] – بالفرنسية – من جامعة « ليون » – سنة ١٩٢٥م .. وأنجز رسالة للدكتوراه في العلوم الاقتصادية والسياسية .. وأنجز دبلومًا من معهد القانون

الدولي بجامعة باريس .

ومع هذه الإنجازات العلمية ، وتعبيرًا عن الهمّ الإسلامي ، الذي كان أكبر هموم حياته ، تصدى - وهو الذي سقطت الخلافة الإسلامية سنة ١٩٢٤م إبان غربته عن وطنه .. وقرأ حملات التشويه لهذه الخلافة - عبر تاريخها في كتاب [الإسلام وأصول الحكم] - الصادر سنة ١٩٢٥م - للشيخ علي عبد الرازق [١٣٠٥ - ١٣٨٦هـ/ ١٨٨٧ - ١٩٦٦م] .. وشهد فرحة الغرب الأوربي بتحطيم وعاء الوحدة الإسلامية ورمز الجامعة الإسلامية - .. تصدى السنهوري لهذا الحدث الذي زلزل كيان الشرق والإسلام ، فأنجز رسالة أخرى للدكتوراه - بالفرنسية - عن [الخلافة الإسلامية وتطورها لتصبح هيئة أمم شرقية] سنة ١٩٢٦م .

● وفي منتصف سنة ١٩٢٦م عاد السنهوري من باريس إلى وطنه مصر .. وعُين مدرسًا للقانون المدني في كلية الحقوق بالجامعة المصرية .

● وبعد عام من عودته إلى مصر عقد قرانه في ٥ مايو ١٩٢٧م .. وبنى بزوجته في الشهر التالي - في ٢ يوليو سنة ١٩٢٧م .. وسافرا في رحلة إلى أوربا دامت ثمانين يومًا .

● وبدأ السنهوري - في مصر - منذ ذلك التاريخ مرحلة التأليف للكتب .. والتربية للشباب والرجال .. لا بالتدريس والفكر وحدهما وإنما أيضًا بالمواقف ونماذج القدوة والسلوك .

بدأ التأليف في : أصول القانون .. وعقد الإيجار .. ونظرية العقد .. كما بدأ التربية لطلابه على خلق الرجولة ، فقال : « نصيحتي إلى الطلبة هي : أن يتمسكوا بالرجولة . والمعنى الذي أقصده من الرجولة هنا ، هو أن تكون شجاعتهم مستمدة من نفوسهم ، لا من الملابسات الخارجية ، وإذا كنت أنصحهم بعدم الخنوع عند وقوع الظلم ، فإني لا أكون أقل نصحًا لهم بعدم التمرد عند إطلاق الحرية . فالخنوع للظلم والتمرد على الحرية هما على قدر واحد من الدلالة على الضعف النفسي ، فليطهروا أنفسهم من ضعف الخنوع ومن ضعف التمرد ! ، حتى يكونوا رجالاً يدخرون في أنفسهم قوة ذاتية تكون عدتهم في التغلب على الصعاب »

● وواصل – في حقل الفكر – الدعوة إلى تجديد الفقه الإسلامي ، بتقنينه ، وفتح باب الاجتهاد فيه ، ومقارنته بالمنظومات الفقهية العالمية ؛ ليستفيد من فنون صياغتها ، وليفيدها بمبادئه ونظرياته وقواعده المتقدمة .. والدعوة إلى تكامل وشمول الإسلام للدين والدولة ، مع تمييز الجانب العقدي في الإسلام – الذي هو خاص بالمسلمين – عن الجانب المدني – إسلام الحضارة والمدنية والثقافة والشريعة وفقه المعاملات – والذي هو الميراث الحلال للأمة والشرق بملله المتنوعة وأممه وشعوبه وقومياته المختلفة .. فالشرق هو الإسلام ، والإسلام هو أساس الرابطة الشرقية .. فكتب عن الدين والدولة في الإسلام .. وعن الرابطة الشرقية .. وكان العيد الخمسيني للمحاكم الأهلية

سنة ١٩٣٢م المناسبة لجهود فكرية كبيرة ومتميزة قدمها السنهوري في الدعوة إلى العمل على إعادة الشريعة الإسلامية إلى عرش القانون والتشريع والقضاء من جديد .

● وفي هذه المرحلة من حياة السنهوري دخلت أحلامه ، في تجديد الفقه الإسلامي ، واستدعاء حاكمية الشريعة الإسلامية ، مرحلة النضج ، عندما وضعت هذه الأحلام في الممارسة الفكرية والعملية ، فلم تعد مجرد أمنيات طيبة يتمناها السنهوري الشاب .. وعن ذلك النضج لأحلامه ، وهذه الواقعية التي صبغت أفكار شبابه كتب في ذكرى عيد ميلاده الأربعين - ١١ أغسطس سنة ١٩٣٥م - يقول : « أمضيت العشرين عامًا الأولى من حياتي تلميذًا في المدرسة ، وأمضيت العشرين عامًا الثانية تلميذًا في مدرسة الحياة . فهل كسبت من التجارب ما يكفي لخلع رداء التلمذة وخوض غمار الحياة ؟

كنت من عشرة أعوام أجيش بالعواطف المتدفقة ، وأحب المجد والعظمة. كنت مُعنًا في أحلام الشباب ، كنت أستمد المجد من الخيال. أما اليوم ، فعواطفي قاربت النضوب والجفاف، وقد هجرتُ الخيال إلى الحقيقة ، وأصبحت لا أرى المجد إلا في أن أكون نافعًا ؛ نافعًا لنفسي ، ونافعًا لأهلي ، ونافعًا لبلدي ، ونافعًا للناس .. »

هكذا حمل السنهوري - منذ فجر حياته - هموم أمته .. وهكذا تحولت هذه الهموم - في مرحلة الممارسة العملية - من نطاق الحلم والخيال والتخطيط على الأوراق إلى ميادين العمل والإبداع والإنجاز .. في التربية .. والتدريس .. والتقنين

والتشريع .. وفي المواقف الكبيرة التي تجسّد القيم والأحلام نماذج حية للأسرة والاقتداء في واقع الحياة .

● ولم تكن طريق الإصلاح ، أمام السنهوري ؛ خالية من الأشواك والصعاب والعقبات .. ففي مرحلة الممارسة والتطبيق اصطدم بالعقبات ، وكان عليه أن يقدم التضحيات .. ففي سنة ١٩٣٤م - وإبان توالي حكومات الأقلية - الموالية للقصر الملكي والاستعمار الإنجليزي - حكومات الانقلاب على الدستور والقانون - أنشأ السنهوري « جمعية الشبان المصريين » - وكان قد كتب منذ سنة ١٩٣٢م عن الحركة الشبابية الداعية إلى « الرابطة الشرقية » - والتي كان في طليعتها الشاب « فتحي رضوان » وصحبه - .. فكان أن فصل السنهوري من الجامعة بسبب ذلك .. ثم أعيد إلى الجامعة ثانية .

● وفي المحيط الأسري .. رُزق السنهوري - في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٥م - بابنته « نادية » - الدكتورة نادية - التي ادخرها الله لترعى تراثه ، وتحيي ذكراه - والتي كانت عواطفه إزاءها تثير ملكاته الشعرية ، فيداعبها - شعرًا - وهي في السادسة من عمرها - فيقول لها وعنها :

بنيتي نادية ... بنية غالية
رأيتها مرة ... لاعبة لاهية
ولها رفيقة ... عمرها ثمانية

سألتها : ما الفرق في السن يا نادية؟
فأجابت : أنا أصغر عامين عما هيه
قلت : إذن بعد عامين أنتما سواسية
فأجابت : وهل تراها على سنها باقية ؟!

وكان الشهر الذي ولدت فيه ابنته نادية - ديسمبر سنة ١٩٣٥م - هو ذاته الذي سافر فيه إلى بغداد - بدعوة من الحكومة العراقية - بعد المعاهدة التي خطت بالعراق نحو الاستقلال السياسي .. والتي فتحت الباب أمام العراقيين لتجديد وتحديث حياتهم القانونية والتشريعية والقضائية . فدعوا الدكتور السنهوري ليقود - في بغداد هذا التجديد .

وفي العام الدراسي الذي أمضاه السنهوري ببغداد أنجز أعمالاً عظيمة ، ما زالت راسخة حتى اليوم في المجتمع العراقي ، فلقد

- أنشأ ببغداد كلية الحقوق .. وتولى عمادتها .

- ومجلة القضاء - التي أصدرها على أسس جديدة - وأسهم في تحريرها .

- وبدأ خطة إعداد القانون المدني العراقي الجديد ، الذي ينظم الفوضى القانونية التي كانت سائدة هناك - في العهدين العثماني .. والاستعماري الإنجليزي .. وهو العمل الذي خطط السنهوري ليجعله خطوة متقدمة على القانون المدني المصري ، تقترب أكثر فأكثر من هدفه في « أسلمة القانون المدني في كل أنحاء الوطن العربي » .. فبدأ إنجاز هذا العمل الكبير بدراسة

مقارنة لكل من :

١ - مجلة الأحكام العدلية - العثمانية - التي كانت مطبقة في العراق منذ العهد العثماني - والتي هي تقنين لفقه المذهب الحنفي في المعاملات .

٢ - وكتاب محمد قدري باشا [مرشد الحيران في المعاملات الشرعية على مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان ، ملائمًا لعرف الديار المصرية وسائر الأمم الإسلامية] - وهو الذي يمثل خطوة أكثر تقدمًا من مجلة الأحكام العدلية في تقنين الفقه الإسلامي تقنينًا عصريًا مضبوطًا .

٣ - والفقه الإسلامي ، في مصادرة العديدة ، بمختلف المذاهب الإسلامية - والذي رجع السنهوري إلى أمهات مصادره ؛ ليستمد منها القواعد والمبادئ والنظريات والأحكام وفلسفة التشريع .

٤ - والقانون المدني المصري ، الذي استلهم السنهوري منه الثراء والغنى في فن الصياغة والتقنين .. كما جعل منه سبيلًا لمقارنة عطاء الفقه الإسلامي بالمنظومات القانونية الغربية ، التي مثلت منبعًا رئيسيًا من منابع هذا القانون المصري .

- ودرّس في كلية الحقوق العراقية أصول القانون ، ومقارنة مجلة الأحكام العدلية مع القوانين المدنية الحديثة - فلقد كانت مقارنة الفقه الإسلامي بالمنظومات القانونية الأخرى - عنده - من أعظم السبل لتجديد هذا الفقه .

- وألف كتابين لطلاب كلية الحقوق .

● وبعد هذا العام الدراسي ، الحافل بالإنجازات ، اضطر السنهوري للعودة إلى مصر بسبب مرض والدته .

● وفي مصر ، بعد العودة من بغداد ، ترك السنهوري الجامعة المصرية إلى سلك القضاء ، فأصبح قاضيًا بالمحكمة المختلطة - بالمنصورة - حتى سنة ١٩٣٩م .

● وفي سنة ١٩٣٩م عين وكيلًا لوزارة المعارف العمومية .. واستمر في هذا المنصب حتى ١٦ مايو سنة ١٩٤٢م .

ثم انتقل للاشتغال بالمحاماة .. لكنه تركها ، وعاد إلى العراق ثانية في أغسطس سنة ١٩٤٣م ، وذلك لاستكمال العمل الذي بدأه في وضع القانون المدني العراقي الجديد .. وأخذ ينجز هذا العمل الكبير ، مستلهمًا في وضعه كنوز الفقه الإسلامي .. حتى لقد عبر عن ذلك شعرًا خاطب فيه الإمام الأعظم أبا حنيفة النعمان ، فقال - في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣م - :

أبا حنيفة هذا فقهكم بقيت ... منه الأصول وقامت أفرع جدد

ماذا على الدوحة الشماء إن ذهبت ... منها الفروع وظل الجذع والوتد

وبعد أن بدأ السنهوري العمل - رئيسًا للجنة وضع القانون المدني - في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٤٣م - طلبت الحكومة المصرية - وكان يرأسها مصطفى النحاس باشا [١٢٩٣ - ١٣٨٥هـ/ ١٨٧٦ - ١٩٦٥م] - وكانت في مرحلة الوفاق مع الاحتلال الإنجليزي بمصر ، إبان الحرب العالمية الثانية ضد

النازية والفاشية - وفي مرحلة المواجهة مع الاتهامات التي أثارها مكرم عبيد باشا [١٣٠٧ - ١٣٨٠هـ / ١٨٨٩ - ١٩٦١م] في [الكتاب الأسود] طلبت من الحكومة العراقية طرد السنهوري من بغداد .. فرفضت الحكومة العراقية .. وحدثت أزمة بين الحكومتين ، تدخل لحلها رئيس وزراء سوريا - سعد الله الجابري [١٣٠٩ - ١٣٦٦هـ ١٨٩٢ - ١٩٤٧م] عارضًا على الحكومة المصرية استضافة السنهوري في دمشق - كحل وسط - ليضع هناك القانون المدني السوري ، ويستكمل القانون المدني العراقي .. وبالفعل انتقل السنهوري إلى دمشق - في نوفمبر سنة ١٩٤٣م - واستقر فيها حوالي ثمانية أشهر .. لكن إصرار الحكومة المصرية على موقفها وتهديدها العراق وسوريا بمنع الأساتذة المصريين من السفر إليهما .. اضطر السنهوري إلى العودة إلى مصر في يوليو سنة ١٩٤٤م .. وفي مصر التحق به عدد من الأساتذة العراقيين لاستكمال وضع القانون المدني العراقي .

ولقد عكست مذكراته - في [أوراقه الشخصية] - مشاعر هذه الأزمة .. فالقانون المدني العراقي - الذي سافر لإنجازه - « أرادوا ألا يتم ، ويريد الله إلا أن يتمه » .. وفاضت بهذه المشاعر شاعريته - بدمشق في ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٣م - فقال :

إذا ما نابني خطب كبير ... أقابله بعزم منه أكبر
ومن تعزكه أحداث شداد ... يعاركها فيكسر أو فيصهر .

● وفي ١٥ يناير سنة ١٩٤٥م تولى السنهوري وزارة المعارف العمومية – في وزارة أحمد ماهر باشا [١٣٠٥ – ١٣٦٤هـ / ١٨٨٨ – ١٩٤٥م] .. ثم تولى نفس الوزارة – بعد اغتيال أحمد ماهر باشا – في وزارة محمود فهمي النقراشي باشا [١٣٠٥ – ١٣٦٨هـ / ١٨٨٨ – ١٩٤٨م] التي تألفت في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥م ، وبقي فيها حتى فبراير سنة ١٩٤٦م .. ثم تولى ذات الوزارة – للمرة الثالثة – في وزارة النقراشي الثانية – في ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦م – وبقي فيها حتى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨م – عند اغتيال النقراشي .. ثم تولاها للمرة الرابعة – في وزارة إبراهيم عبد الهادي باشا في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨م ، وبقي فيها حتى ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٩م .. عندما انتقل من وزارة المعارف إلى رئاسة مجلس الدولة .

● وإبان توليه وزارة المعارف العمومية شارك في وفد مصر لدى مجلس الأمن الدولي ، حيث عرض الوفد – برئاسة النقراشي باشا – قضية مصر ، ومطلبها في جلاء جنود الاحتلال الإنجليزي عنها .

كذلك استمرت جهوده في مشروعاته الكبرى لتقنين القوانين المدنية الجديدة للعراق .. وسوريا .. ومصر .. فأنجزها جميعًا في تلك السنوات .. ولقد عبر عن فرحته بإتمام العمل بالقانون المدني المصري – في أغسطس سنة ١٩٤٩م – فقال شعرًا :

إني ختمت بذلك القا ... نون عهدًا قد مضى وبدأت عهدًا
وأقمت للوطن العز ... يز مفاخرًا وبنيت مجدًا

كما عبر عن سعادته بامتداد إنجازاته - في القانون المدني - إلى البلاد العربية - عبر عن ذلك شعرًا - فقال :

جهود منهكات مضنيات وصلت الليل فيها بالنهار
وكنت إذا استبد اليأس يومًا أسل عزيمة الأسد المثار
إذا افتخروا بمال أو بجاه فقانوني من الدنيا فخاري.

● وفي الأول من مارس سنة ١٩٤٩م حلف السنهوري باشا اليمين رئيسًا لمجلس الدولة المصري .. وسجل - في [أوراقه الشخصية] - دعاءه لربه : « **اللهم تولني بهداك وتوفيقك في هذا العمل الجديد** » .

وكانت مصر تمر بمرحلة من « الغليان » استشرى فيها الفساد ، واهتزت الأرض من تحت قوائم نظام الحكم الذي أصيب بالعجز والشيخوخة والفساد .. كما أصاب العجز الأحزاب التقليدية ، فلم تنهض بمهام التغيير .. وأراد النظام معالجة أزمته بالبطش بالحريات العامة ، وحرمان القوى الاجتماعية والسياسية الجديد ، من فرصها في التغيير .. فكان السنهوري - على رأس مجلس الدولة - حصن الأمة وملاذ حرياتها في سنوات الأزمة والغليان والتحولات .

ولم يقف عمله بمجلس الدولة عند « عدالة القاضي .. ونزاهة المحكمة » - التي يخاصم الناس إليها الدولة والسلطة - وإنما كان الرجل واعيًا بأنه يقود تغييرًا قوميًا لإصلاح كل مؤسسات الحكم ، بدءًا بإصلاح السلطة القضائية ، وتطلعًا إلى

إصلاح السلطتين التشريعية والتنفيذية – فكتب في مذكراته – ٢٣ مارس سنة ١٩٥٠م – يقول : « نظام الحكم في مصر في أشد الحاجة إلى الإصلاح والاستقرار . ويبدو لي أنه يصعب البدء بإصلاح السلطة التشريعية أو بإصلاح السلطة التنفيذية ، على أهمية هاتين السلطتين . فيجب ، إذن ، البدء بإصلاح السلطة القضائية . ويكون هذا الإصلاح في النظم ، بحيث يكفل استقلال هذه السلطة استقلالاً تامًا ، وبحيث تستطيع السلطة أن تقوم بوظيفتها بما ينبغي من النزاهة والحيدة ، ثم يكون هذا الإصلاح في رجال القضاء أنفسهم ، فيختارون من بين الرجال القادرين على تأدية هذه الرسالة المقدسة ، من ناحية الخُلُقُ ومن ناحية الكفاية .. »

● وفي سنة ١٩٤٩م منحته الحكومة الفرنسية وسام « ليجيون دوينر » لتنظيمه – أثناء وزارته للمعارف – تعليم الفرنسية ، كإحدى اللغتين الأجنبيتين ، في المدارس الثانوية .. وكتب – في مذكراته – عن تسلمه للوسام : « .. ويعلم الله أنني لم أعن بتنظيم هذه اللغة إلا لأن التلاميذ المصريين في حاجة إليها . ولو أن وسامًا مصريًا منح لي لقاء هذه الخدمة الوطنية لاستسغت ذلك . فالحمد لله الذي أراد ألا أمنح وسامًا أجنبيًا إلا لسبب خدمة وطنية .. »

● ولما قامت ثورة يوليو سنة ١٩٥٢م تعاون معها ، وعلّق عليها الآمال في الإصلاح .. لكنه اختلف مع مجلس قيادة الثورة في « أزمة مارس سنة ١٩٥٤م » – بسبب انحيازه

للدستور والحريات والقانون - فسيرت « هيئة التحرير » - التنظيم السياسي للثورة - والبوليس الحربي ، والمباحث العسكرية مظاهرة من الدهماء والغوغاء المأجورين ، يقودها الضباط ، وتوجهت إلى مجلس الدولة ، فاقتحمته واعتدت على الدكتور السنهوري .

ولقد كتب في مذكراته - عقب خروجه من المستشفى الذي عولج فيه من آثار هذا الاعتداء - في ١٥ مايو سنة ١٩٥٤م فقال : « يقول شوقي في رثاء المرحوم أحمد أبو الفتح :

يا أحمد القانون بعدك غامض قلق البنود مجلل بسواد

لما خرج النبي ﷺ من الطائف ، وقد أصم من فيها آذانهم عن دعوته ، وقذفته الأولاد بالحجارة ، قال يخاطب ربه :

« اللهمَّ إليك أشكو ضعف قوتي ، وقلة حيلتي ، وهواني على الناس ، يا أرحم الراحمين . أنت ربُّ المستضعفين وأنت ربي . إلى من تكلني ، إلى بعيد يتجهمني أم إلى عدو ملكته أمري ، إن لم يكن بك عليَّ غضب فلا أبالي . ولكن عافيتك هي أوسع لي . أعوذ بنور وجهك الذي أشرقت له الظلمات ، وصلح عليه أمر الدنيا والآخرة ، من أن تنزل بي غضبك ، أو يحلَّ عليَّ سخطك . لك العتبى حتى ترضى . ولا حول ولا قوة إلا بك » .

وهي سطور بليغة في التعبير عن مأساة العدوان عليه ، وهو في حصن القضاء .

● وفي سنة ١٩٥٣م أثمرت جهود السنهوري افتتاح

« معهد الدراسات العربية العالية » ، الذي أراده معهدًا لخدمة الفقه الإسلامي .. وكتب في مذكراته – في ذكرى عيد ميلاده ١١ أغسطس سنة ١٩٥٣م – : « .. **وقد شاء الله أن يكون هذا العام هو الذي يفتتح فيه معهد الدراسات العربية العالية ، فاللهمَّ وفقني إلى خدمة الفقه الإسلامي في هذا المعهد ، واجعل جهودي في خدمته نواة لغرس عظيم** » ..

● ومنذ ذلك التاريخ . . وحتى وفاته في [٢٧ جماد الأول سنة ١٣٩١هـ / ٢١ يوليو سنة ١٩٧١م] – كرَّس السنهوري سنوات حياته ، وجميع جهوده للشريعة الإسلامية .. والفقه الإسلامي .. والوحدة العربية .. والجامعة الإسلامية .. وتحديث وتجديد القانون ، على امتداد الوطن العربي الكبير ..

● وعندما انتقل إلى بارئه .. كان قد خلَّف لأمته – غير السيرة العطرة .. والقدوة الحسنة – تراثًا في العدل والقضاء ، وحيثيات للأحكام المتميزة ، التي يباهي بها القضاء المصري حتى الآن .. وصروحًا من القوانين المدنية التي لا تزال المجتمعات العربية تعيش عليها وبها حتى الآن .. ومئات البحوث والمقالات والمحاضرات ، في الشريعة الإسلامية .. والفقه الإسلامي . والقانون المدني .. والإصلاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي .. والوحدة العربية والشرقية والإسلامية .

وذلك غير أعمال فكرية أساسية ، لا تزال حتى الآن المرجع للعقل القانوني العربي .

من مثل كتبه :

١ - **الوسيط في شرح القانون المدني** : وهو في عشرة أجزاء، تقترب صفحاتها من خمسة عشر ألف صفحة . .

٢ - **الوجيز** - في ثلاثة أجزاء -

٣ - رسالته الأولى للدكتوراه - عن [**القيود التعاقدية الواردة على حرية العمل**] - سنة ١٩٢٥م .

٤ - رسالته الثانية للدكتوراه - عن [**الخلافة الإسلامية وتطورها لتصبح هيئة أمم شرقية**] - سنة ١٩٢٦م

٥ - **عقد الإيجار** . . سنة ١٩٣٠م .

٦ - **نظرية العقد** . . سنة ١٩٣٤م .

٧ - **الموجز في النظرية العامة للالتزامات** - سنة ١٩٣٨م .

٨ - **أصول القانون** - بالاشتراك مع الأستاذ أحمد حشمت أبو ستيت - سنة ١٩٣٨م .

٩ - **التصرف القانوني والواقعة المادية** - دروس لقسم الدكتوراة - سنة ١٩٥٤م .

١٠ - **مصادر الحق في الفقه الإسلامي** - في ست مجلدات - تبلغ صفحاتها نحوًا من ألف وخمسمائة صفحة .. ولقد صدرت أجزاء هذا السِفْر النفيس في سنة ١٩٥٤ وسنة ١٩٥٥ وسنة ١٩٥٦ وسنة ١٩٥٧ وسنة ١٩٥٨ وسنة ١٩٥٩م .

وهو بناء فكري - كصاحبه الذي أبدعه - مما تباهي به أمتنا وحضارتنا غيرها من الأمم والحضارات [1] .

(١) انظر في ذلك كله : [عبد الرزاق السنهوري في أوراقه الشخصية] إعداد : د . نادية السنهوري ، د . توفيق الشاوي . طبعة الزهراء للإعلام العربي - القاهرة سنة ١٩٨٨م . و [مجلة قضايا الدولة] عدد خاص عن « الفقيه الإمام عبد الرزاق السنهوري » القاهرة - يونية سنة ١٩٨٩م . و [مجلة القانون والاقتصاد] عدد خاص - في مجلدين كبيرين - عدة مقالات وأبحاث للسنهوري، وعنه - القاهرة سنة ١٩٩٢م .

من كتابات السنهوري باشا عن

١ – الدين والدولة في الإسلام . [١]

٢ – والمدنية الإسلامية . والنهضة الشرقية [٢]

الدين والدولة في الإسلام

لحضرة الأستاذ المحقق الدكتور عبد الرزاق بك السنهوري

مدرس القانون المدني بكلية الحقوق بالجامعة المصرية

الإسلام دين ودولة . السلطات العامة في الدولة الإسلامية . ملخص تاريخ هذه السلطات بمصر .

أولاً : الإسلام دين ودولة :

١ – يمتاز الإسلام بأنه : دين ودولة . وقد أرسل النبي ﷺ لا لتأسيس دين فحسب ، بل لبناء قواعد دولة تتناول شئون الدنيا ، فهو بهذا الاعتبار مؤسس الحكومة الإسلامية كما أنه نبي المسلمين . وهو بصفة كونه مؤسس حكومة ، كانت له الولاية على كل من كان خاضعًا لهذه الحكومة ، سواء كان مسلمًا أو غير مسلم ، وبوصف كونه نبيًا لم يكن يطلب من

(١) مقال بالعدد الأول من مجلة المحاماة الشرعية – السنة الأولى ١٩٢٩ م .

(٢) هذه صفحات من كتابات الدكتور عبد الرزاق السنهوري في موضوعات « الدين والدولة » . . و « المدنية الإسلامية » . . والنهضة الشرقية » . . أما إسلامياته – التي جمعناها – فإنها قيد الطبع – وستخرج في سفر كبير ، نقدم بين يديها بدراسة مسافية عن مذهبه ورؤيته الإبداعية في هذه الإسلاميات ، التي شملت الكثير من ميادين الفكر الإسلامي الحديث .

غير المسلمين من الذين تركهم على دينهم الاعتراف بنبوته ، ولو أن دعوته عامة شاملة لجميع البشر .

من هنا وجب التمييز بين الدين الإسلامي والدولة الإسلامية ، وإن كان الإسلام يجمع الشيئين . وفائدة هذا التمييز في أن مسائل الدين تدرس بروح غير التي تدرس بها مسائل الدولة ؛ فالدين ينظر إلى العلاقة بين العبد وخالقه ، وهذه لا تتغير ولا يجب أن تتغير ، فالخالق ﷻ أبدي أزلي لا يجوز عليه التغيير ولا التبديل ، فالعلاقة بينه وبين العبد ثابتة لا تتطور .

أما مسائل الدولة فالنظر فيها يكون نظر مصلحة وتدبير ، ولها على ما أرى خاصيتان :

(**الأولى**) : أنها خاضعة لحكم عقولنا ، وقد وهبنا الله تلك العقول لنميز بين الحسن والقبيح . فالأحكام الدنيوية تنزل على حكم العقل . وتبنى على المصلحة . والعقل هو الذي يهدينا إلى المصلحة ، ونحن نبني عليه ما نسميه علمًا ؛ لأن العلم اجتماعيًا كان أو طبيعيًا لا يدرك إلا بالعقل ، فهو الأساس .

ولقد كان النبي ﷺ يستشير في تدبير الشئون الدنيوية ، ذلك لأن تدبير هذه الشئون مبني على العقل كما تقدم ، والنبي ﷺ كان بشرًا مثلنا ، فاحتاج إلى المشورة ، فيما يكون أساسه العقل ، ولذلك نزلت الآية الكريمة : ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ ﴾ [آل عمران : ١٥٩] .

والسيرة النبوية الشريفة تضمنت كثيرًا من الأخبار التي تثبت

أن النبي ﷺ كان يستشير كبار الصحابة . كأبي بكر ، وعمر ، وغيرهما . استشار ﷺ بعد غزوة بدر فيما يفعل بالأسرى من قريش . واستعان برأي زعيمي الأنصار في غزوة الخندق ، لما أراد أن يفرق بين قريش والأعراب ، فعدل عن رأيه بعد الاستشارة وأخذ برأي الزعيمين . ويوجد غير ذلك أمثلة كثيرة مذكورة في الطبري وابن الأثير ، وغيرهما من كتب التاريخ الإسلامي .

(الثانية) : إن الأحكام في مسائل الدولة : تتطور مع الزمان والمكان ، فهي تابعة للتطور الاجتماعي الذي يهدينا إليه العلم ، وقد سبق أن هذه الأحكام خاضعة للعلم المبني على العقل ، فهي تابعة بالضرورة لما يكشفه العلم الاجتماعي من قوانين التطور .

الأحكام الدنيوية تتطور ، وقد تطورت بالفعل في عهد النبي ﷺ ، وما نظرية « الناسخ والمنسوخ » في القرآن الكريم ، والتحريم التدريجي لبعض الأشياء كالخمر . واختلاف المذاهب الفقهية ، واختلاف أئمة كل مذهب إلا أثرًا من آثار هذا التطور الذي اقتضته المصلحة العامة ، والظروف ، وإني أذكر على سبيل التمثيل حادثة تشريعية واحدة يرى فيها كيف تطورت الأحكام تبعًا للمقتضيات الاجتماعية والاقتصادية ، وقد اخترتها من الحوادث التي وقعت في عهد النبي ﷺ لتكون أبلغ في التدليل .

نعرف أن النبي ﷺ لما هاجر إلى المدينة ، كان معه عدد من المهاجرين ، وجدوا أنفسهم في مدينة غريبة دون مأوى ودون مرتزق ، فشرع النبي ﷺ نظرًا لهذه الظروف الاقتصادية الاستثنائية – سنة المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار ، فكان لكل

مهاجر أخ من الأنصار يشترك معه في ماله ، وفي بيته . وكان لهذه المؤاخاة من الأثر القانوني . ما يجعل الأخوين يتوارثان – نظام الأخوة هذا يشبه من بعض الوجوه نظام التبني في بعض الشرائع الأجنبية – واستمر العمل به مدة من الزمن حتى أيسر المهاجرون بما غنموه في غزوة بدر . فتغيرت الظروف التي اقتضت التشريع الأول ، وبذلك تطور التشريع نفسه وأبطل النبي ﷺ سنة المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار . واستقل كل بماله . فانظر كيف يتطور التشريع من عمل إلى إبطال ، ومن خلق نسب قانوني إلى الرجوع إلى النسب الطبيعي ، وذلك تمشيًا مع التطور الاقتصادي . وتبعًا لما تقضيه الظروف والمناسبات ، وتلمسًا للمصلحة في النظم التي تقرر .

٢ – إذا تقرر أن الإسلام دين ودولة ، فالقول مع بعض الكتاب (١) بأن رسالة النبي ﷺ قاصرة على أمور الدين فقط ، وأن شئون الدنيا ليست مندرجة في تلك الرسالة ، وأن محمدًا ﷺ كان نبيًا لا ملكًا . القول بهذا تأويل غير صحيح للرسالة المحمدية ، وإنكار دون دليل للحقائق التاريخية الثابتة . ولئن صح أن النبي ﷺ كان في مكة نبيًا فحسب ، فلقد كان في المدينة زعيم أمة ومنشئ دولة ، ولا ضير أن نقول أنه كان ملكًا إذا أريد بهذه اللفظة أنه كان رأس الحكومة الإسلامية ، ووليًا على المسلمين في أمور دنياهم ، كما كان الهادي لهم في شئون دينهم . ولقد كان – عليه الصلاة والسلام – يجعل لأوامره

(١) الإشارة إلى الشيخ علي عبد الرازق . ولقد سبق رد السنهوري عليه .

ونواهيه – وهي لا شك من عند الله – جزاء يصيب الناس في أنفسهم وأموالهم في هذه الدنيا ، ولم يقتصر على مجرد الوعد والوعيد بالثواب والعقاب في الحياة الأخرى .

٣ – تبين إذًا أن الدين والدولة في الإسلام شيئان مجتمعان . وإن التمييز بينهما مع ذلك له أهمية كبرى . وإذا اقتصرنا – نحن المشتغلين بالقانون – على الفقه ، وجدنا أن الفقهاء أدركوا ضرورة هذا التمييز ، فوضعوا أبوابًا للعبادات ، وأبوابًا للمعاملات ، وبذلك فرقوا بين المسائل الصعبة ، وبين القانون بمعناه الحديث ؛ لذلك يجب أن نقتصر من الفقه في أبحاثنا على أبواب المعاملات ، فهذه هي الدائرة القانونية .. وإذا أردنا ، إلا أن نبقي الشريعة على معناها المصطلح عليه من قديم ، من أنها تشمل العبادات والمعاملات ، فلنخلق اصطلاحًا آخر يدل على ما أردناه ولنسم أبواب الفقه الخاصة بالمعاملات « بالقانون الإسلامي » ولندخل ضمن هذا القانون إلى جنب هذا الجزء من علم الفقه : علم أصول الفقه ، وهو يبين لنا مصادر القانون وكيفية استنباط الأحكام من تلك المصادر ، ولندخل أيضًا في القانون الإسلامي جزءًا من علم الكلام هو المتعلق بمباحث الإمامة فإن هذا أساس : القانون العام . ولنقسم القانون الإسلامي بهذا التحديد تقسيمًا إلى قانون خاص ، وقانون عام . فالقانون الخاص يشمل القواعد التي تضبط علاقات الأفراد بعضها بالبعض الآخر . فأبواب المعاملات ، والأحوال الشخصية : تدخل في القانون الخاص . والقانون العام

يشمل القواعد التي تسري على السلطات العامة ، وعلاقة هذه السلطات بالأفراد . وإذا أردنا أن نحدد في كل قسم فروعه سهل علينا دون كبير مشقة أن نجد في القانون الإسلامي الخاص : قانونًا مدنيًا ، وقانون مرافعات ، وأساسًا لقانون تجاري . وأن نجد في القانون الإسلامي العام : قانونًا دستوريًا ، وقانونًا إداريًا ، وقانونًا جنائيًا . ولأمكن أن نكشف أصولًا نبني عليها : قانونًا دوليًا عامًا ، وقانونًا دوليًا خاصًا .

وأهمية تقسيم القانون الإسلامي هذا التقسيم الحديث : أن ذلك يرتب أبواب هذا القانون ترتيبًا أقرب إلى نظام المدنية الحديثة ، وأكثر انطباقًا على طرق البحث القانونية ، بعد أن تخطى علم القانون أدوارًا غير قليلة في سبيل الرقي .

ولا يراد بهذا التقسيم أن تندمج الشريعة الإسلامية في القانون الحديث : وأن تفقد استقلالها ، وإنما يراد بهذا تسهيل المقارنة بين الشيئين ، وفتح باب لترقية طرق البحث في الشريعة الإسلامية بحيث تتمشى مع القانون الحديث في تقدمه ..

٤ - قلنا إن أساس تقسيم القانون الحديث : هو التفريق بين القانون الخاص والقانون العام ، فهل نجد في القانون الإسلامي محورًا ترتكز عليه هذه التفرقة . لعلنا نجد في تقسيم الأصوليين الحقوق إلى : حق للعبد ، وحق لله ، وحق مشترك ، ولكن حق العبد غالب ، وحق مشترك ولكن حق الله غالب . فحقوق العبد ، والحقوق المشتركة التي فيها حق العبد غالب تصلح - كما أرى - أن تكون موضوعات للقانون الخاص ،

وبعض حقوق الله وكذلك الحقوق المشتركة التي فيها حق الله غالب تصلح أن تكون موضوعات للقانون العام ..

ثانيًا : السلطات العامة في الإسلام :

نريد من هذه المقدمة أن نقول أنه ما دام لدى المسلمين (قانون إسلامي) فلديهم حكومة إسلامية . والحكومة الإسلامية - ككل حكومة - تشتمل على ثلاث سلطات : السلطة التشريعية ، والسلطة التنفيذية ، والسلطة القضائية .

١ - السلطة التشريعية :

السلطة التشريعية في الدولة الإسلامية لا يمكن تحديدها إلا بعد بحث واستقصاء . السلطان عندنا نحن المسلمين : هو الله تعالى . لا حد لسلطانه ولا رادَّ لإرادته ، فهو الشارع لأمور الدين والدنيا ، مشيئته نافذة وأمره قانون ، فهو إذًا السلطة الكبرى . ولكن أوامر الله ونواهيه لا تعرف إلا بالوحي ، ولما كان الوحي قاصرًا على الأنبياء كان علينا أن نتبين إرادة الله ﷻ بواسطة نبيه - عليه الصلاة والسلام - ولقد بلغنا النبي ﷺ كتاب الله الكريم : يتضمن إرادة الله ورسالته إلى عباده . فكان أول مصادر التشريع ، وكانت سنته عليه الصلاة والسلام مفسرة له ، فهي : المصدر الثاني . ولما كانت الأحكام الدنيوية كما سبق أن قررنا تتطور تبعًا لتطور المدنية ، وكان لابد من انقطاع الوحي بقبض الرسول ﷺ ، أصبح محتمًا أن يكون لدى المسلمين مصدر ثالث للتشريع ، هو الذي يضمن للأحكام الدنيوية جدتها وتمشيها مع روح الزمن كان هذا

المصدر هو : إجماع الأمة . قال عليه الصلاة والسلام : « لا تجتمع أمتي على ضلالة » [1] .

نقف هنا قليلًا وننظر كيف يكون إجماع المسلمين قانونًا . الإجماع هو اتفاق المجتهدين في عصر من العصور على حكم شرعي . وليس المجتهدون طبقة من الطبقات كما كان معهودًا في طبقة النبلاء ، أو في طبقة الكهنة . بل لكل مسلم أن يكون مجتهدًا إذا وصل في العلم إلى الاجتهاد ، فمعنى أن الإجماع قانون : أن طائفة من المسلمين ينوبون عن الأمة الإسلامية ، ونيابتهم آتية لا بطريق التصويت العام كالمعتاد في المجالس النيابية الحديثة ، بل بطريق العلم . وهذه الطائفة تملك قوة التشريع في حدود الكتاب والسنة . فحكومة المسلمين حكومة علماء والعلماء في الأمة الإسلامية – كما يقول ﷺ – هم ورثة الأنبياء .

أما أن العلماء يملكون قوة التشريع في الدولة الإسلامية . فهذا أصل من أصول الفقه معروف . بقي أن نحلله ونعرف مداه . أراد الشارع الحكيم ألا يترك الأمة دون هادٍ بعد أن مضى عنها هاديها ، فلم يجعل لفرد مهما عظمت سلطته أن يحل من الأمة محل المشرّع . والسيد المطلق – حكومة ليست من تعاليم الإسلام . فالخليفة وهو على رأس الحكومة الإسلامية لا يملك من سلطة التشريع شيئًا ، ولا يشترك فيها باعتبار أنه خليفة ، بل بوصف أنه مجتهد – إذا كان مجتهدًا – شأنه في ذلك شأن سائر المجتهدين . جعل ﷺ الأمة الإسلامية صاحبة

(١) رواه الدارمي .

السلطان في شئونها ما دامت تستعمل ذلك السلطان في حدود الكتاب والسنة . ولما كان غير متيسر أن يشترك كل فرد من أفراد الأمة في ذلك السلطان ، كان لابد من أن يكون للأمة ممثلون يتوفرون على ما يجب من كفاءة خاصة وهم : المجتهدون يستعملون ذلك السلطان باسمها ، لا باعتبار أنهم سادة عليها ، بل وكلاء عنها . فالأمة هي صاحبة السلطان ، وهي خليفة الله في أرضه ، وتستعمل سلطانها بواسطة وكلاء عنها . فإذا أردنا أن نبحث عن السلطة التشريعية في الدولة الإسلامية وجدناها بعد الله ﷻ : في الأمة نفسها ، لا في فرد من الأفراد ، ولا في طبقة من الطبقات .

هل يمكن أن نبني على أصل الإجماع في الإسلام مشروعية المجالس النيابية الحديثة ، هذا بحث آخر نرجو أن نُوفَّق إلى بحثه في مقال آخر .

٢ – السلطة التنفيذية :

أما السلطة التنفيذية في الإسلام فهي حكومة الخلافة . والخلافة حكومة خاصة تمتاز عن سائر الحكومات بالمزايا الآتية :

(أولاً) إن الخليفة ليس حاكمًا مدنيًا فحسب ، بل هو أيضًا الرئيس الديني للمسلمين ، ولا يتوهم أن للخليفة سلطة روحية شبيهة بما تنسبه النصارى للبابا في روما ، فالخليفة لا يملك شيئًا من دون الله ، ولا يحرم من الجنة ، وليس له شفاعة يستغفر بها للمذنبين . هو عبد من عباد الله لا يملك لنفسه ضرًا ولا نفعًا ، ولي أمور المسلمين في حدود معينة . ومعنى أنه الرئيس الديني للمسلمين

أن هناك مشاعر عامة يقوم بها المسلمون جماعة ، كصلاة الجماعة ، والحج ، وهذه لا تتم إلا بإمام : هو الخليفة : لذلك نطلق كلمة الإمام خاصة على الخليفة ، إذا ولي اختصاصاته الدينية ، ونطلق عليه لقب أمير المؤمنين إذا ولي اختصاصاته المدنية .

(ثانيًا) إن الخليفة في استعمال سلطته التنفيذية يجب عليه أن يطبق أحكام الشريعة الغراء ، وليس معنى هذا إنه ملزم بالسير على مذهب خاص من المذاهب المعروفة ، فله بل عليه – وهو مجتهد – أن يراعي ظروف الزمان والمكان ، وأن يطلب من المجتهدين أن تجتمع كلمتهم على ما فيه المصلحة لهذه الأمة . ولو خالف ذلك كل المذاهب المدونة في الكتب ، ومعلوم أن إجماع المجتهدين مصدر من مصادر التشريع .

(ثالثًا) أن سلطان الخليفة يجب أن ينبسط على جميع العالم الإسلامي ، فوحدة الإسلام حجر أساسي في الدولة الإسلامية ، ووحدة الإسلام تستتبع وحدة الخليفة . يجب أن يكون على رأس الإسلام خليفة واحد ، وهذه هي الخلافة الكاملة ولكن الظروف قد تلجئ المسلمين – وقد تمزقت وحدتهم – أن ينقسموا أممًا ، لكل أمة حكومتها ، فيجوز تعدد الخليفة للضرورة ، ولكن الخلافة هنا تكون خلافة غير كاملة . على أن الخلافة الكاملة يمكن تحققها إذا اجتمعت كلمة المسلمين ، لا على أن تكون لهم حكومة مركزية واحدة ، فذلك قد يصبح مستحيلًا ، بل يكفي – على ما أرى – أن تتقارب حكومات الإسلام المختلفة وأن تتفاهم ، بحيث يتكون

منها هيئة واحدة شبيهة (بعصبة أمم إسلامية) تكون على رأس الحكومات ، وتكون هي هيئة الخلافة ، ولا سيما إذا ألحق بهذه الهيئة مجلس مستقل عنها ، يكون قاصرًا على النظر في الشؤون الدينية للمسلمين .

٣ - السلطة القضائية :

أما السلطة القضائية في الإسلام ، فهي ليست مستقلة عن السلطة التنفيذية ، إذ أن الخليفة يجمع بين السلطتين ، وهو الذي يولي القضاة ويعزلهم ، ويجوز أن يلي القضاء بنفسه ، وكان النبي ﷺ ومن بعده من الخلفاء الأربعة يقضون بين الناس ، فلما اتسعت المُلك وكثر عمال الخليفة ، صار الخلفاء يولون القضاة في الأمصار والأقاليم ، وصار القضاء يستقل شيئًا فشيئًا ، حتى كسب له وجودًا متميزًا عن دائرة عمال السلطة التنفيذية [١] .

ثالثًا : ملخص تاريخ هذه السلطات الثلاثة بمصر :

١ - اندمجت بلادنا المصرية في الدولة الإسلامية بالفتح العربي ، وصارت مصر قطرًا إسلاميًا حتى يومنا هذا ، وحلت الشريعة الإسلامية محل الشريعة الرومانية ، وكان من شأن ذلك أن كثر الفقهاء والمجتهدون في مصر ، ومن أعلامهم الإمام الشافعي ﷺ صاحب المذهب المعروف ، قرب مذهبه بين المذهبين الكبيرين اللذين سبقاه : مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان ، وهو

(١) المجلة ، نظرية الفصل بين السلطتين التنفيذية والقضائية لا يزال فيها الخلاف إلى الآن . فبعضهم يرى الفصل بينهما وبعضهم لا يراه ، وحجته أن القضاة تعينهم السلطة التنفيذية ، وأن تطبيق القانون لا يخرج عن كونه تنفيذًا له . ولكل رأي أنصاره .

مذهب أهل الرأي . ومذهب الإمام مالك ﷺ ، وهو مذهب أهل الحديث . وما زال المجتهدون يتوالون على مصر ، حتى أنشئ الجامع الأزهر ، في عهد الدولة الفاطمية ، فضمن للعلوم الإسلامية مركزًا ثابتًا دائمًا ، وجعل لمصر مكانة ممتازة بين الأقطار العربية . ولا شك في أن المصريين وضعوا حجرًا كبيرًا في بناء الشريعة الإسلامية ، وساعدوا كثيرًا على إعلائها ، على أن ما ينتظر منهم في المستقبل ، أكبر خطرًا مما فعلوه في الماضي ، فهم أكبر أمة إسلامية تحمل في عنقها أمانة النهضة بهذه الشريعة الغراء ، فتتخطى بها أعناق القرون ، حتى يتسلمها الجيل المقبل مجددة حية فيها قوة تمبت جراثيم الجمود وتعيد إليها الجدة والشباب .

٢ – وكان من شأن السلطة التنفيذية في مصر أن تبعت دهرًا طويلًا حكومة الخلافة في المدينة وفي دمشق وفي بغداد ، حتى استقلّ بمصر ولاة معروفون في التاريخ ، ونشأت فيها دول للخلافة ، ثم رجعت تابعة بعد أن كانت متبوعة ، وانتهى بها الأمر أن كانت فتحًا للعثمانيين من الأتراك حكموها حتى جاء محمد علي الكبير ، فأخذ مقاليد الأمور ، وأسس الدولة المصرية ، التي نعيش في ظلالها اليوم .

٣ – أما القضاء في مصر فكان يليه قضاة ترسلهم حكومة الخلافة . وكلما استقلت مصر بشئونها استقلت بقضائها . حتى جاء محمد علي باشا . فأنشأ مجالس شرعية للمسائل الشرعية ، ومجالس أقليم للشئون الإدارية والمالية ، وجعل على رأس هذه المجالس مجلس الأحكام ومقره العاصمة .

ولما ولي سعيد باشا أنشأ مجالس محلية للقضاء نظمت في عهد إسماعيل باشا ، على أن الاضطرابات والفوضى كانت من مميزات القضاء في مصر . وزاد الأمر تعقيدًا وجود الامتيازات الأجنبية . فسعى نوبار باشا سعيه المعروف حتى أنشئت المحاكم المختلطة ، في دائرة اختصاص معين . فلما استقام شأن القضاء في هذه الدائرة ، كان مشجعًا للحكومة المصرية على إنشاء المحاكم الأهلية .

أما القضاء الشرعي فقد كان على رأسه قاضي مصر ، يعينه السلطان العثماني (حتى سنة ١٩١٤ لما انقطعت التبعية بين مصر وتركيا) وقد سعى سعيد باشا لدى الباب العالي حتى جعل تعيين باقي القضاة من حقوق الحكومة المصرية . ولكن من جهة أخرى أصبح القضاء الشرعي بعد أن كان شاملًا لاختصاص عام قاصرًا على الأحوال الشخصية للمسلمين ، بعد أن انتقصه القضاء المختلط ، والقضاء الأهلي من أطرافه ... ولعل تضييق دائرة القضاء الشرعي جعلت من السهل نوعًا بذل العناية في إصلاحه فصدرت عدة لوائح لترتيب المحاكم الشرعية . وأهمها لائحة سنة ١٨٨٠ ولائحة ١٨٩٧ ولائحة ١٩٠٩ وسنة ١٩١٠ وكل لائحة تتلو سابقتها تعدل وتنقح فيما يستحق التعديل والتنقيح . وقد امتزجت في هذه اللوائح الشريعة الإسلامية بالقانون الحديث امتزاجًا دلّت التجربة على أنه كان موفقًا ، وهو يثبت من ناحية أخرى ، « إن الشريعة الإسلامية إذا صادفت من يعنى بأمرها ، تستطيع أن تجاري القانون الحديث دون تقصير ، بل وتفوق عليه في بعض المسائل » .

٢ – المدنية الإسلامية والنهضة الشرقية

[لقد رأى السنهوري الإسلام منهاجًا شاملًا :

- فهو دين ودولة .
- وشريعته فقه وقانون .. كما هي عبادات وقيم وأخلاق .
- وهو – أيضًا – مدنية وحضارة لكل شعوب الشرق – التي غلب الإسلام على عقائد أكثريتها ، وصبغ ثقافتها ومدنيتها وحضارتها .. يستوي في هذه المدنية الإسلامية المسلمون من أبناء الشرق ومواطنوهم الكتابيون .

ولأن الإسلام مدنية – أيضًا – لكل شعوب الشرق .. فهو مشروع وصيغة وجامع ونهضة كل هذه الشعوب] .

[من أوراقه الشخصية] :

أريد أن يعرف العالم أن الإسلام دين ومدنية ، وأن تلك المدنية أكثر تهذيبًا من مدنية الجيل الحاضر ، وأنه إذا أعجزنا أن ننادي باسم الدين ؛ لأن عصر الأديان قد تباعد ، فمن مصلحة العالم ، وقد فسدت قواعد الاجتماع التي يسير عليها ، أن يلتفت إلى مدنية نمت وازدهرت في عصور كان الجهل فيها مخيمًا على ربوع العالم الغربي .

نحن مسلمون للآخرة وللدنيا : أما إسلامنا للآخرة فشيء نحفظه في قلوبنا ، وأما إسلامنا للدنيا فهذا ما ننادي به أن

يحترم [1] .

● أرى أن الأمم الشرقية ، أمامها أمران لا محيص عنهما : إما أن تجري مع المدنية الغربية ، وهذا الطريق ليس مأمونًا ، وإما أن تحفظ لنفسها مدنية تصل فيها الماضي بالحاضر ، مع التحوير الذي يقتضيه الزمن ، **فتحفظ لنفسها شخصيتها** ، وتستطيع أن تجاري (تسابق) الغرب ، بدلًا من أن تجري وراءه [2] .

مما استلفت نظري في تعريف الأمة ما قرأته مرويًا عن الفيلسوف الفرنسي « رنيان » : **إن الذي يكوّن الأمة ماضيها** ، وبإرادة أفرادها أن يعيشوا متحدين [3] .

أرى أن الغرب لا يُحسَنُ تقليده إلا في الأشياء المادية ، فهو متفوق فيها تفوقًا لا ينازع فيه ، **أما الأشياء المعنوية فيحسن للشرق أن يواصل تاريخه المجيد دون أن يقلد الغرب في الجوهر ، وإن أخذ منه الشكل** ، وقد سرني أن قرأت اليوم في صحيفة مصرية رأي سياسي أفغاني يتفق مع رأيي هذا [4] .

● هناك رأي يقول : إن على مصر أن تنظر إلى المدنيات الغربية فتختار من كلٍّ أحسنه . وأرى أن أكبر ضعف في هذا الرأي أنه ينسى أن مصر لها مدنية أصيلة ، وحاجتها الآن هي جعل هذه المدنية ملائمة للعصر الحاضر . وليست مصر الدولة

(١) ليون في ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٢م .
(٢) ليون في ١٧ أبريل سنة ١٩٢٣م .
(٣) ليون في ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٣م .
(٤) ليون في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٣م .

الطفيلية الحديثة التي ترقّع لها ثوبًا من فضلات الأقمشة التي يلقيها الخياطون [1]

● وددت لو تمكنت - قبل موتي - من زيارة كل بلاد العالم الإسلامي [2]

● أثبت هنا كلمة بالفرنسية قرأتها لأحد الأساتذة الفرنسيين يعرّف بها الأمة (الجماعة) الإسلامية بقوله : « عندما نستعمل اصطلاح الأمة الإسلامية فإنني لا أعني بذلك الإشارة إلى مجتمع من المسلمين فقط ، وإنما أقصد بذلك مجتمعًا له طابع فذ من المدنية قدمها لنا التاريخ كثمرة للعمل المشترك ساهمت فيه جميع الطوائف الدينية التي عاشت وعملت معًا جنبًا إلى جنب تحت راية الإسلام ، والتي قدمت لنا بذلك تراثًا مشتركًا لجميع سكان الشرق الإسلامي ، بنفس الصورة ولنفس الأسباب التي اعتبرنا بها حضارة الغرب مسيحية ، وهي تراث مشترك لا يتجزأ ساهم فيه جميع الغربيين بمن فيهم اللادينيون والمفكرون الأحرار والكاثوليك والبروتستانت » [3]

● لا أرى ما يمنع التوسع في معنى « المدنية الإسلامية » على النحو الذي قرره الأستاذ الفرنسي الذي نقلت قوله بالأمس وأرى أن المدنية الإسلامية هي ميراث حلال للمسلمين والمسيحيين واليهود من المقيمين في الشرق ، فتاريخ الجميع

(١) ليون في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٣م .
(٢) ليون في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٣م.
(٣) ليون في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٣م .

مشترك ، والكل تضافروا على إيجاد هذه المدنية [1] .

● آفة الجامعات الشرقية في مصر فريقان : فريق يتمسك بالماضي الإسلامي تمسكًا أعمى ولا يتطور مع العصر ، فيجلب بذلك عداوة العالم المتمدين ويضحي بالأقليات الدينية النشطة المنبثقة في الشرق الأدنى ، وهذه تلجأ إلى أوربا طمعًا في حمايتها ، وبدلًا من أن تبذل مجهوداتها معنا تنقلب علينا . وفريق يريد أن يقطع حبل الماضي فلا يعود له به صلة ، وعند ذلك يتمكن من إدخال المدنية الأوربية في مصر حتى تصبح جزءًا من أوربا ، دون أن يراعي تقاليد البلاد وتاريخها ومزاجها الشرقي . وكلا الفريقين خطر على الجامعات الشرقية . على أنه يجب الاعتراف بأن حاجتنا إلى أوربا الآن كبيرة ، ولكن هذا ليس معناه تضحية تقاليدنا القومية وإدخال مدنية غريبة عنا في بلادنا الشرقية فنعدم بذلك روحنا القومية ؛ فإن الذي يربط الأمة برباط قوي هو الماضي ، ولن تستطيع أمة أن تتلخص من ماضيها إلا تاهت في ظلمات لا تهتدي فيها . وأحرص ما يجب أن يحرص عليه المصري في نظري هو صبغته الشرقية (أي الإسلامية) مهما جرفها تيار أوربا القوي ، فإننا نستطيع تغيير كل شيء إلا نفوسنا وإيماننا بالله [2].

● إن الجيل الذي أنا منه تتلمذ في الوطنية لمصطفى كامل قبل أن يتتلمذ لزغلول ، وإني مدين بشعوري الإسلامي لرجال

(١) ليون في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٢٣م .

(٢) باريس - في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٣م .

آخرين غير هذين الرجلين أذكر منهم الكواكبي ، وجاويش ، وفريد وجدى ، أما عبده وجمال الدين فلم أحضرهما في حياتهما وتركا من الكتابة شيئًا قليلًا لم يمكنى من أن أتأثر بأفكارهما ، ولكنهما تركا أبلغ الأثر في نفسي ويعتبرهما العالم الإسلامي بحق أكبر المصلحين في العصر الحديث [1] .

● الشرق يتنبه ويريد الآن أن يقوم بقسطه من العمل على سعادة العالم ورفع شأن المدنية بعد أن سكت عن ذلك مدة ولكنه يريد أن يبذل مجهودًا جديًا وأن يختط لنفسه طريقًا لا أن يكون مقلدًا للغرب ، ويريد أن يميز مدنيته الجديدة شيئان :

١ – أن تكون تلك المدنية ذات صبغة شرقية تصل الماضي بالمستقبل .

٢ – أن تكون تلك المدنية بمثابة رد فعل للمادية المتغلبة اليوم على المدنية الغربية ، فقد غالى الغربيون في ماديتهم وأصبح ضحايا هذه المدنية أضعاف المتنعمين بها ، فالعالم ينتظر الآن من الشرق أن ينقذه من تلك الوهدة. ومن أكفأ من الشرق في القيام بهذه المهمة وهو الذي كان مبعث النور والخير ومهبط الحكمة والأديان ، فلا تقولوا : أن يقلد الغرب في تركه للدين فأنتم تسيئون للمدنية أكبر إساءة ، وقد بدأت المدنية بالدين وستنتهي إلى الدين ، ولكن قولوا له : أن ينقي الأديان مما أحاطها من الأوهام وأن يجعلها مكملة بعضها للبعض [2] .

---

(١) باريس – في ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٣م .

(٢) باريس – في ٤ يناير سنة ١٩٢٤م .

● تعرضت الليلة لخطر دون أن أشعر ، ولما شعرت به فكرت في الأمر ، وساءلت نفسي .. ترى لو مت فما كان يحدث ؟ خطر في بالي ما أوفره على نفسي من آلام الحياة وعثرات الأمل بالانتهاء من حياة لابد فيها من ذلك ، ثم خطر على بالي ما أخسره من ساعات السرور والاغتباط بالانتهاء من حياة فيها شيء من ذلك ، ووازنت بين المكسب والخسارة فغلبت المكسب من وجهة نظرية ، وإن كان من الوجهة العملية لا يهون على النفس فقد الحياة إلا إذا أصبحت تلك الحياة لا تطاق . ثم فكرت بعد ذلك فوجدت أنه يجب ألا يدفعني إلى استبقاء الحياة ما قد أناله منها من السرور والاغتباط ، فإن وراء ذلك من الآلام ما يكفي لموازنة السرور . والمثل الذي يجدر بمن يفكر أن يتمسك به هو ألا ينظر في تقديره للحياة ، ولما تكسبه نفسه منها وما تخسره ، ولكن فيما يستطيع أن يقوم به من الخير للغير : لأسرته ولبلاده وللإنسانية ، إن الذي يميز الشرق عن الغرب ليس هو الدين ، كما يدعي البعض ، ففي الشرق مسلمون ومسيحيون ويهود وغيرهم والكل في التأخر سواء ، والغربي ينظر إلى الشرقي مهما كان دينه نظرة الراقي إلى المتأخر والقوي إلى الضعيف ، فهل يستطيع الشرقيون أن يشعروا بأنهم متضامنون في شرقيتهم مهما اختلفت أديانهم ، وأن يجعلوا من الأديان لا مصدرًا للشقاق والضعف بل موردًا للتضامن والقوة ؟ فكل الأديان تحض على الخير ، ولو استطاع المسلم والمسيحي واليهودي أن يدركوا أن الأنبياء رجال مهمتهم سعادة العالم ،

وأن الشرق يفخر بهؤلاء الأنبياء ، فهم من رجاله ، بل هم أعظم رجاله ، لفهم المسلم أن من مفاخر الشرق أن ينشأ فيه المسيح وموسى ، وفهم المسيحي أن له نصيبًا في عظمة محمد وتعاليمه الراقية ، وفهم اليهودي كما يفهم المسيحي والمسلم ، فالإسلام والمسيحية واليهودية عناصر قوية من عناصر المدنية الشرقية ، ونحن اليوم ضعفاء وكنا بالأمس أقوياء بمدنيتنا . وقد آن أوان نهضتنا واستعادتنا لمجدنا القديم ، وفي هذه النهضة لا أطلب من الشرق أن يترك الدين ، ولكن ينقيه مما أحاط به من الأوهام والخرافات ، وأنا واثق أنه لو أخلص المتمسك بدينه لروح هذا الدين لوجد سبيلًا للاتفاق مع من يخالفه في دينه. فلينهض الشرق وليستعد مدنيته القديمة ، وليميز تلك المدنية تلك الروح الشرقية التي تكره الماديات وتتعلق بما يغذي النفس ويطهرها. ولينقذ الشرق العالم والغرب نفسه مما أصابه من مادية المدنية الحاضرة [1] .

● في الشريعة الإسلامية نفسها من الممكن أن يرى الباحث في التعاليم الإسلامية تعاليم دينية أساسًا لإنشاء مدنية دنيوية صلتها بالدين كصلة المدنية الغربية بالأخلاق أو بالدين المسيحي في الأمم المتدينة ، وقد سبق أن ذكرت أن ولاية أبي بكر للخلافة بعد النبي لم تكن بإذن صريح من النبي إلا في الصلاة .

● مثل هذه النظرية جديرة بأن تكون أساسًا لجامعة شرقية

(١) باريس - في ٤ يناير سنة ١٩٢٤م .

لا تتناقض مع الجامعة الإسلامية [١] .

● الإسلام قويٌّ لا تهضمه الجنسية ولا الاستعمار ، ويحاول الغربيون أن يحولوا الإسلام إلى مجرد عقيدة لا شأن لها بالقومية حتى يسهل عليهم تفريق الأمم الإسلامية وهضم ما استعمروه منها وفناء كل فريق من المسلمين في جنسية من جنسياتهم ، وهذا هو الذي تجب مقاومته اليوم [٢] .

● يمتاز الإسلام على المسيحية – على ما أعتقد – في أن المسلمين استطاعوا أن يبنوا مدنية زاهرة مع محافظتهم على عقائد الإسلام ، أما المسيحيون فلم يستطيعوا أن يتمدنوا إلا عندما تركوا الدين المسيحي بالفعل [٣] .

● يختلف الدين المسيحي عن الدين الإسلامي بأن الأول لا يدفع إلى العمل وإذ كان لابد للمسيحي الأمين على مسيحيته من أن يعمل فذلك بأن يدير خده الأيسر ليتلقى الصفعة التي تلقاها على خده الأيمن [٤] .

● لا تتناقض مطلقًا الروح الشرقية الإسلامية مع محبة الإنسان وخير الإنسانية ، فنحن – الشرقيين – نريد أن ندافع عن كياننا ومدنيتنا الشرقية الإسلامية ، ولكن هذا لا يمنعنا من حب الغربيين باعتبارهم إخوانًا لنا في الإنسانية ، ولا نريد بهذا الدفاع أن نقلق

(١) باريس – في ١٥ يناير سنة ١٩٢٤م .
(٢) باريس – في ١٨ يناير سنة ١٩٢٤م .
(٣) باريس – في ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤م .
(٤) باريس – في ١٦ فبراير سنة ١٩٢٤م .

سلام العالم ، بل أن تثبت دعائم هذا السلام الذي لا يتم إلا إذا رفع الظلم عن الأمم المظلومة ، والشرقي يعتبر نفسه عضوًا في الجمعية البشرية يحب خيرها وسعادتها ويعمل لذلك [١] .

● أعتقد أن التربية الدينية مفيدة في سن الصغر ، حيث لا يتمكن العقل الناشئ من التفكير والتردد الذي يزعزع في نفسه الفتية جذور الفضائل ، حتى إذا شب العقل وتمكن من التفكير أمكنه أن يفكر على أساس الفضيلة التي تبقى وتنمو في نفسه ، ولا يغير تفكيره من جوهر تلك الفضيلة ، ولكنه يجد من التفكير الحر مساعدًا على الدفاع عنها بروح غير تقليدية (بالمعنى الضيق من التقليد) ولكنها روح تعترف على كل حال بعجز الإنسان وبحاجته إلى الفضيلة [٢] .

● الأمة الضعيفة مولعة بتقليد الأمة القوية التي تحتك بها كما قال ابن خلدون ، ولكن لما كان تقليد الفضيلة أصعب من تقليد الرذيلة كان أول ما تأخذ الأمة الضعيفة من الأمة القوية الرذائل التي يسهل تقليدها .

من الحزم إذا رأى إنسان ما لابد من وقوعه مما يخشاه ألا يأتي أي مجهود لمنع ما لا طاقة له بمنعه بل عليه أن يمهد السبيل لتخفيف أثر ما سيقع بقدر المستطاع مع التسليم بوقوعه [٣] .

هذه رؤوس موضوعات هامة أسجلها هنا حتى يتيسر لي

---

(١) باريس – في ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٤م .

(٢) باريس – في ٩ أبريل سنة ١٩٢٤م .

(٣) سان جانجلف – في ٧ أغسطس سنة ١٩٢٤م .

بحثها في المستقبل : -

١ - كيف كانت الجماعات الشرقية قبل انتشار الإسلام وعلى أي أساس تكونت هذه الجماعات .

٢ - نسبة تأثير الرابطة الإسلامية إلى تأثير الرابطة الجماعية في هذه الجماعات في الماضي .

٣ - ما يجب أن تكون هذه النسبة في المستقبل .

٤ - مهما كانت هذه النسبة قوية أو ضعيفة فالرابطة الإسلامية يجب أن تفهم بمعنى المدنية الإسلامية ، أساس هذه المدنية الشريعة الإسلامية ، وفقه هذه الشريعة كثوب راعى الشارع في صنعه جسم من يلبسه ، وكان صغيرًا ، ولحظ في صنعه نمو هذا الجسم في المستقبل ، فبسط في القماش بحيث يمكن توسيع الثوب مع نمو الجسم ، ولكن هذه الحقيقة غابت عن عامة المسلمين فانقسموا فريقين : أحدهما : لبس الثوب على ضيقه فاختنق ، والثاني : لم يطق هذا الضيق فمزق الثوب ولبث عاريًا ، على أن الثوب صالح للتوسيع دون أن يضطر لابسه إلى الاختناق أو التمزيق [1] .

● في مصر - في الوقت الحاضر - يمكن أن نقول : إن اللغة العربية تدخل فيها أساليب حديثة في أغراض مختلفة ، ففي مبدأ هذا القرن دخل في اللغة العربية أسلوب اللغة العملية في العلوم الاجتماعية المختلفة ، وقبل ذلك دخل أسلوب اللغة

(١) لاهاي - في ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٤م .

السياسية ، وكذلك أسلوب اللغة الخطابية ونشر الدعوة ، ولا شك في أن الأفكار والتراكيب الغربية أثرت كثيرًا في ذلك ، ويحسن أن يتقصى باحث هذه الأساليب المختلفة ويتتبع طريقة أصولها في اللغة العربية ، وما يجب أن يصنع لترقيتها مع عدم الخروج عن روح اللغة العربية [1] .

● من الوسائل العلمية – على ما أرى – في تقوية الرابطة الشرقية (الإسلامية) أن تنتشر وتقوى النهضة اللغوية ، أي اللغة العربية واللغتان الشرقيتان (الإسلاميتان) الأخريان التركية والفارسية . ومن وسائل إنجاح هذه النهضة وتعميمها عقد مؤتمرات لتنظيمها وتشجيعها وأقترح هنا شيئًا من ذلك :

أولًا : مؤتمر للغة العربية ينعقد في القاهرة : تؤلف أولًا من المصريين لجنة تحضيرية لترتيب أعمال المؤتمر ، ووضع البرامج اللازمة لبحثها في المؤتمر .

وبعد ذلك ينعقد المؤتمر ويقسم أعماله بين لجان ثلاث على النحو الذي اتبعته اللجنة التحضيرية ، ثم يجتمع في جلسات عامة ويتخذ ما يصل إليه من النتائج على شكلين :

(١) قرارات ينفذها المكتب الدائم (الذي ينشأ كما تقدم) كوضع مؤلفات في العلوم المختلفة بتكليف علماء أخصائيين بذلك ، وطبع كتبهم ونشرها في الأقطار العربية ، وتأليف مجمع لغوي لوضع الألفاظ التي تنقص اللغة العربية في

(١) لاهاي – في ١ سبتمبر سنة ١٩٢٤م .

العلوم المختلفة ، وتأليف مجمع أدبي لتشجيع الآداب العربية وتجديدها بحيث تتفق مع روح العصر الحاضر ؛ وإنشاء المكتبة المشار إليها والتي تلحق بالمكتب الدائم ، وإنشاء ما يرى إنشاؤه من المجلات والصحف العربية لخدمة اللغة (وعلى ذكر الصحافة قد يكون من المستحسن أن ينضم إلى المؤتمر صحافيون من كل البلاد العربية ، ويكونون لجنة خاصة بهم للنظر في ترقية الصحافة العربية وإيجاد روابط الاتصال بينها . أو يكون مؤتمر الصحافة العربية خاصًا بالصحافة وينعقد في وقت آخر) وغير ذلك من القرارات الموصلة للغرض .

(٢) توصيات يقوم بتبليغها المكتب الدائم إلى الحكومات العربية بالإصلاحات التي يرى المؤتمر إدخالها في برامج التعليم للنهوض باللغة العربية وآدابها .

ثانيًا : مؤتمر للغات الشرقية (الإسلامية) : وهذا ينعقد بعد انعقاد مؤتمر اللغة العربية ، ولا أطيل البحث فيه الآن ، وإنما يمكن القول - على وجه الإجمال - إنه أيضًا يسبقه لجنة تحضيرية ، ويكون الغرض من المؤتمر نشر اللغات الشرقية في البلاد الشرقية ، وإنشاء المعاهد اللازمة لذلك في هذه البلاد ؛ والاجتهاد في جعل هذه اللغات من اللغات التي تدرس في مدارس الحكومات ، والذين يشتركون في هذا المؤتمر يكونون مبدئيًا مندوبين من مؤتمر اللغة العربية لتمثيل جميع البلاد العربية ، وعلماء من الأتراك والفرس والأفغان والحبشة إن أمكن [1] .

(١) لاهاي - في ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٤م .

● العروبة هي الغاية العليا التي تسعى لتحقيقها البلاد العربية في الوقت الحاضر ، ولا شك في أنها غاية سامية ، وأنها قابلة للتحقيق . فإذا اقترن بهذه الفكرة الأساسية فكرتان تساعدانها ، هما فكرتا : الإسلام والشرق ، هيأ ذلك للعروبة خير الظروف الملائمة [1].

● البلاد العربية إزاء المدنية الغربية تجتاز مرحلة انتقال دقيقة . ففي هذه البلاد تقوم الطوائف المحافظة على القديم وتعادي الغرب ومدنيته . وإلى جانب هذه الطوائف المحافظة – بل على النقيض منها – تقوم الطوائف المفتونة بالمدنية الغربية تحاول أن تقلد هذه المدنية تقليدًا أعمى. وقد يكون من علائم الرقي والنضج في بلد عربي أن يقوم ما بين هذين النقيضين – طائفة المحافظين على القديم وطائفة المفتونين بالمدنية الغربية – طائفة وسطى تستبقي التقاليد العربية في كل ما هو صالح ، وتتمثل المدنية الغربية وتمزجها بالمدنية العربية مزجًا موفقًا يحمل طابع الأمة تتجلى فيه روحها. عند ذلك تصبح هذه الطائفة الوسطى هي نقطة الارتكاز ، إليها تتقدم العناصر الصالحة من طائفة المحافظين ، وإليها ترجع العناصر الصالحة من طائفة المتفرنجين [2] .

● أقرأ الآن تاريخ أوربا في القرن التاسع عشر ، وما كان من مناوءة الدول الأوروبية لتركيا واقتناصها ممتلكاتها واحدة بعد أخرى . وفرضها عليها شروط الغالب ، سواء كانت غالبة أو

(١) دمشق – في ٣ فبراير سنة ١٩٤٤م .

(٢) دمشق – في ٩ مايو سنة ١٩٤٤م .

مغلوبة ، أقرأ كل هذا فلا يدهشني منه ما أظهرته أوروبا من التعصب والجور ، ولا ما استحلته من ضروب الخيانة والغدر ، ولا ما انتهزت من فرصة ضعف تركيا لتغرس فيها أنيابها فتمتص دماءها قطرة قطرة بدعوى أنها تفصد منها الدم الفاسد . كل هذا لم يدهشني ، إنما يدهشني أن أرى المسلمين يتعجبون مما أظهرته أوروبا من الوحشية تحت ستار المدنية كأنهم - أيقظهم الله من سباتهم - يجهلون أن المدنية والإنصاف والعدالة والقانون ألفاظ مترادفة توجد في المعاجم وتسمع على ألسنة الساسة والكتاب ، وإذا بحثت عن مدلولها لم تجده . ولا تجد أمامك غير القوة في هذا العالم ، فهي التي يتخذها الظالم سلاحًا فيسمى منصفًا ، وهي التي يتدرع بها الوحش الهمجي فيعد في أعلى طبقات المدنية . فبارك الله في القوة فهي سلاح من يريد الحياة ..

نعم إني لا أدهش مما أصاب الدولة العلية من أوربا ، فإن الذي تم كان على وفق السنن الطبيعية ، وأن القوى إذا زاحم الضعيف ، فلا ينتظر هذا منه مبررًا لاغتيال حقوقه أكثر مما قدمه الذئب للخروف الذي عكر عليه الماء .. وأن الخروف ليكون في أقصى درجات البلاهة والسذاجة إذا قدر في نفسه أن الذئب قد يعيش معه في صفاء ، وأن ينزلا معًا على حد المساواة . وما له إلا أمر واحد ليأمن غائلة الذئب : عليه أن يخلع قرونه التي تنفتت وأن يتخذ له قرونًا من حديد يستطيع أن يخرق بها أحشاء الذئب إذا حدثته نفسه بالاعتداء عليه [1] .

(١) ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٨م .

● أتمنى أن تكون جمعية أمم شرقية إلى جانب جمعية الأمم الغربية [1] .

● قرأت اليوم في جريدة مصرية خبر محالفة عقدها الأفغان مع العجم . ليس في الخبر ما يبعث على الأمل في نتيجة عاجلة منتجة ، ولكنه يبث في نفسي أملًا في مستقبل للشعوب الإسلامية يغير حاضرهم ، وعادت إلى نفسي آمال فتى صغير كان يسير وراء الخيال ، ثم آمال شاب يافع بدأ يتروى بشيء من التعقل .

● **كنت أحلم صغيرًا بالجامعة الإسلامية ، وكنت أتعشقها ، ولم تكن أمامي إلا رمزًا لحقيقة مبهمة خالية من كل تحديد ووضوح ، أما الآن فأراها في صورة أخرى أقل إبهامًا وأكثر تحديدًا على أن دون تحديدها تحديدًا كافيًا سنين من التجارب والدراسة أرجو أن أجتازها** [2] .

● وددت لو وفقني الله إلى خدمة بلادي في الوجوه الآتية :

١ - أشترك في عمل لإنهاض الشريعة الإسلامية ، وجعلها صالحة للتقنين في الوقت الحاضر .

٢ - أشترك في نهضة اقتصادية ومالية في مصر .

٣ - أشترك في نهضة لإصلاح طرق التربية والتعليم وما يدخل في ذلك من تربية المرأة وإصلاح حالتها الاجتماعية .

٤ - أشترك في نهضة لإصلاح اللغة العربية .

---

(١) ليون - في أول أغسطس سنة ١٩٢٣ م .

(٢) ليون - في ٢٣ يناير سنة ١٩٢٢م .

هذه النهضات الأربع نحن في أشد الحاجة إليها . وفقني الله إلى أن آخذ بنصيبي في ذلك ، وأن أقوم بما يجب عليَّ مما يتسع له مجهودي [1] .

● كلما تقدمت في السن ازداد إيماني وتعلقي بقيام الشرق الإسلامي من نومه ومناهضة الطامعين فيه ، وأمنيتي ألا أموت قبل أن أرى الامبراطورية البريطانية تتمزق [2] .

● يطلب الشرق من الغرب أن يتحمل من قسطه من المسؤولية في مدنية العالم وفي تقدم العلوم البشرية ، وهو طلب عادل لا يستطيع الغرب أن ينكره على الشرق ، وهو واجب على الشرق قام به في الماضي ، وحالت فترة خمول يستيقظ الآن منها ليواصل مجهوده . ويقول الشرق للغرب : إن من مصلحتك أن أستيقظ أنا من نومي ، فما جلب الحروب والرزايا على الغرب إلا نوم الشرق وصلاحيته لأن يكون محلًّا للتنازع بين أمم الغرب . فإذا نهض الشرق انعدمت أسباب أغلب الحروب التي تقوم في أوربا ، إذن فمن مصلحة الغرب أن يقوم الشرق والأمم الغربية الرشيدة لا ينقصها لتدرك هذه الحقيقة إلا أن تراجع التاريخ . ولا تنقاد لآراء الحكومات والمستعمرين والماليين والتجار . ثم يقول الشرق لأبنائه : إن نهضتي هي نهضة دين ، وتقوم على سائر الأديان ، فإني مَقَر الأديان الثلاثة ، وكلها من عند الله ، وهي نهضة لجميع الأمم الشرقية

(١) ليون – في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٢م .

(٢) ليون – في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢م .

على اختلاف أديانها ، وكل أمة تقوم بشأنها ، مع عقد محالفات بين الأمم الشرقية من شأنها أن تقوي الروابط العلمية والاقتصادية والسياسية ، وتكون عند الضرورة معاهدات دفاعية ضد المعتدي . فهل قدر الله للأمة المصرية أن تعطي مثالاً صالحاً للأمم الشرقية في ذلك[1]

ألخص إذن نقطتين في بروجرام نهضة الشرق :

١ - ليس قيام الشرق معناه شن الحرب ضد الغرب ، وليس في نهضة الشرق ما يتناقض مع الاستفادة من علوم الغرب ومدنيته ، بل لا يزال الشرق حتى الآن في حاجة إلى ذلك ، والشرق يستعين في قيامه بما استفاده من مدنية الغرب ، كما استعان هذا في نهضته من قبل بمدنية الشرق . فلا يقلق الغرب من أن يرى الشرق يحاول النهوض ؛ فإن هذا في مصلحة الغرب نفسه ؛ إذ يقلل الحروب بسد باب المطامع ، وتوجد إلى جانب الغرب أمم فتية ناشئة تقوم بنصيبها في مدنية العالم وتقدم العلوم .

٢ - ليس قيام الشرق ؛ معناه دين على دين أو إنشاء إمبراطورية واسعة تحكم أمم الشرق ؛ وتناصب أمم الغرب العداء، فالدين لا يمكن أن يسود إلا في الشرق ، لأن الشرق مقر كل الأديان ، والإمبراطورية الواسعة من آثار التاريخ القديم ، وتطور الإنسانية لا يدع مجالاً للأحلام الفردية ، وإنما أمم الشرق تريد أن تنهض كل أمة تقوم بشأنها وأن يوجد بينها تحالف لرقيها الاقتصادي ولرد المعتدي .

(١) ليون - في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٣م .

● وأضيف إلى هاتين النقطتين نقطة ثالثة هي أنه قد يكون من الصواب أن يجعل من الأمور الأولى التي يقوم بها في نهضة الشرق بعد استقلال شعوبه بث حركة علمية (إحياء العلوم الشرقية) تؤسس على علوم الشرق القديمة مع بث روح ما استفاده الغرب من التجارب حتى الآن فليس للعلم وطن . وفي الوقت ذاته يعمل على تنمية الموارد الاقتصادية في كل بلد من البلاد الشرقية حتى تتخلص من الاستعمار الاقتصادي الذي لا يقل خطرًا عن الاستعمار السياسي [1] .

أرى أن الغرب لا يحسن تقليده إلا في الأشياء المادية ، فهو متفوق فيها تفوقًا لا ينازع فيه . أما الأشياء المعنوية فيحسن بالشرق أن يواصل تاريخه المجيد دون أن يقلد الغرب في الجوهر ، وإن أخذ منه الشكل [2] .

● أرى أنه يمكن البدء عمليًا في نهضة الشرق الأدنى بالسعي في جمع مؤتمر (في القاهرة أو في الآستانة) يضم مندوبين من مصر وتركيا والعجم والأفغان والحجاز ، وهي البلاد الشرقية (الإسلامية) المستقلة ولو نظريًا ، ويقسم هذا المؤتمر إلى ثلاث لجان :

اللجنة الأولى : مهمتها وضع أصول للقانون الدولي العام للأمم الشرقية (ويقتدى في ذلك بمثال الجمهوريات الأمريكية

(١) ليون – في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٣م .

(٢) ليون – في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٣م .

التي عقدت عدة مؤتمرات للبحث في تقوية الجامعة الأمريكية آخرها عقد في السنة الماضية ، ويحسن الاطلاع بالتفصيل على طريقة العمل التي اتبعتها هذه المؤتمرات والنتائج التي وصلت إليها ، حتى نستفيد بما يمكن الاستفادة منه من تجارب غيرنا) ، ويمكن من الآن أن يتوقع الشرقي وضع بعض أصول في هذا القانون الدولي : منها عدم مشروعية الحرب بين الأمم الشرقية ، وايجاد هيئة تحكيم دائمة ، ووضع قوة تنفيذية تحت تصرفها بشكل ما ، واتخاذ مبدأ للأمم الشرقية يشبه مبدأ مونرو للجمهوريات الأمريكية ، ويتلخص في أن الأمم الشرقية لا تتدخل في أى تنازع بين الأمم الغربية إلا إذا كان شرفها أو مصالحها رهنًا لهذا التنازع ، وفي الوقت ذاته يمكن لأية أمة شرقية أن تنظر بعين القلق لأي تدخل من الأمم الغربية في شؤون الأمم الشرقية ، وكل هذا لا يتنافى مطلقًا مع حسن العلاقات والتفاهم الحسن بين الشرق والغرب . وتعاضد الجميع على تقدم الإنسانية والعلم .

واللجنة الثانية : تكون لجنة مالية تبحث في الطرق اللازمة للتعاون على تنمية الموارد الاقتصادية للأمم الشرقية ، ووضع اتفاق لاتحاد جمركي بين هذه الأمم ، والنظر في تأليف شركات من الأفراد تعطي الأفضلية على غيرها من الشركات في القيام بالمشروعات التجارية والصناعات المختلفة ، ووضع اتفاق تشترك بمقتضاه الأمم الشرقية في إنشاء طرق المواصلات المختلفة بينها تصل البعض بالبعض من سكك حديدية وتليفونات وتلغرفات وأتومبيلات وطيارات وغير ذلك مما وصل إليه العلم الحديث ،

والنظر في إنشاء مصارف شرقية تشجع الصناعة والتجارة والزراعة ، إلى غير ذلك من المسائل الاقتصادية الهامة .

واللجنة الثالثة : تكون لجنة علمية ، تضع أساسًا لنهضة علمية عامة دعامتها العلوم الشرقية القديمة ، مع بث روح العصر فيها ، والاستفادة من علوم الغرب بالقدر الذي يتلاءم مع عادات الشرق وتقاليده ، ولا بأس من جعل أساس القانون المدني الشريعة الإسلامية في الجزء المدني منها البعيد عن العقائد والدين ، مع النظر في الطرق اللازمة للسير بالشريعة حتى تصل إلى القرن الذي نعيش فيه ، ومتى كانت الشريعة أساسًا للقوانين المدنية في الأمم الشرقية سهل على اللجنة العلمية وضع مشروع للقانون الدولي الخاص الموحد تطبقه كل الأمم الشرقية على السواء .

وتستطيع اللجنة العلمية وضع قواعد وعقد مؤتمرات علمية من وقت لآخر - والمضي في بث تعليم اللغة العربية في البلاد التي لا تتكلم بها واتخاذها لغة رسمية للمؤتمرات والحكومات وإنشاء مجامع علمية لغوية وفنية .

هذه بعبارة مختصرة الخطوة الأولى التي يجب أن تخطوها بحذر وتمهل وإمعان ، فإذا أحسناها كانت أساسًا للنهضة العامة .

وأرى أنه قبل تقرير عقد هذا المؤتمر يجب أن تبث هذه الفكرة في الأمم الشرقية الخمس التي عددتها حتى تنضج في أوساطها المختلفة ، وحتى تتمكن فئة من كل أمة من بحث المشروع من جميع نواحيه وإعداد تقارير مفصلة في كل نقطة من نقطه ، ولا أقل من عام أو عامين لتوافر ذلك ، فإذا نضجت

الفكرة وتم إعداد التقارير لدى كل أمة نظر في عقد المؤتمر . وفي الجهة التي ينعقد فيها ، ولا أتعرض من الآن للفصل فيما إذا كان عقد هذا المؤتمر يكون بصفة رسمية ، من جهة الحكومات أو بصفة غير رسمية من جهة الأمم ، فإن هذا - على ما أرى - أهميته في الشكل دون الجوهر ، وعلى كل حال فإذا رأينا أنه إذا توافر عقد المؤتمر بصفة رسمية فيحسن تأليف لجان غير رسمية إلى جانب اللجان الرسمية تكون أكثر حرية من هذه في مباحثها فتساعدها ، وقد لا يكون غريبًا عن أعمال هذا المؤتمر أن يبحث في مسألة الخلافة الإسلامية وما تستطيع أن تقوم به من تقوية الروبط بين الأمم الشرقية .

وأرى أنه يحسن مبدئيًا أن تنعقد لجنة تضم بقدر ما يمكن عددًا من علماء كلّ أمة تكون مهمتها تنظيم النقط التي سيبحث فيها المؤتمر ، والسعي في إنشاء فئات في كل الأمم وتوزيع هذه النقط عليها لبحثها ، وتبقى اللجنة واسطة الاتصال بين هذه الفئات المختلفة عند إعداد تقاريرها حتى تحصل كل فئة على المعلومات التي تنقصها عن البلاد الشرقية الأخرى من فئاتها التي تعمل في إعداد التقارير في نفس هذه النقط ، فإذا انتهت الفئات من إعداد تقاريرها تقوم اللجنة بتنظيم مكان وزمان لانعقاد المؤتمر [1] .

● الاشتراك في مشروع كمشروع الشرق الأدنى يقتضي ما يأتي :

١ - دراسة اللغتين التركية والفارسية .

(١) ليون - في ٨ سبتمبر سنة ١٩٢٣م .

٢ – دراسة تاريخ البلاد العربية والتركية والفارسية ، القديم والحديث .

٣ – دراسة جغرافية هذه البلاد بالتفصيل .

٤ – دراسة النظام السياسي والدولي الخاص بكل من هذه البلاد ، والحالة الاجتماعية من وجوه كثيرة ، كالتقاليد والعادات والدين والتعليم والمركز الاقتصادي والمالي .

٥ – تتبع حركة الجامعة الأمريكية وما يشبهها من الجامعات الأخرى [١] .

أقصر كلامي هنا على نهضة علمية في مصر تكون أساسًا للنهضة العلمية في بلاد الشرق الأدنى . ووددت لو أتيح لمصر أن تكون من البلاد الشرقية كإيطاليا من البلاد الغربية في عهد إحياء العلوم ، والعمل على إيجاد هذه النهضة العلمية يحتاج إلى وقت ومجهود كبير وحبذا لو بُدئ بتكوين مجامع علمية لغوية وفنية تتولى قيادة النهضة (وإن كنت أرى أن المجامع العلمية لا ينجح تأسيسها قبل وجود النهضة ذاتها) . ولا بأس مطلقًا ، بل من الضروري أن نستفيد من علوم الغرب حتى فيما كتبته عن العلوم العربية ، وعلى شرط أن يكون لتكويننا العقلي ومزاجنا الجنسي أثر كبير فيما ننقله عن الغرب ، ولنا أسوة بالعرب عند نقلهم عن اليونان . وبأوربا لما نقلت علوم العرب ، وقد أعود إلى هذا الموضوع المهم الذي يحتاج إلى كثير من العناية .

(١) ليون – في ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٣م .

توحيد نظام التعليم في مصر من الأمور المرغوب فيها . ولكني أعتقد أنها غير ممكنة التحقيق في الوقت الحاضر ، ولذا يحسن الاقتصار على التقريب بقدر المستطاع بين التعليم الشرقي المحض والتعليم الغربي المحض [1] .

● قد يكون فصل الخلافة عن السلطة في تركيا فيه فائدة أن يسهل على الأمم الإسلامية في الشرق الأدنى أن تظهر تعلقها بالخلافة دون أن يكون في ذلك معنى تبعية سياسية لحكومة تركيا .

وقد تكون الخلافة وهي هيئة قائمة بذاتها مستقلة عن الحكومة التركية تصلح بهذا الشكل أن تكون نواة لتفاهم بين هذه الأمم [2] .

● متى توفر الفرد على الكرامة الشخصية والكرامة القومية استحال أن يندمج في شخصية أمم أخرى أو يذوب فيها ، ومحافظة الأمة على شخصيتها وطابعها الذاتي لازم لنهوضها بين الأمم [3] .

● والجامع الأزهر يحتاج إلى كثير من الإصلاح ، فلو جعل على ثلاثة أقسام . القسم الابتدائي وهذا ينتشر في كل البلاد ، والقسم الثانوي ، منه ما يعد لقسم الدين والعقائد ويجعل مركزه في الأزهر الحالي وفي كل المديريات ، ومنه ما يُعد لقسم

(١) ليون – في ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٣م .
(٢) ليون – في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٣م .
(٣) ليون – في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٣م .

الآداب ، وهو القسم الثانوي بمدرسة دار العلوم. ومنه ما يُعد لقسم الفقه الإسلامي (القانون) وهو القسم الثانوي بمدرسة دار القضاء ، ويجعل منهاج الدراسة في هذه الأقسام مناسبًا لما يُعد الطالب نفسه لأجله من العلوم ، مع جعل المبادئ الأساسية للغة العربية والعقائد مشتركة في الجميع ، ومع مراعاة إدخال لغة أجنبية شرقية (الفارسية أو التركية) ولغة أجنبية غربية (الفرنسية أو الإنجليزية) في منهاج دراسة القسم الثانوي بدار العلوم . ثم يأتي بعد ذلك الأقسام العالية ، وهي قسم الدين والعقائد وهو القسم العالي بالأزهر الحالي (ويُراعى فيه دراسة تاريخ الأديان الكتابية وخلاصتها والمسيحية واليهودية) - وقسم الآداب وهو القسم العالي بدار العلوم ، ويراعى فيه دراسة اللغة العبرية ، عدا التوسع في اللغتين الأجنبيتين الأخريين ، وقسم الفقه والقانون وهو القسم العالي بمدرسة القضاء الشرعي ، ويراعى فيه دراسة اللغة الفرنسية ومبادئ القانونين اللاتيني والإنجليزي . وتكون كل هذه الأقسام مكونة لأكبر جامعة إسلامية شرقية يبقى لها اسمها القديم وهو الجامع الأزهر ، ويعد بكل قسم من الأقسام العالية درجات تتميم [دبلوم - ليسانس] ودرجات تفوق وتخصص ، وعالمية أو دكتوراه ، وأقسام خاصة بالشرقيين غير المصريين يراعى فيها حاجيات بلادهم المختلفة [1] .

● توحيد التعليم في مصر يصح أن يكون بروجرامًا لعمل منظم ومجهودات كبيرة ، فروح التعليم ليست واحدة في الأزهر وفي

(١) ليون - في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٣م .

المدارس المشتقة منه كالقضاء الشرعي ودار العلوم ، وفي المدارس التي تسير على منهاج أوربي كمدارس الحكومة والمدارس الحرة. ومن هذا التعليم المختلف تنشأ طبقات مختلفة بعيدة عن بعضها حتى في الزي . لا تفرق بينها الثروة ولا التعليم في ذاته ولا شرف النسب ، وإنما العقلية المختلفة التي هي نتيجة لازمة لتعليم مختلف ، فأحرى أن يعمل على تقريب مناهج التعليم حتى يتيسر الجمع بين كل هذه الطبقات في مدرسة واحدة ، وعند ذلك تتحقق وحدة نتوق إليها في تكوين عناصر الأمة (١).

● قرأت بعض ما كتب أخيرًا عن السودان ، وعن أنه جزء من مصر ، وأنه حياتها ، وغير ذلك ، ولكن لم أر أننا عملنا أي مجهود في حفظ هذا الجزء الذي لا يتجزأ ، أو هذه الروح التي نموت بدونها . وعندي أن الطريقة العملية لذلك (مهما كانت نتيجة المفاوضة مع الإنجليز ، وسواء انتهت باعترافها بوحدتنا مع السودان أو بإبقاء النظام الحالي) هي أن نبادر من الآن بتحقيق ما نتحدث به في المجالس من أن السودان جزء من مصر . ولن يكون السودان جزءًا من مصر بمجرد تأكيدنا ذلك ، بل يجب أن يمتزج القطران امتزاجًا تامًا ، وهذا ما أتصوره طريقًا عمليًا لذلك :

يجتمع بعض أغنياء المصريين ويؤسسون شركة لاستثمار أراض واسعة في السودان قريبة من مصر ، ويجتهدون في ترحيل آلاف من فلاحي الوجه القبلي خصوصًا ، وهؤلاء

(١) لبون - في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٣م .

لا يتعسر عليهم الرحيل إلى السودان ؛ لأنهم يرحلون الآن بالنيل من ديارهم ، إلى جهات أخرى بالقطر المصرى للاقتيات . وتؤلف حركة منظمة يقودها أناس متنورون درسوا الأقطار السودانية دراسة عملية تكون مهمتها تسهيل المعيشة على هؤلاء الفلاحين ، واختلاطهم بالسودانيين اختلاطًا تامًا بحيث يتزاوجون ، وتزداد حركةُ الترحيل سعةً ، وحركةُ التزاوج انتشارًا حتى ينشأ في بضع عشرات من السنين جيل جديد مصري سوداني يكون هو العامل الأقوى في جعل مصر والسودان قطرًا واحدًا. وفي أثناء انتشار هذه الفكرة يجب تأسيس مدارس حرة في السودان تكون مهمتها تعليم السودانيين والفلاحين المهاجرين وتهذيب أخلاقهم وإفهامهم أنهم أخوة متضامنون في السراء والضراء. وتؤلف بعثات على نفقة من يتطوع لهذا العمل الصالح من المصريين يرسل فيها من يتوسم فيه الذكاء من أبناء السودان حتى يتعلم تعليمًا عاليًا في مدارس مصر مع بث روح التضامن ووحدة وادى النيل في نفسه ، ويكون هؤلاء هم دعاة الوحدة في السودان عند رجوعهم إليها . وليحذر المصريون أن يملكوا مرافق الحياة على السودانيين ، أو يعاملوهم معاملة الأجانب المستعمرين ، وليجتهدوا أن يحببوهم فيهم ، ووحدة الدين واللغة كفيلة بتسهيل هذه المهمة الدقيقة .

والإنجليز – مهما كان نفوذهم في السودان وسلطتهم – لا يمكنهم مقاومة هذه الحركة إذا نفذت بنظام وتدبر ، ولن يستطيعوا مجاراتنا في ذلك ، فنحن نمتاز عنهم بقرب الدار

ووحدة اللغة والدين مما يسهل علينا العيش ، ومما يجعلنا نحقق بالفعل ما نقوله الآن باللسان [1] .

● لو كان للمصريين باعتبارهم أفراد مصالح مباشرة في السودان لعرفوا كيف يتمسكون بالوحدة ، وخير طريقة لذلك دفع الممولين لشراء أرض في السودان وإرسال اليد العاملة من الصعيد للعمل في هذه الأراضي والاختلاط بأهالي البلاد ، وعند ذلك إذا فكر الإنجليز في سلب السودان قام في مقدمة المصريين لمقاومتهم أولئك المهاجرين يدافعون عن مصالح مصر وعن مصالحهم الشخصية [2] .

● « الجامعة الشرقية » و « الجامعة الإسلامية » و « الجامعة الطورانية » و « الجامعة العربية » و « الجامعة الفارسية » بل و « الجامعة المغربية » ما هي إلا أسماء مختلفة قد تدل على معان مختلفة من وجهة الجنسية ، ولكن ليس أسهل من التوفيق بينها ، بل إن مصلحة الشرق تقتضي أن تعمل كل جامعة في تحقيق أغراضها ، فإذا حققت ما ترمي إليه أمكن إيجاد الروابط المتينة التي تربط هذه الجامعات بعضها ببعض ، فلتعمل الأتراك على نشر الدعوة الطورانية في بلاد القوقاز والتركستان ، ولتعمل العجم على لمّ وحدتها ، ولتعمل العرب على إحكام روابط الجزيرة ، ولتقم مصر بما يجب عليها من جعل وادي النيل وحدة سياسية كما هو وحدة طبيعية ، ولتستقر بلاد

(١) ليون – في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٣م .

(٢) باريس – في ١٢ يناير سنة ١٩٢٤م .

المغرب بما بينها من روابط تاريخية ، ثم إذا نهضت كل هذه الأمم المختلفة الأجناس واللغات كل أمة في الجامعة الصغرى التي تجمعها بغيرها من الأمم أمكن عند ذلك تحقيق وجود لتلك الجامعة الكبرى « الجامعة الشرقية » أو « الجامعة الإسلامية » بمعنى واسع ، وهذا لا يتناقض مع ما أشرت إليه قبلاً من لزوم انعقاد مؤتمر شرقي تشترك فيه الأمم الشرقية المستقلة ، فإن من شأن هذا المؤتمر أن يسهل على كل جامعة عملها وألا يجعل عمل كل منها يضر بعمل الأخرى ، وأن يحقق شيئًا من الوحدة والتضامن في عمل الجميع [1] .

● يجب التفكير في ربط الأمم الشرقية بروابط اقتصادية ولغوية وقانونية قبل التفكير في ربطها بروابط سياسية فإن هذه تأتي تالية لتلك ، ومثل ذلك الدول الألمانية . ولتطبيق ذلك علميًا يمكن البدء بالنهضات الآتية :

١ – نهضة تتناول الشريعة الإسلامية وجعلها مطابقة لروح العصر ، وهذه النهضة تنتشر في كل الدول الشرقية .

٢ – نهضة تتناول اللغة العربية وإدخال ما يجب إدخاله عليها من التعديلات ، وتوحيد اللهجات المختلفة فيها بقدر الإمكان ، وهذه النهضة تنتشر في البلاد العربية كمصر والشام وبلاد العرب والعراق وبلاد المغرب .

٣ – نهضة اقتصادية وتتناول ربط البلاد المستقلة بمعاهدات تجارية واقتصادية واتحاد جمركي أو ما يشبهه ، وهذه النهضة

(١) لبون – في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٣م .

لا تتيسر إلا في البلاد المستقلة كما تقدم كتركيا والعجم والأفغان والحجاز ومصر عندما يتم استقلالها .

٤ - نهضة لإحياء العلوم والمعارف الشرقية ، وبخاصة الإسلامية ، وهذه تتناول جميع الدول الشرقية ، كما تناولت حركة إحياء العلوم في أوربا أمم الغرب التي كانت مستعدة لذلك .

ومن المفيد جدًّا أن يبدأ في تولي هذه النهضات جمعيات مؤسسة على مجهودات الأفراد ، فإن كل عمل من هذا القبيل يبدأ دائمًا بمجهودات أفراد قبل أن تفكر فيه الحكومات ، والواقع أن الأفراد هم الذين يؤسسون الجمعيات ، وهذه هي التي تدرس الخطوات العملية للوصول إلى غرضها ، وتأتي الحكومات من بعد ذلك وتأخذ بالنتائج التي وصلت إليها الجمعيات ، وأرى أن هذه الجمعيات يجب أن تتعدد بتعدد الأغراض . فمثلًا توجد جمعية تعمل للجامعة العربية ، وهذه تقصر عملها الأساسي على شد الروابط العربية بعضها ببعض وبخاصة اللغة العربية ، وجمعية تعمل للجامعة الطورانية ، وأخرى للجامعة الفارسية وهكذا ، وكذلك يجب أن توجد جمعيات أعم من هذه تعمل للجامعات الشرقية (الإسلامية) وتتولى أعمالًا معينة مشتركة بين الجميع ، فجمعية مثلًا تتولى القيام بنهضة الشريعة الإسلامية ، وأخرى تبحث في العلاقات الاقتصادية بين الدول الشرقية ، وثالثة تقوم بنهضة إحياء العلوم والمعارف الشرقية. ومتى توافر العدد الكافي من هذه الجمعيات ونظمت نظامًا متينًا أمكن إيجاد سبيل للتفاهم بينها وأمكنها أن تعقد مؤتمرات سنوية

تتبادل فيها ما وصلت إليه من النتائج ، وأعتقد أنه يمكن وقت ذلك لتلك الجمعيات تهيئة السبيل لعقد المؤتمر الشرقي العام الذي أشرت إليه في مذكراتي السابقة .

ويجب ألا ننسى أنه يحسن تخلية السبيل لكل جامعة من الجامعات الشرقية للعمل بقدر ما تستطيع ، ومن الخطأ أن نفهم أن هناك جامعة شرقية واحدة بل إن الشرق الأدنى والدول الإسلامية نفسها لا يمكن أن تجتمع على شيء واحد غير دين الإسلام ، بل يحسن أن نميز تمامًا بين ثلاث جامعات مستقلة :

١ – الجامعة العربية . ٢ – الجامعات الطورانية .

٣ – الجامعة الفارسية .

ولكن يجب من جهة أخرى أن تربط هذه الجامعات الشرقية الثلاث بروابط متينة من الدين والقانون والتجارة ولذلك قلت : إنه يجب تأليف جمعيات يكون عملها ربط هذه الجامعات الثلاث بعضها ببعض . وجعلها تسير في تيار واحد ، دون أن تقف جامعة عثرة في طريق الأخرى ، بل يجب عند اللزوم أن تساعد كل جامعة الأخرى على تكوينها. ومتى تكونت هذه الجامعات الثلاث أمكن أن يوجد بينها بفضل الروابط التي تربطها من دين وقانون وتجارة جمعية أمم شرقية وقانون دولي شرقي [1] .

● أفكر في أنظمة سياسية للبلاد العربية ، من قبيل أنظمة

(١) باريس – في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٣م .

النمسا والمجر لما كانتا متحدتين من قبل ، على أن الكلام في هذا قد يكون قبل أوانه . ولكنني لا أتمالك من التفكير في مملكة ثلاثية تتكون من مصر والسودان وسوريا .

إني على يقين تام من أن السعي لاستقلال مصر ووحدتها مع السودان يجب أن يتقدم كل مسعى في سبيل تحقيق الجامعات الشرقية ، غير أنني أعتقد أن التفكير في هذه الجامعات من الآن لا يكون قبل أوانه ؛ لأن مصر المستقلة تحتاج في حياتها الجديدة إلى منهاج مرسوم لها بعقول رشيدة تسير فيه بين دول الشرق . ومصر تخسر كثيرًا على ما أعتقد إذا انصرفت بعد استقلالها إلى تقليد الأوربيين في مدنيتهم تقليدًا تامًّا ، ونسيت أنها من أهم الدول الشرقية . وغير هذا فإن مصر في حاجة إلى نهضة علمية وخاصة إلى إحياء الشريعة الإسلامية وبث روح العصر فيها ، وكل مصري متعلم ينظر إلى تقاليدنا القومية وتاريخنا ومدنيتنا القديمة بغير تقدير كاف يكون إما مخطئًا أو يائسًا ، ولا نستفيد من الخطأ ولا من اليأس ، وعندي أنه يحسن الآن البدء بنهضة علمية ترمي إلى إحياء العلوم العربية ، ونشر هذه الحركة في مصر والشام والحجاز والعراق وغيرها من البلاد العربية ويلتفت التفاتًا خاصًّا إلى اللغة والشريعة ، ومتى نجحت هذه الحركة العلمية تلتها نهضة اقتصادية ثم يأتي بعد ذلك الارتباط السياسي [1] .

● الجامعة العربية من أهم الجامعات الشرقية ولكن تحقيقها

(١) باريس – في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٣م .

محفوف بالمصاعب لسببين :

١ – نفوذ الدول الأجنبية في جميع الأقطار العربية ، فإنجلترا في مصر وفلسطين والعراق وجزيرة العرب ، وفرنسا في الشام وبلاد المغرب ، وإيطاليا في طرابلس .

٢ – كراهة جزء كبير من العرب للترك وميلهم إلى صبغ الجامعة العربية بصبغة عداء للجامعة الطورانية ، ويظهر أن هذا الميل العدائي يشجعه ما يبديه بعض الأتراك من النزق والعداوة للعرب .

وعلى أنه يمكن مع حسن التفاهم أن يسود الرفاق بين العرب والترك ، والمصريون خير معين على إيجاد هذا التفاهم فهم لا يكرهون الترك ويحبون إخوانهم العرب والترك لا مصلحة لهم في معاداة العرب ، بل يخسرون كثيرًا من ذلك . ولكن عقدة المسألة هي نفوذ الدول الأجنبية ، وبخاصة إنجلترا ، فمطامع إنجلترا معروفة في إنشاء إمبراطورية عربية تكون تحت حمايتها (لتحمي بها طريق الهند ولتقاوم بها نفوذ الأتراك في الشرق) . فيجب التبصر قبل الإقدام ؛ وعلى كل من يسعى لإنشاء جامعة عربية أن يفكر في أمرين أساسيين :

١ – إزالة عوامل الخلاف بين العرب والترك وجعل الجامعتين العربية والطورانية تسيران جنبًا إلى جنب تساعد كل منهما الأخرى ، ولا تعارض نفوذها في الدائرة المرسومة لها ، وذلك يكون بمجهودات تبذل لدى الشعب التركي والشعوب العربية .

٢ - الحذر والالتفات إلى عين إنجلترا الساهرة ، فهي ترصد بواسطة أعوانها الكثيرين المنبثين في الأقطار العربية ، كل حركة ترمي إلى ايجاد الجامعة العربية وتحاول أن تستفيد منها بكل ما تستطيع ، وهنا يحتاج القائمون بأمر الجامعة العربية إلى كثير من المهارة السياسية والتبصر في كل خطوة يخطونها ، لا سيما والأمر يزداد تعقيدًا بوجود فرنسا إلى جانب إنجلترا في الشام ، فالشاميون يبغضون طبعًا الفرنسيين ، ويستفيد الإنجليز من هذا الشعور ومن علاقاتها المعروفة مع بيت ملك الحجاز الذي كونت منه أمراء لممالك عربية تحت نفوذها. والأمر الواجب القيام به الآن هو ايجاد جامعة عربية صديقة للجامعة الطورانية ، وبعيدة عن نفوذ إنجلترا مع الاجتهاد في عدم تمكين إنجلترا وفرنسا وإيطاليا من الاتفاق على المسائل العربية حتى لا تجتمع هذه الدول الثلاث عقبة في سبيل إنشاء الجامعة ، وحتى يمكن الاستفادة مما يقع بينها من خلاف [١] .

● منهج عمل المصرى الذي يريد أن يعمل لخير بلاده ينقسم إلى قسمين : السياسة الداخلية ، وتشمل نشر التعليم ، وإصلاح الأخلاق ، وإدخال الإصلاحات الاجتماعية الملائمة للوسط ، وتحسين حال الفلاح المصري ، والعناية بالصناعة والتجارة ، وربط السودان ومصر بروابط اقتصادية واجتماعية وعلمية وسياسية ، وإصلاحه على النحو الذي يدخل به الإصلاح في مصر ، وتنمية وسائل القوة المادية في مصر للدفاع

(١) باريس - في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٣م .

عنها وقت الحاجة ، كإدخال التجنيد الإجباري ، وتهذيب التعليم الحربي ، وتناول شباب مصر بنصيب منه بما يجعل منهم عند الشدة جنودًا يدافعون عن بلادهم إلى جانب الجنود الرسميين ، وإنشاء أسطول قوي يتلاءم مع مركز مصر البحري ؛ وتعليم الشعب المصري كيف يحكم نفسه ، وذلك يكون بتطهير الإدارة وتنظيمها ، ونشر التعليم الذي يرمي إلى معرفة كل فرد حقوقه وواجباته ، وبث روح الكرامة الذاتية في نفس كل فرد حتى يعلم معنى الحقوق العامة ، كحرية الرأي والحرية الشخصية ، ومتى تم تعليم الشعب أمكن تكوين رأي عام قوي ثابت لا يندفع وراء الأشخاص ، وأمكن تكوين تقاليد لسياسة مصر مبنية على أساس ثابت . وتبنى كل هذه الإصلاحات على أساس شرقي (إسلامي) ديمقراطي .

أما السياسة الخارجية ، فترمي إلى صد غارة الغرب والوقوف أمام مطامعه الاستعمارية في الشرق الأدنى (العالم الإسلامي) ، وتوثيق الروابط بين أمم الشرق الأدنى ، والبدء بالروابط الاجتماعية والاقتصادية ، ثم البحث في خير الروابط السياسية التي تربط الأمم العربية ، وبعد ذلك الأمم الشرقية (الإسلامية) ، والعمل على نشر السلام في العالم وسعي الأمم جميعًا فيما هو لخير الإنسانية [1] .

إن اتحاد دول الشرق الأدنى ، الذي يجب على كل شرقي

(١) باريس – في ١٢ يناير سنة ١٩٢٣م .

أن يسعى إليه ، يتضمن غرضين :

الأول : الدفاع عن مصالح تلك الدول ودفع الاعتداء المرتكز على القوة عن أن ينتهك حرمات كل حق مقدس من حقوقها .

الثاني : إذا رأى هذا الاتحاد أنه ليس هناك قوة ظالمة تغتال حقوق دوله . وأن روح الإخاء بدأت تسود في العالم ، فعندئذ تبدأ مهمة أخرى سامية للاتحاد ، وذلك بأن يجمع مجهودات دولة وينظمها في سبيل تقدم الإنسانية ، ونشر المدنية الصحيحة في العالم ، عاملاً في ذلك مع الغرب على قدم المساواة والإخاء وحب الإنسانية [1] .

● من مبادئ الإسلام مبدآن يجعلانه سياجًا لجمعية أمم عامة لا يتطرق إليها الضعف :

١ – المساواة بين الشعوب والأفراد ، فليس لعربي على أعجمي فضل إلا بالتقوى .

٢ – المناداة بأن الإسلام مفتوح لجميع البشر وأنه دين الإنسانية جمعاء [2] .

● إن فكرة القومية دبت في الشرق ، ولا يمكن أن تنتشر ، وكل ما يطلب من الشرقيين هو أن يتدبروا التاريخ ، فيروا أن الغرب انتشرت فيه هذه الروح وأصبح القوم أقوامًا ، ولكن كانت نتيجة المبالغة في هذا المبدأ أن صار كل قوم عدوًا للأقوام الأخرى ، ووقعت بينهم الحروب . فالشرق إذا أراد أن ينمي

(١) باريس – في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٤م .

(٢) باريس – في ١١ أبريل سنة ١٩٢٤م .

نهضته على مبدأ القومية فلابد له في الوقت ذاته من أن يوجد شيئًا من الاتصال بين أقوامه المتعددة في مبدأ نهضتها ، حتى يسهل بعد ذلك أن تكون هذه الأقوام على صفاء ووداد ويجمعها كثير من عوامل التوحيد [1] .

● أحاول هنا أن أرسم باختصار خطة للعمل (لإنشاء جامعة للأمم الإسلامية) :

١ – السعي في إنشاء معهد للقانون الدولي منظور إليه من الوجهة الشرقية ، ويكون مجمعًا لعلماء القانون الدولي في الشرق الأدنى يجدون فيه متسعًا لنشاطهم العلمي ، من تأليف وإلقاء محاضرات ووضع مشروعات ، ويكون متصلاً بما يوجد من المجامع الدولية في الغرب ، ويلحق بهذا المجمع معهد لتدريس القانون الدولي بفروعه ، وإذا أمكن التوسع في المشروع كان هذا المعهد مدرسة جامعة على ثلاثة أقسام : –

قسم سياسي قسم للصحافة – قسم للعلوم الاقتصادية والمالية ، وبذلك يمكن تخريج من يصلح لتولي الوظائف السياسية في السفارات والقنصليات ووزارة الخارجية على العموم ، وتخريج من يستطيعون العمل في الصحافة بعد تزويدهم بما يحتاجون إليه من المعلومات في مهنتهم الكثيرة التشعب ، وأخيرًا تخريج إخصائيين في المسائل الاقتصادية والمالية بحيث يمكن أن نجد حاجتنا فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية على العموم وبالأخص في أعمال المصارف

(١) باريس – في ١١ أبريل سنة ١٩٢٤م .

والبورصات . وواضح أن هذا المعهد إذا وصل إلى هذا الحد من التقدم انفصل عن المجمع العلمي الشرقي للقانون الدولي ، وصار كل في طريقه .

٢ – إنشاء معهد لتدريس الشريعة الإسلامية في ظل القانون المقارن ، وهذا يمكن إلحاقه بمدرسة الحقوق .

فإذا انتشرت فكرة تجديد الشرق وإحياء علومه بفضل هذين المعهدين وبفضل (ما عسى أن ينشأ من المجلات لنشر هذه الفكرة) تبدأ الخطوة الثانية ، وهي جمع مجهودات من يعملون في هذا السبيل ، وتنظيم تلك المجهودات فيما يقرب من حزب يكون « بروجرامه » مبنيًا على أمرين أساسيين :

أولًا : تأسيس دعائم قويمة تبنى عليها أنظمة البلاد العلمية والاقتصادية والدفاعية ، وتراعى في الأنظمة العلمية فكرة تجديد الشرق ، وفي الأنظمة الاقتصادية إعطاء أكبر قسط ممكن من العدالة والمساواة في حالات الناس الاقتصادية .

ثانيًا : ربط دول الشرق الأدنى بعضها بالبعض بروابط اقتصادية وعلمية والسعي في إنشاء جمعية أمم لهذه الدول تجمعهم على أساس المساواة والاستقلال وتكون وسائل العمل لهذا الحزب ما يأتي : –

١ – لتحقيق الغرض الأول ، يوالي الحزب تعهد نهضة إحياء الشرق وتجديده ، ويساعد على نمو هذه النهضة التي تكون قد وجدت بالفعل ، أن يساعد على تأليف الجمعيات والمعاهد العلمية التي تنشر علوم الشرق وترقيها في ظل العلوم

الحديثة ، وذلك كالنهوض باللغة العربية وآدابها ، ونشر اللغات الشرقية (التركية والفارسية على الأخص) ؛ والنهوض بالشريعة الإسلامية وعلوم العرب ، ودراسة المدنيات الشرقية القديمة وتواريخها ، والاهتمام بصفة خاصة بالعلوم الاجتماعية بحيث تدرس بتقدمها الذي وصلت إليه في العصر الحاضر ، مع بث الروح الشرقية فيها ، ومراعاة أن الغرض من دراستها القيام بالقسط الواجب على الشرق من النهضة بالعلوم ، بحيث يساعد الغرب على تقدمها ، ولا يظل واقفًا من الغرب موقف التلميذ من المعلم . هذه إحدى الوسائل وتتلخص في السعي في تجديد مدنية الشرق وعلومه بواسطة الالتجاء إلى الحكومة نفسها ، وذلك بالقبض على زمامها ، أو على الأقل بايجاد عنصر قوي له تأثير محسوس في أعمال الحكومة ، وذلك بأن يتقدم أفراد الحزب الذين يأنسون في أنفسهم استعدادًا للحياة البرلمانية للانتخاب ، ويكونون حزبًا برلمانيًا داخل الحزب الأصلي يعمل على وضع القوانين اللازمة لتقوية الحركة الشرقية (الإسلامية) ومدها بما يلزم من المال ، والاهتمام على الأخص بالجانب الاقتصادي والجانب الدفاعي من هذه الحركة .

٢ – لتحقيق الغرض الثاني تتبع وسيلتان محاذيتان للوسيلتين المتقدمتين وهما :

١ – الالتجاء إلى الأمم الشرقية ، لا الحكومات .

٢ – ايجاد نهضة لإحياء العلوم والمدنيات الشرقية . وسبيل ذلك اللغة والشريعة والجنسية والتاريخ . ثم الالتجاء إلى

الحكومات الشرقية (متى تكونت أحزاب برلمانية على مثال الحزب المصري في الدول الشرقية الأخرى) ، لحملها على الارتباط بعضها بالبعض ارتباطًا اقتصاديًا وسياسيًا وذلك بإنشاء جمعية الأمم الشرقية [1] .

● المسألة الشرقية اسم كانت تفهم منه أوربا حتى الحرب العالمية الكبرى تنازع الدول الغربية على اقتسام بلاد الشرق (التابعة للإمبراطورية العثمانية) فالفكرة الأساسية هي فكرة تنازع ومخاصمة بين هذه الدول على نصيب كل منها في الغنيمة ، ومن هذا كان إذا ذكرت المسألة الشرقية اقترن معها ذكر المنازعات التي قامت بين هذه الدول بشأن هذا التقسيم . أما اليوم فقد آن لأوربا أن تفهم أن هذه الفكرة وإن كانت باقية إلا أنه زاد عليها أن تلك البلاد التي تنتهب ويقتسم أهلوها قد انتبهت ، وهي تطالب الآن باحترام حقوقها وبردها إليها ، فلم تعد المسألة الشرقية اليوم تنازعًا بين دول الغرب فحسب ، بل هي أيضًا سلسلة من مجهودات قوية تقوم بها أمم (إسلامية) كبيرة في سبيل تحريرها [2] .

● إن تقوية الروابط الاقتصادية بين الدول الشرقية (الإسلامية) مسألة تحتاج إلى بحث دقيق ، فمن الممكن تصور عقد مؤتمرات عامة لبحث المسائل الاقتصادية . وكذلك عقد

(١) لاهاي – في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٢٤م .

(٢) لاهاي – في ١ سبتمبر سنة ١٩٢٤م .

معاهدات تجارية بين هذه الدول ، وإنشاء المصارف بفروعها في البلاد الشرقية ، ولكن كل هذا غامض ويحتاج إلى تحديد دقيق ، وتحديده يحتاج إلى بحث اقتصادي دقيق . ولكن من المفيد جدًّا التفكير في هذا ، فإن للمسائل الاقتصادية أهمية كبرى في تسيير السياسة وفي توطيد العلاقات الودية وفي توحيد المصالح ، والدعوة للمسائل الاقتصادية ، تروج في الغالب أكثر من رواج الدعوة للمسائل الأدبية والعلمية ، وكذلك نجاحها أسرع وأكثر إنتاجًا [1] .

قد تكون السياسة العملية للمصريين أن يعملوا على تقوية بلادهم (الجيش والبحرية والطيران والتعليم والصناعة والزراعة والتوسع الاقتصادي) يستطيعوا بعد ذلك أن يعملوا على تحقق الاتحاد العربي وجمعية الأمم الشرقية [2] .

(١) لاهاي – في ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٤م .

(٢) باريس – في ١٠ أبريل سنة ١٩٢٤م .

الإسلام والشرق [1]

طلب مني « السيد فتحي رضوان » - وهو شاب يحقق الصورة التي أحب أن يكون عليها الشباب الشرقي - أن أكتب كلمة في عدد « السياسة » الخاص بمؤتمر الطلبة الشرقيين .

تتبعت باهتمام ما يقوم به هذا الشاب المتوقد عزمًا وأملًا ، من الدعاوة للشرق ، ولمؤتمر الطلبة الشرقيين . وكنت أحس في نفسي ، عند تتبعي لهذه الحركة الجديدة ، بقية من جذوة عرفتها أشد ما تكون توقدًا أيام الشباب ، عندما كنت في سن السيد فتحي . كنت إذ ذاك ممتلئ النفس إيمانًا بمستقبل الشرق ، وبأن الرسالة التي أدّاها للإنسانية ، على ألسنة الأنبياء والفلاسفة ، لن تتم حتى يقوم الشرق من جديد ، وينهض في مستقبله بالأعباء التي اضطلع بها في ماضيه .

وأطالع نفسي اليوم فأرى النار التي زكا أوارها لم تخب ولكنها كمنت في الأعماق تترقب وقود التزكو من جديد ، وأرى الإيمان الذي امتلأت به نفسي لم يتزعزع ، ولكنه انحدر إلى إيمان القلب ، وإيمان القلب أضعف الإيمان .

مرت سنون منذ فرغت من وضع كتابي « الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية » - وهو كتاب وضعته بالفرنسية عقب

---

(١) للدكتور عبد الرزاق السنهوري . الأستاذ بكلية الحقوق المصرية - [مقال بملحق جريدة السياسة الأسبوعية - القاهرة - العدد ٢٩٣١ - الجمعة ١٤ جماد الثاني سنة ١٣٥١هـ/ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٢م .] .

أن قوّض الترك صرح الخلافة العثمانية ، وتلفت العالم الإسلامي أشد ما يكون حيرة واضطرابًا ، يتلمس بصيصًا من النور يهتدي به وسط هذه الظلمات ، وهو باق إلى اليوم يتفقد ذلك النور .

أخذت كتابي – بعد أن نفضت ما عليه من تراب – وأردت أن استلهم منه تلك الروح التي كانت تهزُّ أوتار نفسي ، وتملك عليَّ مشاعري ، وأنا أكتب الساعات الطوال في موضوع الخلافة والشرق والإسلام ، فلفت نظري بضعة أسطر جاءت خلال المقدمة التي وضعتها للكتاب ، هذه هي ترجمتها :

« لم أتردد في أن أتطلع في مسألة الخلافة إلى حل جريء ، هو أن يتطور ذلك النظام فيصبح عصبة أمم شرقية ، وكان إيماني بمستقبل الشرق أشد رسوخًا من أن يتزعزع أمام جرأة هذا الحل ، فإني قوي الإيمان بما هو مقدر للشرق في مستقبله من عظمة وجلال ، وقد يكون حلم اليوم حقيقة في الغد ، وكم كثر الحالمون في أوربا في القرن الثامن عشر ، يتمنون تنظيم جامعة تضم شتات الأمم الأوربية ، وها نحن اليوم في القرن العشرين نرى هذا الحلم قد أصبح يقينًا ، وهذا الخيال يتحقق في جامعة الأمم بجنيف ، وما هي السنون ، بل ما هي القرون في حياة الأمم ؟ .

على أن الشرق في حاجة إلى رجال قادرين ذوي عزيمة ، وهو يتطلب ، إلى جانب القدرة والعزيمة والتضحية والإيثار ، فالرجال الذين يعملون لفكرة جليلة ، هي إحياء الشرق من جديد ، يجب أن يكونوا عند حد قول الشاعر الفارسي :

« ونار تضيء للناس وهي تحترق » .

وأنى كثيرًا ما أذكر الإسلام في خلال هذا الكتاب ، ولا أقصد من هذه الكلمة مجموعة من المعتقدات الدينية ، وإن كنت أشعر نحو هذه المعتقدات باحترام المسلم الخالص الإيمان ، ولكنى أقصد بالإسلام تلك الثقافة الإسلامية التي أنارت جوانب العالم في ظلمات العصور الوسطى ، فالثقافة الإسلامية ، لا الدين الإسلامي ، هو الذي يعنيني .

لقد وُلد الإسلام في جوار دينين عظيمين سبقاه إلى الوجود – المسيحية واليهودية – فكان دينَ الأخلاق الكريمة ، وكان من أطهر وأنبل الأديان البشرية التي عمت العالم .

ولكن الدين في الإسلام ليس كل شيء ، فإلى جانب الدين توجد المدنية ، فأما الذين يؤمنون بتعاليم الدين فأولئك هم المسلمون ، وأما الذين ينتمون إلى الثقافة الإسلامية فأولئك هم أولاد ذلك الوطن الإسلامي الكبير ، وقد وسع المسلمين والنصارى واليهود ، عاشوا جميعًا تحت علم الإسلام طوال هذه القرون . بهذا المعنى الأخير يكون الإسلام والشرق شيئًا واحدًا : فإذا تحدثت عن أحدهما فكأنني أتحدث عن الآخر .

ولقد عاش في الحظيرة الإسلامية جنبًا إلى جنب رجالٌ أحرار في معتقداتهم الدينية ، وفلاسفةٌ كبار ، وفقهاء وعلماء ، حملوا لواء العلم واضطلعوا بأمانته ، هذا الجو الإسلامي ، الذي أوجد ابن سينا كما أوجد الغزالي ، هو الجو الذي أريد اليوم أن يعود ، هذا هو إسلام الأمس ، وإسلام الغد .

فهل آن لهذه الظلمات التي تحيط بالشرق أن تنقشع عن هذا العهد الجديد ، وهل يستعيد الإسلام قوته وصفاءه ليقوم بما قام به من قبل في تخليد الشرق وعظمته ، وهل آن لنا أن نقول :

« الشرق بالإسلام ، والإسلام بالشرق » ؟

وقفت عند هذه العبارة الأخيرة : « الشرق بالإسلام ، والإسلام بالشرق » فازدحمت في خاطري المعاني تتداعى بعضها وراء بعض .

أية علاقة للإسلام بالشرق ؟ وهل الشرق – وقد تعددت فيه الأديان ، وازدحمت الملل – تقوم له قائمة إذا اتخذ الإسلام طريقًا ينفذ منه إلى ما يطمح إليه من مجد ؟ بل هل يجوز التحدث عن الشرق كمجموع من الأمم ، وكل أمة شرقية شقت لها طريقًا في جهادها القومي ، وهي وإن كانت يعطف على جاراتها ، فإن لها من شأنها ما يصرفها عن أكثر من هذا العطف القلبي ، أليس من الخير – وقد علمنا من تاريخ المدنية الأوربية ما علمناه – ألا نتكلم عن الشرق إلا كما نتكلم عن أوربا : مجرد تعبير جغرافي يشمل مدلوله أممًا متفرقة ، من جنسيات مختلفة ، ولغات متفاوتة ، وأديان شتى . وألا نتكلم عن الإسلام إلا كما نتكلم عن المسيحية : دين سماوي كريم ، نزل من عند الله ليطهر الوجدان ، فعرشه في القلوب ، وحكمه على الضمير ، ولا يعني بشؤون الدنيا ، ولا ينظر إلا إلى علاقة العبد بمولاه ؟

أو هل يكون الإسلام شيئًا غير المسيحية ، وتكون رسالة

محمد غير رسالة المسيح ؟ هل تمثل محمد قيصر في غرور الدنيا وزخرفة الملك ، فهان عليه أمره ، وفصل ما بينه وبين الله ؟ أم أن الإسلام دولة إلى جانب الدين ، وملك إلى جانب العقيدة ، وقانون إلى جانب الشعائر ؟

إذا كان أمر الإسلام هو هذا – وكل ما عندنا منه يثبت ذلك – فمن تكون رعايا تلك الدولة الإسلامية ؟ أهم المسلمون وحدهم ؟ أم هم كل من استظل براية الإسلام ، وانتمى إلى الثقافة الإسلامية ، ولو كان غير مسلم ؟

وما عسى أن تكون تلك الثقافة الإسلامية ، أليست هي روح الشرق تمثلت علومًا وفنونًا وفلسفة ، ألم يبن صرح هذه الثقافة عقولٌ شرقية ، تنتمي كلها إلى الإسلام ، وإن كان ليس كلها مسلمًا ؟ . أليست الشريعة الإسلامية – بعد أن تكون شريعة الله – هي شريعة الشرق ، منتزعة من روح الشرق وضميره : أوحى بها الله إلى عبد شرقي ، في أرض شرقية ، ألم يكن الفقه الإسلامي – كالفقه الروماني – شريعة إمبراطورية مترامية الأطراف ، متباعدة النواحي ، قام عليها أمر الدولة ، واستقام بها السلطان والملك ؟

من يعيد لهذه الشريعة جدتها بعد أن خلقت ، ومن يهيب فيها بالحركة بعد السكون ؟ . أليس من المستطاع أن تتخطى الشريعة الإسلامية أعناق القرون ، فتصبح شريعة العصر ، تتسع لمقتضيات الحضارة ، وتصبح شريعة الشرق ، دون تمييز بين دين ودين ؟ . تعالى الله أن يكون الغربيون أقدر منا على فهم شريعته ، وهم غير

مسلمين ، فيرون أنها تصلح أن تكون مصدرًا عالميًا للقانون [1] .

ثم ، أيكون من الخطل التحدث عن الشرق كمجموع من الأمم تربطهم أواصر من الجنس واللغة والدين ، بل يربطهم ما هو أشد من ذلك وأوثق : ماض مزدحم بجلائل الأعمال ، مملوء بالذكريات المجيدة ، حافل بما تقدسه الإنسانية من بطولة وما تمجده من سمو ، ذلك هو الماضي الذي يرتد إليه الشرقي فيلقى فيه المنبع الصافي الذي يبل غلته ، والنار المطهرة تذكو في القلوب فتزيل ما فيها من رجس ودنس ، تلتقي عنده الأبصار ، وتتقابل فيه العزائم ، فترى فيه مشكاة تبعث النور والأمل .

أليس الشرقي ابن الفراعنة الذين كتبوا مجدهم على صفحات الخلود ، أليس الشرقي ابن الفرس الذين تغلغلوا في صميم الحضارة ورفعوا لواء المدنية ، أليس الشرقي ابن العرب الذين قاموا أوصياء على الدنيا فأدوا الأمانة ونقلوا إلى الخلف خير ما ترك السلف ، أليس الشرقي ابن الترك الذين أقاموا دولة كان لها من الصولة ما اهتز له الدهر؟. أليس كل هذا تراث الآباء والأجداد ، تلقيناه ذكريات تهتز لها نفوسنا ، وتشتد بها عزائمنا ؟ .

أنستبدل بذلك الماضي المجيد حاضرًا لا نملك فيه من أمرنا شيئًا ، ثم لا نتطلع بعد ذلك إلى النهوض ، أي طريق للتضامن

---

(١) هذا هو ما قرره مؤتمر القانون المقارن ، الذي انعقد أخيرًا في مدينة « لاهاي » – من ١ إلى ٦ أغسطس من هذا العام ، وسيفسح هذا المؤتمر ، في انعقاداته المقبلة ، مكانًا خاصًا لدراسة الشريعة الإسلامية ، باعتبارها مصدرًا للقانون المقارن .

لا نسلكه ، وأي نوع من الوحدة لا نحققه ، إذا كان في هذا التضامن وفي هذه الوحدة ما يدنينا من الأمل ؟ .

الشرق يتحفز للنهوض ، ولكنه ينهض لا ليناهض الغرب ، بل ليتعاون معه على خير الإنسانية ، فالغرب قد بقي وصيًا على الشرق هذه السنين الطوال ، وقد آن لهذه الوصاية أن ترتفع ، وآن للإنسانية أن ترى أحد شطريها يتحرك بعد أن كان مشلولا .

ولكن ، أنَّى لنا أن نتحدث عن وحدة الشرق ، وأى نوع من الوحدة يضم شتات هذه الأمم ، وهل توجد في الواقع أمم شرقية ؟ . أليست القوميات في الشرق في أول عهدها من التكوين ، وأليس من تعجيل الحوادث أن نتكلم عن جمعية من الأمم الشرقية قبل أن تستكمل كل أمة مقوماتها وذاتيتها ؟ وهذا هو الغرب لم يبدأ التفكير في الوحدة إلا بعد أن نهضت فيه القوميات وسارت شوطًا بعيدًا. فالشرق إنما يسير في أثر الغرب ، ومثله مثل الغرب في القرون الوسطى ؛ إذ تسقط الإمبراطورية الرومانية المقدسة كما تسقط الخلافة اليوم ، وإذ يقوم على أنقاض هذه الإمبراطورية التاريخية ، عدد كبير من القوميات ، كما تقوم الآن القوميات الشرقية وتتكون ، وإذ يضيء في أوربا نور إحياء العلوم والفنون كما ينبثق الآن في الشرق فجر هذه الحركات العلمية الجديدة ؛ فعلى الشرق أن يتتبع خطوات الغرب ، يواصل السير في نهضته العلمية حتى يرتكز منها على أساس متين ، ويتفرق أممًا ، كل أمة لها لغتها وجنسيتها وتقاليدها وقوميتها ، حتى تشتد هذه القوميات وتبلغ

الرشد ، عند ذلك يمكن التفكير في نوع من الوحدة فيما بين هذه الأمم بعد أن تكون قد أصبحت أممًا ؟

يخيل لمن يستسيغ هذا النوع من المنطق ، أن هذا هو الترتيب الطبيعي للأمور ، يمليه استقراء التاريخ ، ويحتمه ما سار عليه الشرق من تقليده للغرب .

ولكن ، أيجوز أن نغفل – في سبيل هذه المقارنة السطحية – ما بين الشرق والغرب من فروق :

الغرب في القرون لوسطى ، سار بقدم بطيئة ، لا يستحثه إلى التقدم إلا العوامل الكامنة فيه ، ولم يكن بجانبه أمم شرقية يخشى على كيانه من سطوتها ، فإن العرب والترك لم يصلا في الفتح إلى حد استعمار أوربا (عدا جزء منها) كما تستعمر أوربا الشرق اليوم . لذلك ، ما لبث الغرب أن تفرق أممًا ، كل أمة تتلهى بقوميتها عن جارتها ، وتعتز بهذه القومية ، وتغير على القوميات الأخرى ، حتى إذا تكاملت هذه القوميات بدأت حركة التحرير الداخلي من استبداد السلطات وتعسفها ، فقامت الثورات ، ونشبت الحروب ، حتى إذا تم لكل قومية كيانها وتوافر لها حرياتها الداخلية ، كان من الطبيعي أن تفكر هذه القوميات المختلفة في التعاون والتضامن ، على أساس نوع من الوحدة لا يزالون حتى الآن يتلمسون إليه السبيل . أما الشرق فهو في نهضته يختلف عن الغرب في أمرين جوهريين يحملانه على أن يسير بخطى أوسع نحو الغاية التي ينشدها من الوحدة :

الأمر الأول : يجد الشرق أمامه طريقَ التقدم معبدًا ، سبقه فيه الغرب ، فهو يسير على هدى ، ولا يتحسس جوانب الطريق ليعرف أين يضع قدمه ، لذلك ترى الحركات التي كان طبيعيًا أن تتوالى في الغرب دون أن تتعاصر ، تقترن في الشرق إحداها بالأخرى ، وتسير خببًا ، فالنهضات القومية ، وحروب الاستقلال ، والحركات الدستورية ، والثورات الفكرية ، كل هذه تجتمع في الشرق في العصر الواحد ، وفي الأمة الواحدة ، بينما هي في الأمم الغربية لم توجد إلا واحدة بعد الأخرى ، وفي مدى قرون .

والأمر الثاني : أن الشرق ليس أمامه فسحة من الوقت يضيعها في التأمل والتفكير ، فهو مهدد من الغرب بما لم يكن الغرب في بدء نهضته مهددًا به من الشرق. نهض الغرب إذ كان الشرق قد جنح إلى الخمول ، وأفلت شمس مجده ، أما الشرق فهو ينهض اليوم والغرب في أوج عزه وقوته ، وليس في هذا إلا ما يستحث عزيمة الشرق ، فهو إذا أجاب داعي العوامل الداخلية الكامنة فيه في معترك لا يعيش فيه إلا الصالح للحياة. لذلك ترى بعض الأمم الشرقية – كمصر وتركيا – ترتفع في عشرات من السنين مدارج من الرقي لم تجترها الأمم الغربية إلا في قرون .

ثم ، أيحسن أن تترك الأمم الشرقية ، تسير كل أمة في طريقها ، حتى تصبح القوميات الشرقية بعد حين من الزمن متنافرة متحاسدة ، على النحو الذي نرى عليه القوميات الغربية

اليوم ؟ أليس علينا أن نتلقن درسًا مما نراه من التباغض فيما بين الأمم الغربية ، فنتعلم أنه ليس من الصواب ترك القوميات الشرقية تنمو كل منها بمعزل عن الأخرى حتى تصبح هذه القوميات غربيات متباعدات ، فنعدم في الغد ما يسهل علينا الوصول إليه اليوم ؟ روح المجموع التي يشكو الغرب من فقدها لما طال عليه الأمد في تكوين قومياته .

هذه مسألة اجتماعية كبرى لا يزال علماء الاجتماع يدرسونها : أيحسن التفكير في تكوين المجموع قبل استكمال الأجزاء لمقوماتها ، أو يحسن ترك الأجزاء تستكمل ذاتيتها ، ثم التفكير بعد ذلك في تكوين المجموع ؟ .

ومهما بدا من مسحة الصواب على الحل الثاني ، فإن الصعوبات الحقيقية التي تعترض الغرب في لمّ شعثه بعد التفرق ، لا تنهض دليلًا على صحته .

فلنترك الشرق تستكمل كل قومية فيه مقوماتها ، ولكن لننفخ في هذه القوميات روحًا شرقية واحدة ، تسترشد بها كل أمة في نهضتها الوطنية ، حتى يسود التآخي والتعاون فيما بين هذه الأمم ، ويسهل بعد زمن – قريب أو بعيد – أن نحقق نوعًا من الوحدة في الشرق لاتزال أوربا تتلمس إليه الطريق حتى اليوم .

هذه هي الأفكار التي ازدحمت في خاطري وأنا أعيد قراءة المقدمة التي وضعتها لكتابي ، استعرضتها فكرة بعد الأخرى ، وأنا مأخوذ بما لمسائل الإسلام والشرق من خطر وجلال ، ولا زلت أفكر فيها ، ولا زلت مستغرقًا في التفكير ..

٣ – ميشيل عفلق

من القومية أولاً .. إلى الإسلام أولاً

تمهيد :

منذ حقبة الضعف والتراجع والإلغاء للخلافة العثمانية طرحت على العقل العربي قضية « **الانتماء** » .. وإلى أى « دائرة » يكون ؟! ..

● أللدائرة « **الوطنية** » التي حددها « انتماء قديم » – فرعوني .. أو فينيقي .. أو آشوري – مثلاً ؟ ..

● أم للدائرة « العربية » التي حددتها روابط اللغة والتاريخ ؟ .. مع خلاف بين أنصار هذا الانتماء حول مكانة الدين بين روابطه ومقوماته وسماته ..

● أم للدائرة « **الإسلامية** » كما كان الحال قبل هذا الطارئ الذي ألم بالخلافة فطوى صفحة الجامعة الإسلامية – من « كتاب الدولة » – لأول مرة في تاريخ العرب والمسلمين ؟ .. – مع اجتهادات في أشكال اللامركزية التي تراعى خصوصيات « الأوطان » داخل هذا الانتماء – .

ولقد تعددت إجابات التيارات الفكرية العربية على هذه التساؤلات .. وإذا كان الهدف الرئيسى لهذه الدراسة هو تبين **مكانة الإسلام والانتماء إليه في « المشروع القومي العربي »**

وخاصة في الصورة التي طرحها الأستاذ ميشيل عفلق [١٣٢٨ - ١٤٠٩هـ = ١٩١٠ - ١٩٨٩م] فإنها لذلك ستكتفي بإشارة عابرة إلى ما استقر عليه فكر « المشروع الاسلامي » من الجمع والتأليف في قضية « الانتماء » بين الدوائر الثلاث: « الوطنية » .. و « العربية » .. و « الإسلامية » على التوالي وبهذا الترتيب ..

ففي عقد الثلاثينيات من هذا القرن العشرين برزت أهم التنظيمات الجماهيرية للمشروع الإسلامي في الوطن العربي - « جماعة الإخوان المسلمين » - التي بدأت في مصر - .. و « جمعية العلماء المسلمين » - التي تكونت في الجزائر - ..

● وفي سنة ١٣٥٧هـ سنة ١٩٣٨م صاغ الإمام الشهيد حسن البنا [١٣٢٤ - ١٣٦٨هـ = ١٩٠٦ - ١٩٤٩م] هذه التساؤلات المطروحة على عقل الأمة حول قضية الانتماء فقال: « كثيرًا ما تتوزع أفكار الناس في هذه النواحي الثلاث : الوحدة القومية - [أي الوطنية] - .. والوحدة العربية .. والوحدة الإسلامية .. ثم تنطلق الألسنة بالموازنة بينها .. والتشيع لبعضها دون البعض الآخر .. فما موقف الإخوان من هذا الخليط من الأفكار والمناحي ؟ .. »

ثم أجاب على هذا التساؤل فقال : « إن الإخوان المسلمين يحترمون قوميتهم الخاصة باعتبارها الأساس الأول للنهوض المنشود ولا يرون بأسًا بأن يعمل كل إنسان لوطنه وأن يقدمه في العمل على سواه .

ثم هم بعد ذلك يؤيدون الوحدة العربية باعتبارها الحلقة الثانية

في النهوض ..

ثم هم يعملون للجامعة الإسلامية باعتبارها السياج الكامل للوطن الاسلامي العام ..

ولي أن أقول بعد هذا : ! إن الإخوان يريدون الخير للعالم كله فهم ينادون بالوحدة العالمية ؛ لأن هذا هو مرمى الإسلام وهدفه ، ومعنى قول الله تبارك وتعالى : ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾ (١) .

وبعد أن ساق مرشد « الإخوان المسلمين » الحجج الإسلامية والتاريخية والمنطقية الداعمة لهذا الموقف ختم حديثه فقال : « **وأنا في غنى بعد هذا عن أن أقول : إنه لا تعارض بين هذه الوحدات بهذا الاعتبار وبأن كلًّا منها يشد أزر الأخرى ويحقق الغاية منها . فإذا أراد أقوام أن يتخذوا المناداة بالقومية الخاصة - [الوطنية] - سلاحًا يميت الشعور بما عداها فالإخوان المسلمون ليسوا معهم . ولعل هذا هو الفارق بيننا وبين كثير من الناس ! »** (٢) ..

● وحول نفس التاريخ الذي حدد فيه الشيخ حسن البنا موقف الإخوان من هذه القضية كان الإمام عبد الحميد بن باديس [١٣٠٥ - ١٣٥٩هـ/ ١٨٨٧ - ١٩٤٠م] يكتب

(١) الأنبياء : ١٠٧ .

(٢) [مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا] - رسالة المؤتمر الخامس - ص ١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٧٨ . طبعة القاهرة - دار الشهاب .

ليبعث « الوطنية » الجزائرية « بالعروبة » و « بالإسلام » .. فيكتب عن اصطفاء الله العرب لرسالة الإسلام العالمية كما اصطفى رسوله ﷺ نبيًا ورسولًا لهذه الرسالة الإنسانية « لقد اختار الله العرب للنهوض بالرسالة العامة .. وكما اختارهم للنهوض بالعالم كذلك اختار لسانهم ليكون لسان هذه الرسالة وترجمان هذه النهضة ولا عجب في هذا فاللسان الذي اتسع للوحي الإلهي لا يضيق أبدًا بهذه النهضة العالمية مهما اتسعت آفاقها وزخرت علومها .. »[1]

فهو لا يجمع فقط بين الانتماء العربي والإسلامي وإنما يعطي العرب دورًا ريادتيًا ومسئولية قيادية في المحيط الإسلامي والعالمي .. وهو نفس موقف حسن البنا الذي تحدث عن « أن هذا الإسلام نشأ عربيًا ووصل إلى الأمم عن طريق العرب وجاء كتابه الكريم بلسان عربي مبين وتوحدت الأمم باسمه على هذا اللسان يوم كان المسلمون مسلمين ! . وقد جاء في الأثر: إذا ذل العرب ذل الإسلام . وقد تحقق هذا المعنى حين ذلّ سلطان العرب السياسي وانتقل الأمر من أيديهم إلى غيرهم من الأعاجم والديلم ومن إليهم ، فالعرب هم عصبة الإسلام وحراسه .. ومن هنا كانت وحدة العرب أمرًا لابد منه لإعادة مجد الإسلام وإقامة دولته وإعزاز سلطانه . ومن هنا وجب على كل مسلم أن يعمل

(١) [كتاب آثار ابن باديس] جـ ٢ من المجلد الثاني . ص ٦٤ . جمع وتحقيق : د . عمار طالبي . طبعة دمشق سنة ١٩٦٨م .

لإحياء الوحدة العربية وتأييدها ومناصرتها » [١] ..

بل لقد كتب ابن باديس في ذكرى المولد النبوي الشريف مقالاً جعل عنوانه : « محمد ﷺ رجل القومية العربية » .. قال فيه : « .. واختار الله محمداً ﷺ رسول الإنسانية ورجل القومية العربية الذي نهتدى بهديه ونخدم القومية العربية خدمته ونوجهها توجيهه ونحيا لها ونموت عليها .. وعيد مولده الشريف هو عيد الإسلام والعروبة والإنسانية كلها .. » [٢]

هذا هو موقف « المشروع الإسلامي » من قضية « الانتماء » .. الجمع بين « الوطنية » و « القومية » و « الإسلامية » كدرجات متتالية ومترابطة في سلم الانتماء الواحد للإنسان العربي ..

(١) [مجموعة الرسائل] ص ١٧٦ .

(٢) [كتاب آثار ابن باديس] جـ ٢ من المجلد الثاني . ص ٢١ .

القضية في المشروع القومي

وكانت هذه القضية – قضية الانتماء – هي أولى القضايا التي ميزت التيار القومي العربي عن غيره من التيارات ، بل وميزت بين فصائل هذا التيار .

ولما كانت هذه الدراسة ستقف عند أبرز النماذج الفكرية للتيار القومي فلقد اختارت المشروع الفكري للأستاذ ميشيل عفلق .. لمكانته كواحد من أبرز المفكرين القوميين العرب المعاصرين الذين كانت القضية القومية هي ميدان اهتمامه الأول ، بل وزاوية الرؤية التي رأى من خلالها كل شيء ، والمعيار الذي وزن به كل الأمور ، والقانون الذي حاكم إليه كل النظريات والدعوات والحركات .. ولذلك فلقد كان مشروعه الفكري في مقدمة المشاريع الفكرية القومية المرشحة لاكتشاف مكانة الإسلام في مرجعيتها .. وموقعه في أولويات انتماء إنسانها .

لقد كانت « القومية – أي العروبة » هي محور المشروع « القومي – البعثي » .. فأين منها وفيها كان موقع « الإسلام » ..

هنا . وفي الإجابة على هذا السؤال سنرى الخط البياني الصاعد لتطور فكر ميشيل عفلق إزاء مرجعية الإسلام ومكانته بين مكونات القومية العربية .. وهو تطور احتفظ فيه الرجل « بثوابت » تؤكد على العلاقة الخاصة بين الإسلام والعروبة ، وتنبه على دور هذه العلاقة في « تميز » القومية العربية عن

القوميات الأخرى .. تميزها « بالخلود » و « الإطلاق » النابعين من « خلود » الدين الإسلامي و « إطلاق » فكره الديني .. وهو تميز امتد إلى أمة هذه القومية فجعل لها « رسالة خالدة » حملتها وتحملها إلى الناس أجمعين .

ولهذه الخصوصية في العلاقة بين العروبة والإسلام ولامتياز الإسلام بالتجدد الدائم ، فلقد تميزت هذه العلاقة هي الأخرى بالدوام – في مشروع النهضة المعاصرة كما في النهضة العربية التي فجرها ظهور الإسلام – .. ومن ثَمَّ فلقد تميزت صيغة « البعث » في المسألة القومية عن الصيغ القومية التي نشأت في الحضارة الغربية والتي استعارها قوميون عرب جرّدوا القومية من هذه العلاقة العضوية والخاصة بالإسلام .

تلك أمور « جوهرية – وثوابت » في المشروع الفكري القومي لميشيل عفلق على امتداد الخمسين عامًا التي قضاها الرجل في الفكر والممارسة ..

أما القضايا التي شهدت « تطورًا » في فكره إزاء علاقة العروبة بالإسلام ، ومن ثم مكانة الإسلام بين مكونات القومية العربية وموقعه في مرجعية المشروع الحضاري العربي .. فلعل أبرزها :

● أن الرجل كان يرى في العقود التي سبقت عقد السبعينيات انفراد القومية وحدها كمحرك للأمة العربية نحو الثورة والنهوض .. والإسلام الحضاري هنا هو مجرد مُكوِّن من مكوّنات القومية غير واضح بالأصل الروحي وهو مُتضمّن فيها ..

● أما منذ عقد السبعينيات .. وبعد اتساع مساحة الحديث عن الإسلام في مشروعه الحضاري فلقد أصبح الإسلام أكبر من مكوّن من مكوّنات القومية العربية .. أصبح أباها الذي ولدت منه ولادة جديدة .. كما أصبح الإسلام الحضاري خيارًا قائمًا بذاته ضمن خيارات النهضة الثلاثة كما تحدث عنها ميشيل عفلق وهي : القومية .. والتقدم .. والإسلام الحضاري ..

لقد كانت العروبة في المرحلة الأولى هي الأصل .. وكان الإسلام « مجرد مُفْصِح » عن رسالة الأمة العربية إبان ظهوره .. وكانت القومية وليس الإسلام هي « المُفْصِح » عن رسالة الأمة في العصر الحديث .. أما في المرحلة الثانية – مرحلة « الحقبة العراقية » في تطور ميشيل عفلق .. والتي اعتزل فيها « العمل » السياسي وتفرغ « للفكر » – وخلص فيها من ضغوط وملابسات « الطائفية الشامية ! » [1] – .. أما في هذه المرحلة الثانية فلقد تحدث عفلق عن الإسلام باعتباره الأب الشرعي للعروبة – وليس المُفْصِح عنها – وباعتباره المكوّن الأول لها .. وجوهر مشروعها النهضوي .. بل وباعتباره وطن الأمة والسياج الحامي لوحدتها في الماضي والحاضر والمستقبل على السواء! .. لقد أصبح الإسلام عنده: دينًا .. ووطنًا .. ووطنية .. وقومية .. وحضارة .. وثقافة .. بل ومبرر الوجود للأمة العربية ! .

---

(١) في دراسة موسعة – ستصدر في كتاب – فصلنا القول في العوامل الموضوعية والذاتية للتطور الفكري لميشيل عفلق ..

وهذا جديد في المشروع الفكري لميشيل عفلق .. ولعل هذه الدراسة أول إشارة إليه .. وهو جديد يستدعي إعادة النظر والتقييم لهذا المشروع الفكري من قبل القوميين والإسلاميين على السواء ! ..

ما قبل السبعينيات

لقد بدأ عفلق مؤمنًا بالإسلام كدين سماوي .. لكن ما كان يهمه منه في مشروعه الفكري ويستدعيه منه في حركته القومية هو « الحركة » التي قام بها العرب عندما تدينوا بهذا الدين .. كانت « الحركة العربية » المتمثلة في إنجاز الأمة العربية هي ما يحفل به ويحتفل ويبرزه ويستدعيه .. ولعلاقة « المحرك - الإسلام » بـ « الحركة - الأمة - وقوميتها » فلقد رفض ميشيل عفلق نموذج القومية الغربي المجرد من الدين ورأى أن للعرب وقوميتهم خصوصية متميزة في هذا الميدان جاءت ثمرة للعلاقة العضوية بين العروبة والإسلام .. فالمفهوم الغربي للقومية يجعلها نقيضًا للدين ؛ لثبات الدين ونسبيتها ولإلهية الدين وبشريتها .. وهو يجردها من التراث ؛ لأنها - لديه - ظاهرة حديثة لا علاقة لها بالتراث .. بينما رأى عفلق - في الواقع العربي - أن علاقة الإسلام بالعروبة قد منحتها شيئًا من « خلوده » و « إطلاقه » .. كما أصبح تراثه الروحي المعين الذي ترتوي منه العروبة والقومية العربية .. واللغة العربية هي - عندنا - لغة الدين والقومية معًا ، وليس كذلك لغة الدين والقوميات في الغرب .. فالإسلام ولغته ليسا أجنبيين عن الأمة العربية كما هو حال الدين المسيحي مع القوميات الغربية .. والإسلام الحضاري .. الحركة .. الثورة .. التاريخ .. الرسالة الإنسانية .. التجربة التي امتزجت فيها تأثيرات السماء باستجابات الأرض .. كل هذا الجانب البشري من الإسلام - والذي هو وليد الآلام العربية ومُفْصِح عن عبقرية

الأمة العربية – قد غدا مكوّنًا ومغذيًا للقومية العربية .. الأمر الذي ميزها وميزها عن القوميات الغربية ..

يحدثنا ميشيل عفلق عن هذه القضية منذ السنوات الأولى في حياته الفكرية والنضالية فيكتب في سنة ١٩٤١م يقول : « إن هذه القومية التي تأتينا من أوربا مع الكتب والمجلات تهددنا بخطر مزدوج ؛ فهي من جهة تنسينا شخصيتنا وتشوهها ، ومن جهة أخرى تنسينا واقعنا الحي وتعطينا بدلاً منه ألفاظًا فارغة ورموزًا مجردة .. وإن في مقارنة القومية بالدين والتقاليد والفن مثلاً ما ينم عن إخلال بدقة التفكير وفهم جزئي للقومية كأنها شيء مستقل عن الدين والتقاليد والفن ، مع أنها التربة التي تنمو فيها مواهب أمة ما في كل الميادين . وعلى هذا لا يعود جائزًا أن تختلق خصومة بينها وبين أحد أجزائها الأصيلة المنبعثة منها ، ولا أن نساويها بها . إن التفكير المجرد منطقي مع نفسه إذ يقرر أن القومية لابد أن تصطدم بالدين مثلاً ؛ لأنهما يختلفان في المنبع والمظاهر . ولكن لنهجر اللفظ قليلاً ولنسم الأشياء بأسمائها وصفاتها المميزة فنستبدل بالقومية « العروبة » وبالدين « الإسلام » تظهر لنا المسألة تحت ضوء جديد ، فالإسلام في حقيقته الصافية نشأ في قلب العروبة ، وأفصح عن عبقريتها أحسن إفصاح ، وساير تاريخها ، وامتزج به في أمجد أدواره ؛ فلا يمكن أن يكون ثمة اصطدام . وبعد ، فهل القومية محصورة في الأرض – كما يظن – بعيدة كل البعد عن السماء ؟ حتى يعتبر الدين شاغلاً عنها ، مبذرًا لبعض ثرواتها ، بدلاً من اعتباره جزءًا منها مغذيًا

لها ، ومفصحًا عن أهم نواحيها الروحية والمثالية ؟! . إن القومية العربية ليست نظرية ، ولكنها مبعث النظريات ، ولا هي وليدة الفكر ، بل مرضعته ، وليست مستبعدة الفن ، بل نبعه وروحه ، وليس بين الحرية وبينها قضاء ؛ لأنها هي الحرية إذا ما انطلقت في سيرها الطبيعي وتحققت ملء قدرتها .. » [1] .

هنا يرفض ميشيل عفلق نموذج القومية الغربية المجرد من الدين ؛ وذلك لإيمانه بعلاقة الإسلام بالعروبة في النموذج القومي العربي .. لكنه يرى الإسلام « جزءًا » من أجزاء القومية العربية « نشأ في قلب العروبة وأفصح عن عبقريتها » .. فهي الأصل وهو الفرع ! .. وهي الكل وهو الجزء ! ..

وفي سنة ١٩٤٣م .. يعيد عفلق تأكيد هذه المعاني التي تدعو إلى تمييز قوميتنا عن القوميات الغربية فيقول: « .. فالفكرة لقومية المجردة - [عن الدين] - في الغرب منطقية إذ تقرر انفصال القومية عن الدين ؛ لأن الدين دخل على أوربا من الخارج ، فهو أجنبي عن طبيعتها وتاريخها ، وهو خلاصة من العقيدة الأخروية والأخلاق ، ولم ينزل بلغاتهم القومية ، ولا أفصح عن حاجات بيئتهم ، ولا امتزج بتاريخهم . في حين أن الإسلام بالنسبة إلى العرب ليس عقيدة أخروية فحسب ، ولا هو

(١) [في سبيل البعث - الكتابات السياسية الكاملة] جـ ١ ص ١٣٧ - ١٣٩ - « في القومية العربية » سنة ١٩٤١م .. طبعة بغداد - ١٩٨٦ م - ١٩٨٧ م - ١٩٨٨م .

أخلاق مجردة ، بل هو أجلى مُفصِح عن شعورهم الكوني ونظرتهم إلى الحياة ، وأقوى تعبير عن وحدة شخصيتهم التي يندمج فيها اللفظ بالشعور والفكر ، والتأمل بالعمل ، والنفي بالقدر ، وهو فوق ذلك كله أروع صورة للغتهم وآدابهم ، وأضخم قطعة من تاريخهم القومي فلا نستطيع أن نتغنى ببطل من أبطالنا الخالدين بصفته عربيًا ونهمله أو ننفر منه بصفته مسلمًا . قوميتنا كائن حي متشابك الأعضاء ، وكل تشريح لجسمها وفصل بين أعضائها يهددها بالقتل . فعلاقة الإسلام بالعروبة ليست كعلاقة أي دين بأي قومية .. فملحمة الإسلام لا تنفصل عن مسرحها الطبيعي الذي هو أرض العرب وعن أبطالها والعاملين فيها وهم كل العرب .. فالإسلام إذن . كان حركة عربية وكان معناه : تجدد العروبة وتكاملها ، فاللغة التي نزل بها كانت اللغة العربية وفهمه للأشياء كان بمنظار العقل العربي والفضائل التي عززها كانت فضائل عربية ظاهرة أو كامنة ، والعيوب التي حاربها كانت عيوبًا عربية سائرة في طريق الزوال والمسلم في ذلك الحين لم يكن سوى العربي ولكن العربي الجديد المتطور المتكامل .. إن هذا الدين يمثل وثبة العروبة إلى الوحدة والقوة والرقي .. »

فعفلق هنا – مع اعترافه « بسماوية » الإسلام كدين إلهي .. إلا أنه يسلط كل الضوء على الجانب « البشري » فيه .. على « الحركة العربية » التي أفصحت عن عبقرية الأمة في « صورة الإسلام » ! ..

وهو ينفي أن يكون الإسلام قد « وجد ليكون مقصورًا على العرب » .. ولكنه يعتبر « بعده الإنساني » التعبير عن نزوع القومية العربية « في أصل تكوينها إلى القيم الخالدة الشاملة ، والإسلام خير مفصح عن نزوع الأمة العربية إلى الخلود والشمول .. فرسالة الإسلام إنما هي خلق إنسانية عربية ! » ..

وهو .. في هذه المرحلة من مراحل فكره - لا يرى اليقظة العربية الأولى - إبان ظهور الإسلام - ثمرة للإسلام وبعضًا من آثاره وتجلياته وإنما يرى في الرسالة الدينية الإسلامية مفصحًا عن تلك اليقظة القومية العربية الأولى ! .. فيقول - مغلبًا « البشري » على « السماوي » في هذا الذي شهده العرب إبان ظهور الإسلام - : « إن العرب ينفردون دون سائر الأمم بهذه الخاصية : أن يقظتهم القومية قد اقترنت برسالة دينية أو بالأحرى كانت هذه الرسالة مفصحة عن تلك اليقظة القومية ! .. وما الإسلام إلا وليد الآلام ، آلام العروبة » !

وبسبب من هذا الموقف المتأثر - رغم تدين صاحبه - بالتحليل المادي لنشأة الأديان - الموقف الذي رأى في الإسلام مجرد مكوّن ومغذٍّ للقومية العربية أفصح - بلغة السماء - عن يقظة العرب الأولى ، وعبقرية أمتهم وتجسد في الحركة البشرية العربية الثورة .. والعلوم .. والتراث .. والمثل .. والحضارة .. بسبب من هذا الموقف الذي غلّب فيه عفلق « البشريّ » على « السماويّ » - حيال النظرة إلى الإسلام - رأيناه رغم حديثه

عن البعد الإنساني والعالمي للإسلام – يرى » أن الإسلام لا يمكن أن يتمثل إلا في الأمة العربية وفي فضائلها وأخلاقها ومواهبها .. ولذلك .. وجب أن توجه كل الجهود إلى تقوية العرب وإنهاضهم وأن تحصر هذه الجهود في نطاق القومية العربية ! » (١)

وفي سنة ١٩٤٦م » يعود عفلق فيطرق ذات الموضوع وليؤكد على ذات الفكرة .. فالأصل والمنبع هو أن للأمة العربية « رسالة خالدة » هي: « نزوع واستعداد » لتحقيق الذات والإفصاح عن هذه الذات .. نزوع واستعداد دائم وخالد .. أما « أشكال » الإفصاح والتعبير فإنها تختلف باختلاف مراحل تطور هذه الأمة .. فقبل الإسلام أفصحت الأمة عن ذاتها ورسالتها في صورة « تشريع حمورابي » [١٧٩٢ – ١٧٥٠ ق . م] مرة .. وفي صورة « الشعر الجاهلي » مرة ثانية .. وعند ظهور الإسلام كان الإفصاح عن الذات والرسالة في صورة هذا الدين – « دين محمد » ! – .. ثم جاء عصر أفصحت فيه الأمة عن ذاتها ورسالتها في صورة « ثقافة عصر المأمون » [١٧٠ – ٢١٨هـ/ ٧٨٦ – ٨٣٣م] .. والآن .. غدت « القومية » هي الصورة العصرية التي تفصح بها الأمة العربية عن ذاتها وعن نزوعها الدائم ورسالتها الخالدة ! ..

يعبر ميشيل عفلق عن هذه الفكرة عندما يقول : « .. فهذه

(١) [في سبيل البعث] – طبعة دار الطليعة – بيروت سنة ١٩٧٤م – « ذكرى الرسول العربي » سنة ١٩٤٧م – ص ١٢٦ – ١٢٩ ، ١٣٣ .

الأمة التي أفصحت عن نفسها وعن شعورها بالحياة إفصاحًا متعددًا متنوعًا في تشريع حمورابي وشعر الجاهلية ودين محمد ، وثقافة عصر المأمون فيها شعور واحد يهزها في مختلف الأزمان ، ولها هدف واحد بالرغم من فترات الانقطاع والانحراف .. لقد أفصح الدين في الماضي عن الرسالة العربية التي تقوم على مبادئ إنسانية ، فهل معنى ذلك بأنه يتعذر على هذه الرسالة أن تكون قومية ؟ .. إن هذه الرسالة يجب أن تفهم على أنها نزوع واستعداد أكثر من كونها أهدافًا معينة محدودة .. » (١) .

ويذهب عفلق على درب التأكيد لهذا الرأي الذي يرى الإسلام - في آثاره الأرضية والبشرية - ثمرة لعبقرية الأمة العربية .. وليس ثمرة للوحي الإلهي والوضع الرباني - .. عندما يمضي مؤكدًا حلول « القومية » محل « الدين » كالمحرك الأول بل الوحيد للأمة العربية في هذا العصر الذي نعيش فيه .. » .. فمشكلتنا هي : القضية القومية .. لكل أمة في مرحلة معينة من مراحل حياتها محرك أساسي يهز أعماقها ويفجر فيها ينابيع النشاط والحيوية والحماسة ، ويتفتح له قلبها ، وهو بمثابة نقطة يتركز فيها انتباه الأمة ، وتكون مفصحة عن أعماق حاجاتها في مرحلة ما .

فإذا نظرنا إلى العرب في الماضي وجدنا هذا المحرك الأساسي كان في وقت ما - عند ظهور الإسلام - هو

(١) المصدر السابق ، ص ٩٨ ، ٩٩ - « الرسالة الخالدة » سنة ١٩٤٦م - ..

الدين فقد قدر وحده على استثارة كوامن القوى في النفس العربية واستطاع أن يحقق الوحدة والتضامن ، وأن يلهب النفوس ويفتح القرائح ، وأن يحقق بالتالي تلك النهضة . في ذلك الوقت دُعي العرب إلى الإيمان بإله واحد فقادهم ذلك الإيمان إلى تحقيق الانقلاب الاجتماعي الاقتصادي الذي كانوا بحاجة إليه . فالإصلاح الاجتماعي كان فرعًا ونتيجة للإيمان العميق بالدين .

أما اليوم فإن المحرك الأساسي للعرب .. هو القومية التي هي كلمة السر التي تستطيع وحدها أن تحرك أوتار قلوبهم ، وتنفذ إلى أعماق نفوسهم ، وتتجاوب مع حاجاتهم الحقيقية الأصيلة .. لذلك لا يمكنهم أن يفهموا لغة غير لغة القومية .. وكما استجابوا في الماضي لنداء الدين ، فاستطاعوا أن يحققوا الإصلاح الاجتماعي ، فإنهم يستطيعون اليوم تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين وضمان الحرية بين العرب جميعًا نتيجة الإيمان القومي وحده .. » ! [1] .

فـ « الإيمان القومي وحده » - بنظر عفلق - هو المحرك الوحيد للأمة في عصرنا الراهن .. وهو قد حل محل « الإيمان الديني » الذي كان المحرك للأمة على عهد ظهور الإسلام ! .. حل محله في المشروع القومي للنهوض المنشود ..

ولقد قادت هذه الأفكار - التي اختزلت الإسلام فجعلته

(١) المصدر السابق ، ص ٣٠٨ ، ٣٠٩ - « معالم الاشتراكية » سنة ١٩٤٦م - ..

« جزءاً » من « الكل القومي » .. واستبدلته « كمحرك تاريخي » « بالمحرك القومي » المعاصر – قادت هذه الأفكار ميشيل عفلق إلى فكرة أخطر جعلته يتبنى « الإسلام : التراث » إذ هو من مكونات القومية ، يحقق وحدة الأمة الثقافية والروحية .. على حين قد أهمل « الإسلام : الدين المصرف » بدعوى افتقاره إلى ما يميزه ويفضله على الديانات الأخرى في الواقع العربي وبدعوى أنه عامل « تفريق » للأمة وليس عامل « توحيد » ! .. فكتب في سنة ١٩٥٠م .. وسنة ١٩٥٥م .. وسنة ١٩٥٧م .. داعيًا إلى الوقوف من الإسلام عند تبني « ناحيته القومية » لأنها هي أداة التوحيد للدولة القومية دون تبني « ناحيته الدينية » بدعوى أنها عامل « تفريق – لا توحيد » .. ومتوهمًا وجود تماثل بين « الدولة » في الإسلام وبين نظيرتها في المسيحية الغربية إبان حكم الكنيسة في العصور الأوربية الوسطى والمظلمة ! ..

قادت هذه الأفكار إلى هذه النتائج .. فكانت عبارات عفلق المفصحة عن رؤيته لموقع كل من « الإسلام » و « العروبة » في معادلة العلاقة بينهما – في تلك المرحلة السابقة على تطوره الفكري – والتي كتب فيها ، فقال : « .. إن البعث العربي حركة قومية تتوجه إلى العرب كافة على اختلاف أديانهم ومذاهبهم ، وتقدس حرية الاعتقاد ، وتنظر إلى الأديان نظرة مساواة في التقديس والاحترام .. ولكنها ترى إلى جانب ذلك في الإسلام ناحية قومية لها مكانتها الخطيرة في تكوين التاريخ

العربي والقومية العربية ، وتعتبر هذه الناحية ذات صلة وثيقة بتراث العرب الروحي وبمميزات عبقريتهم .. فالإسلام من حيث هو دين صرف مساوٍ لغيره من الأديان في الدولة العربية التي تساوي بين جميع مواطنيها وتحترم حرية معتقدهم . والإسلام من حيث هو حركة روحية امتزجت بتاريخ العرب واصطبغت بعبقريتهم وأتاحت ظهور نهضتهم الكبرى له مكانة خاصة في روح القومية العربية وثقافتها وحركة انبعاثها ، وبهذا المعنى تستلهم حركة البعث العربي من الإسلام تجدده وثورته على القيم الاصطلاحية . تستقي من نبعه فضائل الإيمان والمثالية والتجرد عن المنافع الشخصية والمغريات الدنيوية في سبيل نشر المبادئ التي تنقذ العرب في هذا العصر من ضعفهم وتفككهم وانخفاض مستواهم الروحي والاجتماعي .. »[1] !

فموقف عفلق هنا ، هو الموقف الانتقائي .. الذي يستدعي من الإسلام « ناحيته القومية » دون غيرها من نواحيه ! ..

وهذه « الناحية القومية » من الإسلام والتي هي من مكونات العروبة ومُتَضَمَّنَة فيها هي « عامل التوحيد القومي » في الإسلام .. بينما - في رأي عفلق - تكون « النواحي الدينية » وكذلك « العالمية - غير العربية » هي عوامل « تفريق » .. فالاسم الذي هو أقرب ما يكون إلى الواقع وإلى الماضي وإلى

(١) [في سبيل البعث - الكتابات السياسية الكاملة] جـ ١ ص ١٧٤ ١٧٥- « العرب بين ماضيهم ومستقبلهم » - سنة ١٩٥٠م ..

المستقبل هو العروبة . فإذا قلنا : الإسلام فسنختلط مع عالم آخر نصطدم معه بالمصالح . فالفروق القائمة وسط مجتمعاتنا العربية تظهر أنها لا شيء أمام الفروق في وسط العالم الإسلامي . إذا أخذنا الأقليات العنصرية ما بين العالم العربي والإسلامي نجدها كثيرة [1]... فالعرب اليوم لا يريدون أن تكون قوميتهم دينية ؛ لأن الدين له مجال آخر وليس هو الرابط للأمة ، بل هو على العكس قد يفرق بين القوم الواحد ، وقد يورث – حتى ولو لم يكن هناك فروق أساسية بين الأديان – نظرة متعصبة وغير واقعية [2] .... والدولة الدينية التي كانت تجربة في القرون الوسطى انتهت بالفشل ، وكلفت البشرية كثيرًا من الجهد ومن الدماء ومن المشاكل ، وحدثت تقريبًا في أوقات متقاربة في البلاد الإسلامية وفي أوربا المسيحية » [3] .. !

هكذا .. وعلى هذا النحو رأى ميشيل عفلق علاقة الإسلام بالعروبة في المرحلة الأولى من مرحلتي فكره إزاء هذا الموضوع .

فرغم إيمانه بالإسلام دينًا سماويًا .. إلا أنه قد دعا إلى استلهام الإسلام : الثورة .. الإسلام : الحضارة .. الإسلام :

---

(١) [في سبيل البعث] – طبعة دار الطليعة سنة ١٩٧٤م – ص ١٧٠ – « قوميتنا المتحررة أمام التفرقة الدينية والعنصرية » سنة ١٩٥٥م

(٢) [في سبيل البعث – الكتابات السياسية الكاملة] جـ ١ ص ١٨٨ « القومية العربية والنظرية القومية » – سنة ١٩٥٧م – ..

(٣) [في سبيل البعث] – طبعة دار الطليعة سنة ١٩٧٤م – ص ١٧٠ – « قوميتنا المتحررة أما التفرقة الدينية والعنصرية » – سنة ١٩٥٥ .

التراث .. لأن هذا الجانب من الإسلام هو « الحركة العربية » التي أفصحت عن عبقرية الأمة ورسالتها في « صورة إسلامية » .. ولأن هذا « الجانب القومي » من الإسلام قد غدا مكوّنًا قوميًا في قوميتنا العربية ومُتَضَمَّنًا في « العروبة » التي هي الصورة العصرية لرسالة الأمة المفصحة عن عبقريتها والمحرك الأول والوحيد في عصرنا للعرب كي ينهضوا لأداء رسالتهم الخالدة .. وأيضًا لأن هذا « الجانب القومي » في الإسلام هو « عامل التوحيد » بينما – في رأي عفلق – يمثل « الإسلام : الدين الصرف » عامل تفريق بين العرب أنفسهم وبين العرب وغيرهم من القوميات التي اعتنقت الإسلام ! ..

تلك هي صورة الإسلام .. ومكانته .. وحجمه .. في المشروع القومي لميشيل عفلق منذ الأربعينيات وحتى منتصف السبعينيات ... وهذه هي الصورة التي وقف عندها قراؤه ودارسوه من القوميين والإسلاميين على السواء ! .. بل إنها هي صورة الإسلام ومكانته التي استقرت في مجمل الفكر البعثي بوجه عام ! ..

أما الجديد في فكر الرجل .. والذي أبدعه في « الحقبة العراقية » من عمره – على امتداد خمسة عشر عامًا – عندما تفرغ « للفكر » ولم يبق له معه « العمل الحزبي » سوى لقب « الأمين العام للقيادة القومية » – وهو اللقب الذي رغب في التنازل عنه – لكنه اضطر للاحتفاظ به تحت إلحاح رفاقه : – ..

أما الجديد في فكر الرجل عن الإسلام - صورته .. ومكانته في المشروع القومي - والذي لم يدرس من قبل - فهو الذي قد حان حين الإشارة إليه فيما بقي من هذه الصفحات ! ..

حقبة السبعينيات والثمانينيات

منذ أن استقر ميشيل عفلق بالعراق في منتصف السبعينيات برزت في مشروعه الفكري قسمة الحديث بتوسع عن الإسلام .. وشرع الرجل يلقي الأضواء على الدور المحوري والمصيري « لاكتشافه الإسلام » منذ فجر حياته الفكرية والنضالية و« اكتشافه » خصوصية العلامة بين الإسلام ... والعروبة .. وتأثير هذا « الاكتشاف » في تميز صيغة البعث عن الصيغ التي كانت سائدة في ساحة الفكر والسياسة العربية في عقد الأربعينيات .. صيغ « القومية المجردة من الدين » كرد فعل ضد هيمنة الدولة العثمانية على العالم العربي أو تقليدًا للقوميات الغربية اللادينية .. من ليبرالية .. أو ماركسية مادية ..

وأخذ ميشيل عفلق ينبه على أن هذه المنطلقات - منطلقات الإسلام الحضاري - لم تعط في المشروع البعثي حقها من البحث والدرس والإيضاح واستخلاص الدروس .. وإلى جانب مزيد عنايته بها في كتاباته وخطبه ومحاضراته في « مدارس الإعداد الحزبي » أخذ ينبه الأجيال البعثية الجديدة إلى ضرورة بذل المزيد من العناية لجلاء وتطوير الرؤية البعثية لهذه المنطلقات ..

فإلى جانب التركيز على دور الإسلام في تحديد الاختيار البعثي المتميز عن الخيارات الأخرى التي أهملت الإسلام أو حاربته ، أخذ ميشيل عفلق يربط بين « الإسلام : الدين » و« الإسلام : التجربة » - بعد أن كان في السابق يعلن أن ما

يعنيه من الإسلام هو الإسلام التجربة » فقط .. أخذ ميشيل عفلق « يطور فكره » حيال هذه القضية .. فاختفت من كتاباته العبارات التي كانت تتهم « الإسلام: الدين الصرف » بأنه مفرق للأمة وليس جامعًا لها .. وأنه مساوٍ لغيره من عقائدها الدينية : ..

وأخذ يؤكد على أن « تجربة العرب الإسلامية » فيها شيء « مطلق » و « خالد » اكتسبته من « الإسلام: الدين » فتميزت به عن « تجارب » الأمم الأخرى .. وعلى تداخل « السماء » و « الأرض » في تراث الأمة وثورتها وحضارتها ورسالتها الإنسانية .. ففي ذلك كله امتزجت « البشرية » بـ « السماوية » .. بل وبلغ الرجل درجة القطع « بأن الأمة العربية لا تستطيب شيئًا أقل من الوحي الإلهي .. الشيء السماوي » ! ..

وبعد أن كان الإسلام عنده مجرد مكوّن من مكوّنات القومية وتراث روحي يغذيها وهو مُتَضمَّن فيها .. أصبح – في كتاباته الأخيرة – : الأب الشرعي للقومية والعروبة ولدت منه ولادة جديدة ومتميزة ! ..

وبعد أن كان الإسلام عنده – فيما قبل المرحلة الجديدة – مجرد « مُفْصِح » عن عبقرية الأمة ورسالتها – التي هي سابقة عليه – غدا الإسلام – في كتاباته الأخيرة – : كل شيء ! .. فهو العروبة .. وهو الوطن .. وهو الثقافة .. وهو القومية .. وهو الحرية .. وهو الحضارة .. وهو أثمن شيء في العروبة ! ..

بعد أن كان حبه للإسلام نابعًا من حبه للأمة العربية غدا الحب لذات الإسلام ! ..

لقد كانت « العروبة أوّلاً » .. ثم اقترب ميشيل عفلق من الإسلام حتى لقد قال: « الإسلام أوّلاً » ! ..

تلك هي حقيقة الوضوح والتطور اللذين حدثا لفكر ميشيل عفلق إزاء مكانة « الإسلام : الحضاري » وحجم مرجعيته في المشروع القومي لنهضة الأمة العربية .. وهو وضوح وتطور قد استتبع امتداد رؤيته إلى ما وراء حدود الوطن العربي والأمة العربية ، فاختفت نظرته السلبية لعلاقة الأمة العربية بالمسلمين غير العرب .. وبرز حديثه عن « الشعوب الإسلامية » وعن العلاقة المتميزة بين الأمة العربية وبين هذه الشعوب .. بل ودعا إلى الحوار مع « الإسلاميين » « حوار الحب والعقل » .. بعد أن كانت دعوته للحوار قاصرة على القوميين والماركسيين ! ..

كل ذلك حدث في فكر ميشيل عفلق منذ عقد السبعينيات .. مصاحبًا لتعاظم المد الإسلامي .. ولتعاظم الهيمنة الغربية على وطن العروبة وعالم الإسلام .. ولقد سبق هذا التطور قيام الثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩م .. والحرب « العراقية – الإيرانية » فبرئ من شبهة المزايدة بشعارات الإسلام ! ..

أما نصوص الرجل وعباراته التي كشفت وقدمت الأرض المشتركة للقوميين والإسلاميين ، والتي فتحت أمامهم أبواب الحوار – « حوار الحب والعقل » – حسب تعبيره – .. فإننا نقدم نماذج منها .. في نقاط :

● في سنة ١٩٧٦م .. بدأ ميشيل عفلق يولي الأهمية لإلقاء

الأضواء على دور الإسلام في تحديد « الخيار القومي البعثي » .. وعلى تداخل « خلود » الدين و « إطلاقه » في « التجربة العربية » على النحو الذي ميزها بنسبة من « الخلود » و « الإطلاق » جاءت ثمرة لتداخل « السماء » و « الأرض » في هذه « التجربة » .. فكتب - في نص طويل ومهم - يقول :

« قراءة جديدة للإسلام كشفت لنا عن حقائق أساسية في روح شعبنا ونفسيته وأضاءت لنا طريق العمل الثوري ..

وثمة واقع ذاتي جاء في الوقت نفسه تعبيرًا عن واقع موضوعي . الواقع الذاتي هو : أنني شخصيًا في بداية تكويني الحزبي اكتشفت الإسلام . أقول : اكتشفت ولا أعني أنني لم أكن أعرف الإسلام . فقد كانت هنالك ألفة منذ الصغر .. اكتشفت الإسلام كثورة . كتجربة ثورية هائلة وقرأته قراءة جديدة من هذا المنظار .. إنه عقيدة ونضال في سبيلها .. وقضية هي قضية أمة وقضية إنسانية .. بل إنه قضية أمة بتصور إنساني أوسع .. ونضال على أروع ما يكون بأعلى مراحله وبما فيه من تنظيم دقيق وتثقيف إلّا أنه أيضًا دين . فهو تجربةٌ ثوريةٌ السماءِ فيها متداخلةٌ مع الأرض ..

ولولا هذا الاكتشاف لما كان مستبعدًا أن يأخذ تفكيرنا كشباب مثقف مخلص لبلده يريد أن يعمل شيئاً بإحدى الصيغ : إما بالتحرر بالصيغة الغربية .. وهذه كانت معروفة عند الكثيرين ولم تكن شيئًا معيبًا .. وإما صيغة أخرى أحدث وفيها نزعة تقدمية وجدّة .. وهي صيغة الماركسية أو الشيوعية ، وفيها النقد

للمجتمع والاستغلال الرأسمالي الطبقي .

كل هذا كان واردًا . وقد مشى عشرات المثقفين العرب في هذه السبيل .

لماذا اختط حزب البعث طريقًا خاصًا به ؟؟ .. هذا أمر لم نتحدث فيه ؛ لأننا لا نريد الدعاية .. ولكن بعد أكثر من ثلاثين سنة من نشوء الحزب **علينا أن نذكر ذلك ونقول : إن الفضل في ذلك يرجع إلى اكتشافنا الإسلام** .

إن المسلم لا يكتشف الإسلام .. وكذلك البعيد عن الإسلام .. الذي يكتشف ينبغي أن يجمع بين الاستعداد النفسي وبين الجدَّة .. أي ذلك الذي لم تضعف العادة والأُلفة حساسية عينيه وأذنيه .. فالمسلم الذي نشأ في بيت مسلم منذ طفولته واعتاد سماع الكلام عن الإسلام يتكون عنده نوع من الضعف في رهافة الحس والذهن فلا يرى الجديد في هذا الكلام ولا يدرك المعنى العميق والهزة الروحية .. كما يحصل حين يهزك الكلام الذي تسمعه لأول مرة .

ولكن هل اكتشاف الإسلام وقراءته قراءة جديدة هو - فقط - أن شخصًا وضع جهده وقرأ الإسلام قراءة جديدة ؟

لا ، فهناك ظروف موضوعية للأمة العربية .. للثورة العربية هي مواجهة الاستعمار الغربي والحضارة الغربية ، والسؤال عن سبيل الخلاص ؟ عن كيفية الإنقاذ ؟ كيف نتحرك ؟ كيف نتقدم ؟ هل بالشيوعية ؟

قرأنا الإسلام .. بعد قراءة الشيوعية .. بعد مواجهة التحدي الاستعماري الغربي وحضارته ، وبعد الاطلاع على الحل الثوري الشيوعي الآتي من الغرب أيضًا ، فهي إذن قراءة من خلال موقف مصيري من تحديات الاستعمار والحضارة الغربية ومن تحديات الفكر الشيوعي .

المهم هو هذه الصورة التي انطبعت أثناء القراءة الجديدة للإسلام والتي أعطت أشياء أساسية بعضها واضح وبعضها واقع بين الوضوح والإبهام ! .

إن الأمة التي يختارها القدر لتكون مسرحًا لمثل هذه التجربة البشرية السماوية هي أمة حكم عليها وإلى الأبد أن تكون متميزة عن باقي البشر ؛ لأنها ذاقت طعم شيء لم يشاركها أحد فيه .. إنها لا يمكن أن يستطيب شيئًا أقل من مستوى الوحي الإلهي .. الشيء السماوي الذي هو أيضًا بشري ومتجسد في عقل بشري واضح .

عندما نضع يدنا على هذه الميزة التي للأمة العربية بهذا الوضوح وبهذه الواقعية وهذه القوة ، فلا شك أنها توحي بطريق خاص للثورة العربية ، ليس المطلوب فيه أن نخالف العقل البشري أو نخالف العصر والقوانين العلمية . فمن ضمن قوانين العقل والعلم يعطي هذا الاكتشاف لحركة الثورة العربية خصوصية .. يعطيها مستوى وأخلاقية معينة .. كما يعطيها سعة إنسانية وكونية .. يعطيها اتساعًا وشمولاً ..

لا أريد القول إن الأفكار كانت كلها جديدة .. لأنها في الجو العربي .. ولكن الحزب كثفها وأحس بها بقوة أكبر انبعثت كلها من لحظة اللقاء مع التجربة الخالدة .

الأمة العربية لها رسالة لا تستطيع التنازل عنها وتبني غيرها . فالأمة العربية شغلت بحضارتها ثلث التاريخ البشري ، وكانت هذه الحضارة إحدى الحضارات الإنسانية الثلاث المؤثرة ..

فالتراث وحده يعطي الأمة شعورًا بالوحدة كما يعطيها حق الطموح إلى حمل الرسالة .. قراءة التراث تعطي للثورة في العالم ولثورات العصر بما فيها الثورة العربية نسبية معينة ؛ لأنها جميعًا ثورات بشرية بحدود طاقة الإنسان مهما بلغت هذه الطاقة . وتجربة الأمة العربية من خلال الإسلام فيها شيء مطلق .. في حين أن كل شيء آخر نسبي قد يعيش عشر سنوات أو مائة سنة .. ولكن ليس فيه الخلود ..

هذا بالذات أعطانا جرأة معينة لنقد الشيوعية تجاوزنا أوضاعنا القومية إلى الأوضاع الإنسانية عامة . أي أن نقدنا للشيوعية لم ينحصر في أن الشيوعية لا تلائمنا كعرب بل تعداه إلى الكشف عن النقص الأساسي في هذه النظرية بالنسبة للعرب ولغيرهم .

وعندما نقول : إن القومية شيء خالد ، وأن الشيوعية قفزت من فوقها وأرادت أن تحطمها ، فإننا نكون قد وصلنا إلى أن نكتشف شيئًا له صفة الشمول بالمعاناة كأمة وكعرب ، تأتي

نظرية ثورية وتدعي أنها تقدم لنا الحل للخلاص ، ولكن بثمن باهظ لا يمكن أن نقبل به .. أن نعتبر قوميتنا مرحلة وشيئًا من مخلفات الماضي .. فتقرير حقيقة العامل القومي شيء إنساني .. وهو شيء عام وليس خاصًا ...

من الطبيعي أن نكتشف حقيقة ثانية لا تقل أهمية عن الأولى وهي حقيقة الدين . فطريق البعث كان نتيجة اكتشاف الإسلام . وهذا شيء إنساني لا ينحصر بالعرب ؛ لأن الدين حقيقة إنسانية . إلا أن عوامل سلبية قد تطرأ عليه فتشوهه وتضعفه وتزيفه وتجعله أحيانًا عامل تخلف وعامل استغلال وعبودية ولكنه في الأساس شيء إيجابي موجود في أعماق النفس البشرية .

« استلهام التراث يعطي الثورة شيئًا مميزًا هو أخلاقية متميزة [1] »

هكذا بسط ميشيل عفلق - في أول مناسبة يفسح فيها المكان من فكره لهذه القضية - بسط الحديث عن دور اكتشاف « الإسلام : الحضاري » - الممتزج « بالإسلام : الدين » في تميز الخيار البعثي .. وكيف كان هذا الخيار ذي المرجعية الإسلامية حتمية اقتضتها المواجهة مع هيمنة الحضارة الغربية على بلادنا .. إذ لا خلاص ولا إنقاذ من هيمنة الغرب إذا نحن انضوينا تحت خيارات المهيمنين .

● وفي سنة ١٩٧٧م .. يعود ميشيل عفلق فيطرق ذات المبحث .. منبهًا على أن مكانة الإسلام ودوره في تحديد المنطلقات البعثية وفي تميز خياراته وحجمه في مرجعية المشروع الحضاري البعثي .. قضية لم تعط في أدبيات البعث وفكره القدر الواجب لإيضاحها وتطويرها .. فيكتب قائلًا عن الموقف من « التراث والإسلام » :

« .. لقد كانت اللحظة التاريخية في حياة الثورة العربية المعاصرة: سلامة الاختيار ... ولم يكن الاختيار بين روح ومادة ؛ بل بين مادة مستقلة مسيطرة ومادة تابعة من الروح وتابعة لها . والروح في تفكيرنا ليست شيئًا غيبيًا ولا سحريًا يناقض منهجنا العلمي وإنما هي الوعي وهي الإرادة والأخلاق وكل النزعات

(١) مجلة [آفاق عربية] ص ٥ - ٧ عدد أبريل سنة ١٩٧٦م ..

التي تشدنا إلى الخير والجمال والتضحية والبطولة ، وهي الإيمان بالحقيقة والعدالة والحرية .. .

وقد كان الموقف من التراث القومي وعلاقته بمرحلة الانبعاث القومي المعاصرة معبرًا عن إحدى الاختيارات الكبرى لفكر البعث وقد قام منذ البدء على تصور ثوري للإسلام .. لذلك لم يكن غريبًا أن يعود الحزب بين الحين والآخر ليؤكد على منطلقاته الأساسية التي لم تعط الاهتمام الذي تستحقه ولم يستخرج منها كل العبر الكامنة فيها كالموقف من التراث والإسلام [1] ..

● وعندما يُسْأَل ميشيل عفلق في « مدرسة الإعداد الحزبي » – عقب إحدى محاضراته فيها – عن نطاق حديثه حول صلة العروبة بالإسلام .. هل هو النطاق التراثي التاريخي ؟ فهي « صلة ذكريات » ؟! .. أم أنها – هذه الصلة – لا تزال قائمة وحية ومتجددة ؟؟ .. تأتي إجابته لتؤكد على دوام وتجدد الصلات بين العروبة – النسبية – وبين الإسلام – المطلق – على النحو الذي يميز عروبتنا عن غيرها من القوميات ..

لقد سئل :

– « تؤكدون باستمرار على صلة العروبة الحية بالإسلام هل هي صلة ذكريات أو امتداد أو تجديد ؟ .. »

فكان جوابه :

(١) المرجع السابق . عدد مايو سنة ١٩٧٧م – خطاب ٧ أبريل سنة ١٩٧٧م .

– سأختصر لأن هذا الموضوع طرقته أكثر من مرة وهنا في هذا المكان بالذات ... الصلة – كما نراها ونؤمن بها – هي صلة عضوية بين العروبة والإسلام لا يمكن أن تنفصم صلة تاريخ وهي مستمرة منذ القديم حية لا تموت وهي أيضًا – ونظرة الحزب ركزت على ذلك – صلة تجديد – أي أننا لنا فهم ثوري للإسلام ونرى أيضًا ونعتقد بأن نشوء حركات إصلاحية وثورية في الدين تنفض الغبار عن حقيقة الدين وتعيد إليه إشعاعه وحيويته . أعتقد أن هذا ضروري في حركة الثورة العربية ، وأعتقد أنه سيحصل بشكل حتمي . الأمة عندما تنهض وتدخل في طور الإبداع فإنها تنهض وتبدع في كل مجالات الحياة ولا تقتصر على ناحية واحدة ، والدين من أهم مجالات الحياة .. الحياة الروحية في الإنسان لها أهميتها الكبيرة ..

لذلك بمقدار ما تتقدم مسيرة الثورة العربية نجد أن الفكر الديني يصبح أكثر إشراقًا .. أكثر تجددًا .. أكثر تحررًا يذهب إلى اللب وإلى الحقيقة ، ويتخلى عن القشور وعن العقلية الحرفية الجامدة ، النهضة العربية ستكون نهضة شاملة .. نهضة في الفكر ونهضة في الدين ونهضة في الفن ونهضة في البناء المادي والاقتصادي . ولذلك كانت نظرة الحزب إلى هذه الصلة .. صلة العروبة بالإسلام بأنها هي بصورة خاصة صلة تجديد .. أي أننا نستمد من فهمنا الثوري لحركة الإسلام قوة ثورية لتجديد عقليتنا ولتجديد أوضاعنا الفكرية والاجتماعية والقومية .

وهنا أحب أن أشير إلى فكرة عزيزة عليّ وهي أن أمتنا قد

عرفت عند ظهور الإسلام ما لم يتسن لأية أمة أخرى أن تعرفه .. عرفت تجربة مطلقة وبقي شيء من هذه الذكريات في نفس كل عربي حتى الآن ، وسيبقى ذلك طويلاً إلى المستقبل البعيد .. نحن كعرب عندنا هذا الرصيد الروحي .. هذا التراث إذا حرصنا على أن نبقي صلتنا حية بيننا وبينه وخاصة نحن كحركة ثورية أن نستلهم هذا التراث بقيمه الروحية والأخلاقية السامية فإننا نعطي لثورتنا العربية ضوابط أخلاقية وجوًا فيه هداية ، وفيه ردع ، وفيه ضوابط كثيرة نحن بحاجة ماسة إليها .. لذلك قلت – [في مقال « آفاق عربية » في العام الماضي] – : بأن ثورات العصر ثورات نسبية والثورة العربية كذلك ثورة نسبية ، ولكنها إذا حرصت على صلتها بالتراث الخالد فإنها تستطيع أن تدخل إلى جوها شيئًا من المطلق .. أي من الضوابط الأخلاقية الرفيعة .. »[1]

لقد تعانقت في المرجعية التراثية للمشروع النهضوي عند ميشيل عفلق « التجربة .. والحركة » أي « الإسلام الحضاري » .. مع « المطلق .. والخالد » .. أي « الإسلام : الدين » .. بل وتحدث عفلق عن ضرورة أن نستمد من الإسلام الحضاري القوة الثورية لتجديد عقليتنا ولتجديد أوضاعنا الفكرية والاجتماعية والقومية .. وعن ضرورة اتخاذ التراث الروحي – الإسلام – ضابطًا ورادعًا للثورة والثوار في واقعنا

(١) [في سبيل البعث – الكتابات السياسية الكاملة] جـ ٣ ص ٨٤ ، ٨٥ – « بناء المناضل » – ١١ – ٥ – ١٩٧٧م ..

العربي المعاصر ! .. فالأمة العربية التي شرفت باقتران نهضتها الأولى برسالة الإسلام .. لا تستطيب في نهضتها الحديثة والمعاصرة شيئًا أقل من الوحي الإلهي ! ..

● وبعد أن كان ميشيل عفلق يتحدث عن الإسلام الحضاري باعتباره المفصح عن العروبة - وهي سابقة عليه - وعن عبقرية الأمة .. غدا يتحدث عنه باعتباره « المكوّن للأمة » .. فالشعب العربي .. شعب واسع .. رحب .. لا تكتنفه العقد .. وهو منفتح متسامح مستقر على أرضه غير مشرد وغير تائه مؤمن بالمستقبل وواثق بهذا المستقبل مهما حدث .. فهو إنساني بعقيدته وبتكوينه أيضًا وبامتداد رقعة وطنه .. »

وكل هذا الذي اكتسبه الشعب العربي وتميزت به الأمة العربية هو من ثمرات الإسلام وبفضله .. إذ - كما يقول ميشيل عفلق - « **بدون الإسلام كان يمكن لهذا الشعب العربي أن يبقى بعقلية قَبَلِيَّة** ! .. » ورغم سبق « العروبة » للإسلام .. إلا أن النهضة العربية الأولى التي اقترنت برسالة الإسلام الدينية هي « **التي كونتهم كأمة** » ! [1]

● وبعد أن كان « الإسلام : الحضاري » مجرد مكوّن من مكونات القومية العربية .. وتراث روحي ينهض بتغذية العروبة .. وهو مُتَضَمَّن فيها .. وهي التي تعبر عنه .. بل ولقد غدت مغنية عنه ؛ لأنها هي وحدها المحرك للأمة في مشروع النهضة المعاصرة

(١) [آفاق عربية] ص ٨ ، ٩ عدد أبريل سنة ١٩٧٦م ..

كما كان الدين هو المحرك لها في نهضتها الأولى ..

بعد أن كان هذا هو فكر عفلق .. وكانت تلك هي صياغته لعلاقة العروبة بالإسلام في معادلة علاقتهما إبان المرحلة السابقة على عقد السبعينيات .. أصبح يتحدث عن الإسلام باعتباره «أهم وأعمق حقيقة في تكوين القومية العربية .. فهو جوهر العروبة .. والمحور والروح للمشروع الحضاري .. ومصدر إلهام النهضة المعاصرة .. » .. « فمن أجل قوميتنا ، ولكي يكون مجتمعنا صحيحًا سليمًا أكدنا ضرورة الدين ، وأنه حاجة ملازمة للنفس الإنسانية التي تلبي مطلبًا عميقًا وأساسيًا فيها ، وأن الدين خالد .. وهكذا كان الدين الحقيقة الإنسانية الثانية التي أكدها الحزب منذ بدايته في وقت كان الفكر المادي الإلحادي يغزو عقول الشبيبة العربية مستغلًا ظمأ هذه الشبيبة إلى التحرر والانعتاق وإلى الثورة والتجديد .

ومن أجل قوميتنا ولكي تكون صحيحة وصادقة ومكتملة الجوانب والأبعاد الروحية والأخلاقية والحضارية نظرنا إلى أعماق هذه القومية وإلى جذورها والينابيع التي تنهل منها فوجدنا الإسلام أهم وأعمق حقيقة في تكوينها ، وأنه روحها وأفقها الأخلاقي والإنساني . لقد طرح فكر البعث ذلك كله في وقت شاعت فيه الدعوات التي تنكر القومية والدين أو تشوههما وتستغلهما وفي وقت كانت فيه الاشتراكية مطروحة كنقيض للقومية ، وتيار الثورة والتجديد نقيضًا للاستقلالية والأصالة

والتراث الروحي [1] .. »

لقد رأى عفلق « أن الإسلام هو الذي يكون أولى مقومات الشخصية العربية [2] .. وبالنسبة للثورة العربية فإنه هو الذي يكون روحها وقيمها الإنسانية وأفقها الحضاري .. إنه جوهر العروبة وملهم ثورتها الحديثة ! [3] .. ولذلك فإن من الطبيعي أن يحتل الإسلام كثورة عربية فكرية أخلاقية اجتماعية ذات أبعاد إنسانية ، أن يحتل مركز المحور والروح في هذا المشروع الحضاري الجديد لأمة واحدة ذات تاريخ عريق ورسالة حضارية إنسانية .. » [4] .

وإذا كان الإسلام هو « الثقافة القومية الموحدة للعرب ، على اختلاف أديانهم ومذاهبهم ، فإن مبادئه الإنسانية وقيمه الأخلاقية والحضارية هي روح العروبة ومصدر إلهامها الدائم المتجدد ، تلك هي نظرة البعث للإسلام . وهي نظرة علمية مضاءة بالحب . فالبعث – [كما يقول ميشيل عفلق] – هو قبل كل شيء :

---

(١) [في سبيل البعث – الكتابات السياسة الكاملة] جـ ٣ ص ١٨١ ، ١٨٢ – « معركة المستقبل العربي » – ٧ أبريل سنة ١٩٨١م – ..

(٢) المصدر السابق . جـ ٣ ص ٢٨١ – « من أجل عمل عربي مستقبلي » – ٧ أبريل سنة ١٩٨٦م – ..

(٣) المصدر السابق . جـ ٣ ص ١٨٤ ، ١٨٥ – « معركة المستقبل العربي » – ٧ أبريل سنة ١٩٨١م – ..

(٤) صحيفة [الثورة] – العراقية – عدد ٦ – ١١ – ١٩٨٥م – عدد حديث عفلق مع مجلة [الطليعة العربية] عدد نوفمبر سنة ١٩٨٥ ..

حب للعروبة وحب للإسلام ..! » .. وهذا الارتباط بين العروبة والإسلام هو واقع حي تعيشه الأمة وتتنفسه « كالهواء ولا يحتاج في إثباته إلى براهين وأدلة .. إنه نتاج القرون والأجيال . ولكنه قبل كل شيء هو إرادة إلهية طبعت الحياة العربية . وهو قد ظل أيضًا بالنسبة للشعوب الإسلامية غير العربية بمثابة الحقائق البدهية . فالقومية العربية قائدة في خدمة الإسلام وتدميرها ليس إلا ضربًا لمصلحة الإسلام في الصميم [1] ..! »

ويعلل ميشيل عفلق اهتداء صيغة البعث إلى « الإسلام : الحضاري » كمرجع لقوميتنا ومشروعنا الحضاري بنشأة هذه الصيغة في ظرف موضوعي سيطرت عليه حدة الصراع الحضاري بين أمتنا وبين الحضارة الغربية .. فالعرب الذين تبنوا صيغة القومية العربية المجردة من الإسلام قد صنعوا ذلك إبان الصراع مع الدولة العثمانية – ذات المشروعية الإسلامية .. والشعارات الإسلامية – أمّا المرحلة التي أعقبت ذلك ، والتي نشأ فيها البعث فلقد تميزت بهيمنة الغرب وصراعه الحضاري ضد أمتنا بسبب تدينها وتحصنها بالإسلام .. فالإسلام هو هوية الأمة وسلاحها الحضاري في هذا الصراع .. ومن ثَمّ كانت له هذه المكانة المرجعية في هذا المشروع الحضاري القومي الجديد .. « ... إن حركة البعث وجدت في فترة تاريخية فاصلة

(١) [في سبيل البعث – الكتابات السياسية الكاملة] جـ ٥ ص ٦٨ ٦٩ ٧٢ – « العراق قدر بطولي » – ٧ أبريل سنة ١٩٨٧م – ..

بين مرحلة استنفدت أغراضها ، ومرحلة مضطربة قلقة ، ورؤيتها للمستقبل غير واضحة .

المرحلة التي استنفدت أغراضها كانت مرحلة القومية العربية المجردة التي اقتضاها الصراع التحرري ضد الهيمنة العثمانية ، فلم تكن تستطيع رفع شعار الإسلام الذي كان هو شعار الدولة المهيمنة . واستمرت الحال حتى بعد أن زالت الظروف التي استوجبت ذلك .

واستجدت ظروف هيمنة الاستعمار الغربي على الأقطار العربية ، هذه الظروف التي أعادت الأمور إلى نصابها ، حين أعادت الإسلام إلى العروبة .. إلى القومية العربية لضرورة المواجهة الحضارية مع الاستعمار الغربي .. لقد تم ذلك بنظرة إلى التقدم .. ونظرة إلى الإسلام .. ولدت منهما نظرة جديدة للإسلام ، كثورة عربية إنسانية حضارية ، قابلة للتجدد والانبعاث في كل مرحلة تاريخية مصيرية من حياة الأمة العربية .

وهكذا بدأ طريق المستقبل العربي يزداد وضوحًا فهو لا يُبنى إلا من خلال الثورة باتجاه التقدم ، ولكن باستلهام الأصالة التي تجسدها ثورة الإسلام بواقعها العربي وجوهرها الإنساني وأبعادها الحضارية .. لنهضة تاريخية يكون الإسلام بمفهومه الثوري مصدر إلهامها .. »[1]

---

(١) المصدر السابق . جـ ٣ ص ٢٧٠ ، ٢٧١ — « من أجل عمق عربي مستقبلي » — ٧ أبريل سنة ١٩٨٦م — .

هكذا حدد ميشيل عفلق الظرف الموضوعي الذي استدعى مرجعية الإسلام في المشروع الحضاري القومي – بعد أن حجبته عنه ظروف الصراع « العربي – العثماني » – .. وهذا الظرف كان الصراع الحضاري بين الغرب الاستعماري وبين الأمة العربية – والإسلام في مركز أسباب هذا الصراع ! – ..

وإذا كانت هذه الحقيقة التي أشار إليها وأفاض في الحديث عنها ميشيل عفلق – وخاصة عندما كان يتحدث عن الغزو الفكري الغربي لأمتنا العربية – فإننا نتساءل اليوم بعد أن وضحت في أفق المتغيرات الدولية التي تعاظمت في نهاية عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات من هذا القرن العشرين .. بعد أن وضحت معالم وحدة الحضارة الغربية كنموذج حضاري تعود إليه وحدته ذات الطابع الليبرالي – بعد طي صفحة الانشقاق الشمولي في هذه الحضارة – .. وبعد اتجاه أحلاف ومؤسسات هذه الحضارة – العسكرية .. والاقتصادية .. والسياسية .. والفكرية – إلى الوحدة .. وبعد غروب شمس الصراعات الحادة داخل محاور هذه الحضارة .. وتوجه قواها ودولها ومؤسساتها الرئيسية نحو المواجهة المرتقبة والقادمة مع الإسلام وعالمه وأمته – أو على الأقل الرغبة والتخطيط لتكون الحركة في هذا الاتجاه ..

نتساءل : ألا تدعو هذه المتغيرات .. التي تبرز على نحو غير مسبوق حدة الصراع الحضاري بين « الغرب : الحضاري » وبين « الإسلام : الحضاري » . ألا تدعو التيار القومي العربي .. وكل التيارات القومية في عالم الإسلام إلى الإمساك بالخيط الذي

التقطه ميشيل عفلق – أبرز مفكري التيار القومي العربي المعاصر – لمواصلة السير على الطريق الذي حدد الرجل معالمه ؟! .

إن وزير الخارجية الإيطالي « جياني ديميكليس » عندما تسأله مجلة « نيوزويك » الأمريكية – بوصفه رئيس المجلس الوزاري الأوربي – عن مبررات بقاء « حلف شمال الأطلنطي » – الناتو – بعد زوال المواجهة بين الغرب الليبرالي والمعسكر الذي كان اشتراكيًا .. يجيب الرجل قائلاً : « صحيح أن المواجهة مع الشيوعية لم تعد قائمة . إلا أن ثمة مواجهة أخرى يمكن أن تحل محلها بين العالم الغربي والعالم الإسلامي » .. ثم هو يحدد في ذات الحديث شروط الغرب للعدول عن مواجهة العالم الإسلامي بحلف شمال الأطلنطي .. فإذا هي خضوع العالم الإسلامي حضريًا بقبوله النموذج الحضاري الغربي كخيار حضاري له .. فيقول – جوابًا عن سؤال :

– « كيف يمكن تجنب تلك المواجهة المحتملة »

– « ينبغي أن تحل أوربا مشاكلها ليصبح النموذج الغربي أكثر جاذبية وقبولاً من جانب الآخرين في مختلف أنحاء العالم . وإذا فشلنا في تعميم ذلك النموذج الغربي ، فإن العالم سيصبح مكانًا في منتهى الخطورة ! »

فهل هناك أمام هذه الخاطر الحضارية المحدقة بأمتنا والمهددة لوجودنا .. والتي تشهد عليها آلاف الشواهد – من مثل حديث وزير الخارجية الإيطالي – .. هل هناك أمام الوطني والقومي في

وطن العروبة وعالم الإسلام سبيل آخر غير استلهام « الإسلام » مرجعًا حضاريًا ، وحصنًا للأمة ، وسياجًا للنهضة في هذه المواجهة الحضارية المفروضة ، والتي تعمل لها ولا تستحي من الإعلان عنها مؤسسات الغرب العسكرية والسياسية والاقتصادية والفكرية بكل الوسائل وجميع اللغات ! . هل هناك سبيل غير تطوير الموقف الذي اتخذه ميشيل عفلق عندما تبنى الإسلام سياجًا حضاريًا للأمة في هذا الصراع الحضاري مع الغرب .. ومواصلة السير على هذا الطريق ؟ ! ..

● ولهذه الحقيقة من حقائق « الوعي الحضاري » عند ميشيل عفلق .. والتي برزت في مشروعه الفكري عندما عرض لصراع الغرب ضد أمتنا بسبب تميزها وتميز خيارها الحضاري بالإسلام .. لهذه الحقيقة جاءت إشارات الرجل إلى الإسلام باعتباره : الدين .. والقومية .. والوطن .. والوطنية .. والثقافة القومية .. وأثمن شيء في العروبة .. والحضارة .. والحرية .. حتى لقد رفع شعار : [الإسلام أولًا] .. وأعلن : أنه قد كان يحب الإسلام كثمرة لحبه للعرب .. أما الآن فلقد أصبح الحب للإسلام .. وما العرب إلا أمة الإسلام .. وما العروبة إلا ضرورة لنظرة الإسلام ! .

تحدث ميشيل عفلق عن هذه المعاني التي ازدانت بعباراتها كتاباته في هذا الطور الأخير من حياته الفكرية والنضالية .. فقال :

« ... وعندما أقول : عروبة تعرفون بأنني أقول : الإسلام أيضًا لا بل أولًا ! . العروبة وجدت قبل الإسلام ولكن الإسلام هو الذي أنضج عروبتا وهو الذي أوصلها إلى الكمال وهو الذي أوصلها إلى العظمة وإلى الخلود . هو الذي جعل من القبائل العربية أمة عربية عظيمة ، أمة عربية حضارية . فالإسلام كان ، وهو الآن ، وسيبقي روح العروبة ، وسيبقي هو قيمها الإنسانية والأخلاقية والاجتماعية . هذا هو الإخلاص للشعب ، هذا هو حب الشعب ، هذه هي الحقيقة .

صحيح أننا نصل إليها في المطالعة وفي قراءات التاريخ ، ولكننا نصل إليها بصورة أعمق وأصدق عندما نقترب من شعبنا ونصغي إلى دقات قلبه وإلى خلجات ضميره إلى هذا الترادف هذا [1] التمازج بين العروبة والإسلام .. فالوطنية .. هي العروبة بعينها .. والعروبة – هي الإسلام في جوهره ! ..[2] لقد نمت البذور الأولى للبعث في عهد الكفاح الوطني ضد الاستعمار الفرنسي الممثل في ذلك الحين للفطرسة الغربية وللتعصب العنصري والديني ضد العروبة

(١) مجلة [النيوزويك] – الأمريكية – عدد ٢ يوليو سنة ١٩٩٠م – انظر مقال الأستاذ فهمي هُويدي « الغرب والإسلام .. من يعادي من » [الأهرام] ١٧ يوليو سنة ١٩٩٠م – ..

(٢) [في سبيل البعث – الكتابات السياسية الكاملة] جـ ٥ ص ٢٩٤ ، ٢٩٥ – « الوطنية السودانية هي العروبة والعروبة السودانية هي الإسلام » – ١٤ – ١ – ١٩٨٢م – ..

الدفاع عن الإسلام هو مهمة القوميين الذين يريدون أن يبقى للأمة العربية سبب وجيه للبقاء ! .. [1]

... إن الإسلام هو وطن الأمة العربية الروحي والمادي بكل ما تحمل كلمة وطن من معاني حب الأرض والأهل وحب اللغة والتاريخ .. . [2]

.. بدافع الحب للأمة العربية أحببنا الإسلام منذ السن اليافعة ؛ وبعد أن اقتربنا أكثر من فهم الإسلام أضحى حبنا لأمتنا يتلخص في حبنا للإسلام ، وفي كون الأمة العربية أمة الإسلام ! .

إن ثقة عميقة تملأ نفوسنا بأننا أخلصنا كلّ الإخلاص طوال عمرنا لأمتنا ، لمصلحتها ولتاريخها ولعقيدتها ولمستقبلها ، وأننا كنا دومًا حيث العروبة الصحيحة والإسلام الصحيح . إن هذه العلاقة الحميمة بالإسلام هي من النوع التاريخي الموسوم بالتجرد الخالص .

وكان شيئًا طبيعيًا أن يأخذ هذا الوعي وهذه العاطفة كل أبعادهما فندرك ما تمثله الشعوب الإسلامية من عمق وسند للأمة العربية ، ونشعر نحوها بعاطفة القربى ... [3] .

---

(١) المصدر السابق . جـ ٣ ص ٢٢٢ - ٢٢٤ - « تثبيت الخيارات الأساسية في النهضة العربية » - ٧ أبريل سنة ١٩٨٤م - ..

(٢) المصدر السابق . جـ ٣ ص ٢٦٩ - « من أجل عمل عربي مستقبلي » ٧ أبريل سنة ١٩٨٦م - ..

(٣) المصدر السابق . جـ ٣ ص ٢٦٨ ٢٦٩ - « من أجل عمل عربي مستقبلي » - ٧ أبريل سنة ١٩٨٦م - ..

هكذا اعتدلت عناصر المعادلة - بين العروبة والإسلام - في المشروع القومي كما صاغه ميشيل عفلق - فغدا الإسلام هو الأول .. والأساس .. الدين .. والوطن .. والقومية .. والوطنية .. والحضارة .. والثقافة .. وسياج الأمة .. وحصنها .. وصبغة التاريخ .. إنه الأب الشرعي للأمة .. ورسالتها التي لولاها لما كان لهذه الأمة مبرر للبقاء ؟ ! .

« ... لقد ولد الإسلام في أرض العروبة وضمن تاريخها وأهلها ولكنه أصبح هو أباها ؛ لأنها ابتداء من الإسلام ولدت ولادة جديدة ، وأصبحت أمة عظيمة تاريخية لها دور أساسي في تاريخ الإنسانية وفي صنع مستقبل الإنسانية . الإسلام أعطى للأمة العربية هذه الأبعاد .. أعطاها مسؤولية الدور الإنساني العظيم ، وأعطى العرب مذاق الخلود وطعم الحياة الحقيقية التي هي جهاد قبل كل شيء وفكرة ومبدأ وعقيدة ؛ ولا خوف على العروبة ما دامت مقترنة بالإسلام ؛ لأنه كفيل بأن يجددها ويوقظ فيها هذه النزعة إلى السماء .. إلى الخلود .. إلى الأفق الكوني .. إلى البطولة وحمل الرسالة .. وعندها تتهاوى الأمراض العالقة والمشاغل المادية والأنية التي لا تليق بأمتنا ، ولا تعبر عن حقيقتها وحقيقة رسالتها ، وبنهوض الأمة ووحدتها ينتصر الإسلام ويعلن عن وجهه الحقيقي الإنساني السمح الذي تحتاجه الإنسانية اليوم كما احتاجته في

الماضي ، وكما ستبقى بحاجة إليه في المستقبل .. [1]

إن الإسلام هو الذي حفظ العروبة وشخصية الأمة في وقت التمزق والضياع وتشتت الدولة العربية إلى طوائف وإلى ممالك ودويلات عدة متناحرة ، وكان مرادفًا للوطنية وللدفاع عن الأرض والسيادة والداعي إلى الجهاد أمام العدوان والغزو الأجنبي ، وسيبقى دومًا قوة أساسية محركة للنضال الوطني والقومي . وهو الذي خرجت من صلبه ومن حركة التطور التاريخي فكرة القومية العربية بمفهومها الإنساني السمح ، وهو الذي يحيط الأمة العربية بسياج من الشعوب المتعاطفة معها .

إن الإسلام هو العامل الصميمي المندمج في نسيج الأمة وفي تاريخها وفي حياتها اليومية .. ولا يصح تناول الإسلام من الموقع الحيادي النظري السياسي ، والشيء الطبيعي هو أن يكون انفتاح التيار القومي على الإسلام موقفًا فيه الحرارة والحنين والغيرة والحرص ، والاعتراف بالفضل ، وبما يشكله الإسلام من ضمانة مصيرية لقوميتنا ولمستقبلنا كأمة . ومن هذا المنطلق يستطيع التيار القومي أن يحاور التيار الديني المتجرد الوطني حوار الحب والعقل .. » [2] .

هكذا .. انتهى ميشيل عفلق .. أبرز مفكري التيار

---

(١) المصدر السابق . جـ ٥ ص ٤١٦ : ٤١٨ - « نفهم الماضي من خلال تحملنا لمسئولية الحاضر » - ١٣ - ٨ - ١٩٨٧م - ..

(٢) [العمل المستقبلي - نداء إلى الأمة] ص ١٠ - خطاب عفلق في ٧ أبريل سنة ١٩٨٨ - طبعة بغداد سنة ١٩٨٨م - ..

القومي العربي في هذا القرن ، وصاحب أبرز المشاريع الحضارية القومية المعاصرة .. انتهى بعد أن حدد مكانة الإسلام المرجعية في المشروع النهضوي .. إلى دعوة التيار القومي إلى :

أ - الانفتاح على الإسلام من « موقف الحرارة والحنين والغيرة والحرص والاعتراف بالفضل وبما يشكله الإسلام من ضمانة مصيرية لقوميتنا ولمستقبلنا كأمة .. »

ب - وإلى « الحوار مع التيار الديني .. حوار الحب والعقل » ..

وهي رسالة وجهها الرجل إلى التيار القومي في ختام صفحات مشروعه الفكري .. وختام سنوات عمره الذي قضى منه نصف قرن في الفكر والنضال .

وهذه الرسالة ما زالت موجهة إلى التيار القومي ومعروضة على قادته ومفكريه حتى كتابة هذه السطور ! ..

وهي أيضًا موجهة إلى التيار الاسلامي الذي وقفت تصوراته للفكر القومي وتياره ومشروعه النهضوي عند الصفحات الأولى التي لم تتضح فيها الرؤية القومية للإسلام ! ..

إننا أمام « رسالة » موجهة إلى القوميين والإسلاميين جميعًا تدعوهم إلى « حوار الحب والعقل » .. انطلاقًا من هذه الأرض المشتركة .. واستشرافًا « لترتيب البيت العربي » في مواجهة التحديات العاصفة التي تهدد الجميع ! ..

السيرة الذاتية للمؤلف

● د. محمد عمارة مصطفى عمارة .

● مفكر إسلامي ومؤلف ومحقق وعضو « مجمع البحوث الإسلامية » بالأزهر الشريف .

● ولد بريف مصر ببلدة « ضروة » ، مركز « قلين » ، محافظة « كفر الشيخ » في (٢٧ رجب سنة ١٣٥٠هـ - ٨ ديسمبر سنة ١٩٣١م) في أسرة ميسورة الحال ماديًا ، تحترف الزراعة ، وملتزمة دينيًا .

● قبل مولده ، كان والده قد نذر لله إذا جاء المولود ذكرًا ، أن يسميه محمدًا ، وأن يهبه للعلم الديني ، أي أن يطلب العلم في الأزهر الشريف .

● حفظ القرآن وجوّده بـ « كُتّاب » القرية مع تلقي العلوم المدنية الأولية بمدرسة القرية مرحلة التعليم الإلزامي .

● في سنة ١٣٦٤هـ - ١٩٤٥م التحق « بمعهد دسوق الديني الابتدائي » التابع للجامع الأزهر الشريف ، ومنه حصل على شهادة الابتدائية سنة (١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م) .

● وفي المرحلة الابتدائية ، النصف الثاني من أربعينيات القرن العشرين بدأت تتفتح وتنمو اهتماماته الوطنية ، والعربية الإسلامية ، والأدبية ، والثقافية ، فشارك في العمل الوطني -

قضية استقلال مصر ، والقضية الفلسطينية - بالخطابة في المساجد والكتابة نثرًا وشعرًا ، وكان أول مقال نشرته له صحيفة [مصر الفتاة] بعنوان « جهاد » عن فلسطين في (إبريل سنة ١٩٤٨م) .

وتطوع للتدريب على حمل السلاح ضمن حركة مناصرة القضية الفلسطينية لكن لم يكن له شرف الذهاب إلى فلسطين .

● في سنة ١٩٤٩م ، التحق « بمعهد طنطا الأحمدي الديني الثانوي » التابع للجامع الأزهر الشريف ، ومنه حصل على الثانوية الأزهرية (١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م) .

● وواصل في مرحلة الدراسة الثانوية اهتماماته السياسية والأدبية والثقافية ، ونشر شعرًا ونثرًا في صحف ومجلات [مصر الفتاة] و [منبر الشرق] و [المصري] و [الكاتب] وتطوع للتدريب على السلاح بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦م في سنة ١٩٥١م .

● في ١٣٧٤هـ ١٩٥٤م التحق « بكلية دار العلوم » جامعة القاهرة ، ومنها تخرج : ونال درجة « الليسانس » في اللغة العربية والعلوم الإسلامية ، ولقد تأخر تخرجه بسبب نشاطه السياسي إلى سنة ١٩٦٥م بدلًا من سنة ١٩٥٨م .

● وتواصل في مرحلة الدراسة الجامعية نشاطه الوطني والأدبي والثقافي فشارك في « المقاومة الشعبية » ، بمنطقة قناة السويس ، إبان مقاومة الغزو الثلاثي لمصر سنة (١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م) .

● ونشر المقالات في صحيفة [المساء] المصرية ومجلة

[الآداب] البيروتية ، وألف ونشر أول كتبه عن [القومية العربية] سنة ١٩٥٨م .

● بعد التخرج من الجامعة ، أعطى كل وقته تقريبًا وجميع جهده لمشروعه الفكري ، فجمع وحقق ودرس الأعمال الكاملة لأبرز أعلام اليقظة الإسلامية الحديثة : رفاعة رافع الطهطاوي ، وجمال الدين الأفغاني ، ومحمد عبده ، وعبد الرحمن الكواكبي ، وعلي مبارك ، وقاسم أمين . وكتب الكتب والدراسات عن أعلام التجديد الإسلامية ؛ من أمثال الدكتور عبد الرزاق السنهوري باشا ، والشيخ محمد الغزالي ، وعمر مكرم ، ومصطفى كامل ، وخير الدين التونسي ، ورشيد رضا ، وعبد الحميد بن باديس ، ومحمد الخضر حسين ، وأبي الأعلى المودودي ، وحسن البنا ، وسيد قطب ، والشيخ محمود شلتوت ..... إلخ .

● ومن أعلام الصحابة الذين كتب عنهم : عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وأبو ذر الغفاري ، وأسماء بنت أبي بكر . كما كتب عن تيارات الفكر الإسلامي القديمة والحديثة . وعن أعلام التراث الإسلامي ، من مثل : غيلان الدمشقي ، والحسن البصري ، وعمرو بن عبيد ، والنفس الزكية – محمد بن الحسن – وعلي بن محمد ، والماوردي ، وابن رشد (الحفيد) ، والعز بن عبد السلام ..... إلخ .

● وتناولت كتبه – التي تجاوزت المائة – السمات المميزة للحضارة الإسلامية ، والمشروع الحضاري الإسلامي ، والمواجهة

مع الحضارات الغازية والمعادية ، وتيارات العلمنة والتغريب ، وصفحات العدل الاجتماعي الإسلامي ، والعقلانية الإسلامية .

وحاور وناظر العديد من أصحاب المشاريع الفكرية الوافدة .

وحقق عددًا من نصوص التراث الإسلامي القديم منه والحديث .

● وكجزء من عمله العلمي ومشروعه الفكري ، حصل من كلية دار العلوم في العلوم الإسلامية تخصص الفلسفة الإسلامية على الماجستير سنة (١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م) ، بأطروحة عن [المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية] وعلى الدكتوراه سنة ١٣٩٥هـ - سنة ١٩٧٥م ، بأطروحة عن [الإسلام وفلسفة الحكم] .

● أسهم في تحرير العديد من الدوريات الفكرية المتخصصة ، وشارك في العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية في وطن العروبة وعالم الإسلام وخارجهما ، كما أسهم في تحرير العديد من الموسوعات السياسية والحضارية والعامة ، مثل : [الموسوعة السياسية] و [موسوعة الحضارة العربية] و [موسوعة الشروق] و [موسوعة المفاهيم الإسلامية] .... إلخ .

● نال عضوية عدد من المؤسسات العلمية والفكرية والبحثية ؛ منها : « المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية » بمصر ، و « المعهد العالمي للفكر الإسلامي » بواشنطن ، و « مركز الدراسات الحضارية » بمصر ، و « المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية » مؤسسة آل البيت بالأردن و « مجمع البحوث الإسلامية » بالأزهر الشريف .

● حصل على عدد من الجوائز ، والأوسمة ، والشهادات التقديرية ، والدروع ؛ منها : « جائزة جمعية أصدقاء الكتاب » بلبنان سنة ١٩٧٢م ، وجائزة الدولة التشجيعية بمصر سنة ١٩٧٦م ، ووسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى بمصر سنة ١٩٧٦م ، وجائزة علي وعثمان حافظ لمفكر العام سنة ١٩٩٣م ، وجائزة المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية سنة ١٩٩٧م ، ووسام التيار الفكري الإسلامي - القائد المؤسس سنة ١٩٩٨م .

● جاوزت أعماله الفكرية تأليفًا وتحقيقًا المائة كتاب ، وذلك غير ما نشر له في الصحف والمجلات .

● ترجمت العديد من كتبه إلى العديد من اللغات الشرقية والغربية من مثل : التركية ، والمالاوية ، والفارسية ، والأوردية ، والإنجليزية ، والفرنسية ، والروسية ، والإسبانية ، والألمانية ، والألبانية .

● **ثبت بأعماله الفكرية :**

أ - تأليف :

١ - معالم المنهج الإسلامي - دار الرشاد - القاهرة سنة ١٩٩٧م .

٢ - الإسلام والمستقبل - دار الرشاد - القاهرة سنة ١٩٩٧م .

٣ - نهضتنا الحديثة بين العلمانية والإسلام - دار الرشاد - القاهرة سنة ١٩٩٧م

٤ - معارك العرب ضد الغزاة - دار الرشاد - القاهرة

سنة ١٩٩٨م .

٥ - الغارة الجديدة على الإسلام - دار الرشاد - القاهرة سنة ١٩٩٨م .

٦ - جمال الدين الأفغاني بين حقائق التاريخ وأكاذيب لويس عوض - دار الرشاد - القاهرة سنة ١٩٩٧م .

٧ - الشيخ محمد الغزالي الموقع الفكري والمعارك الفكرية - دار الرشاد - القاهرة سنة ١٩٩٨م .

٨ - الوعي بالتاريخ وصناعة التاريخ - دار الرشاد - القاهرة سنة ١٩٩٧م .

٩ - التراث والمستقبل - دار الرشاد - القاهرة سنة ١٩٩٧م .

١٠ - الإسلام والتعددية : التنوع والاختلاف في إطار الوحدة - دار الرشاد - القاهرة سنة ١٩٩٧م .

١١ - الإبداع الفكري والخصوصية الحضارية - دار الرشاد - القاهرة سنة ١٩٩٧م .

١٢ - الدكتور عبد الرزاق السنهوري باشا إسلامية الدولة والمدنية والقانون - دار الرشاد - القاهرة سنة ١٩٩٩م .

١٣ - الإسلام والسياسة : الرد على شبهات العلمانيين - دار الرشاد - القاهرة سنة ١٩٩٧م .

١٤ - الإسلام وفلسفة الحكم - دار الشروق - سنة ١٩٩٨م .

١٥ - معركة الإسلام وأصول الحكم - دار الشروق - سنة ١٩٩٧م .

١٦ - الإسلام والفنون الجميلة - دار الشروق - سنة ١٩٩١م.

١٧ - الإسلام وحقوق الإنسان - دار الشروق - سنة ١٩٩٨م.

١٨ - الإسلام والثورة - دار الشروق - سنة ١٩٨٨م .

١٩ - الإسلام والعروبة - دار الشروق - سنة ١٩٨٨م .

٢٠ - الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية - دار الشروق - سنة ١٩٨٨م .

٢١ - هل الإسلام هو الحل؟ لماذا وكيف ؟ - دار الشروق - سنة ١٩٨٨م .

٢٢ - سقوط الغلو العلماني - دار الشروق - سنة ١٩٩٥م .

٢٣ - الغزو الفكري وَهْمٌ أم حقيقة ؟ - دار الشروق - سنة ١٩٩٧م .

٢٤ - الطريق إلى اليقظة الإسلامية - دار الشروق - سنة ١٩٩٠م .

٢٥ - تيارات الفكر الإسلامي - دار الشروق - سنة ١٩٩٧م.

٢٦ - الصحوة الإسلامية والتحدي الحضاري - دار الشروق - سنة ١٩٩٧م .

٢٧ - المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية - دار الشروق - سنة ١٩٨٨م .

٢٨ - عندما أصبحت مصر عربية إسلامية - دار الشروق - سنة ١٩٩٧م .

٢٩ – العرب والتحدي – دار الشروق – سنة ١٩٩١م .

٣٠ – مسلمون ثوار – دار الشروق – سنة ١٩٨٨م .

٣١ – التفسير الماركسي للإسلام – دار الشروق – سنة ١٩٩٦م .

٣٢ – الإسلام بين التنوير والتزوير – دار الشروق – سنة ١٩٩٦م .

٣٣ – التيار القومي الإسلامي – دار الشروق – سنة ١٩٩٦م .

٣٤ – الإسلام والأمن الاجتماعي – دار الشروق – سنة ١٩٩٨م .

٣٥ – الأصولية بين الغرب والإسلام – دار الشروق – سنة ١٩٩٨م .

٣٦ – الجامعة الإسلامية والفكرة القومية – دار الشروق – سنة ١٩٩٤م .

٣٧ – قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية – دار الشروق – سنة ١٩٩٣م .

٣٨ – عمر بن عبد العزيز – دار الشروق – سنة ١٩٨٨م .

٣٩ – جمال الدين الأفغاني موقظ الشرق – دار الشروق – سنة ١٩٨٨م .

٤٠ – محمد عبده تجديد الدنيا بتجديد الدين – دار الشروق – سنة ١٩٨٨م .

٤١ – عبد الرحمن الكواكبي – دار الشروق – سنة ١٩٨٨م .

٤٢ – أبو الأعلى المودودي – دار الشروق – سنة ١٩٨٧م .

٤٣ – رفاعة الطهطاوي – دار الشروق – سنة ١٩٨٨م .

٤٤ – علي مبارك – دار الشروق – سنة ١٩٨٨م .

٤٥ – قاسم أمين – دار الشروق – سنة ١٩٨٨م .

٤٦ – معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام – نهضة مصر – القاهرة سنة ١٩٩٧م .

٤٧ – القدس الشريف رمز الصراع وبوابة الانتصار – نهضة مصر – القاهرة سنة ١٩٩٧م .

٤٨ – هذا إسلامنا خلاصات الأفكار – دار الوفاء – سنة ٢٠٠٠م .

٤٩ – الصحوة الإسلامية في عيون غربية – نهضة مصر – سنة ١٩٩٧م .

٥٠ – الغرب والإسلام – نهضة مصر – سنة ١٩٩٧م .

٥١ – أبو حيان التوحيدي – نهضة مصر – سنة ١٩٩٧م .

٥٢ – ابن رشد بين الغرب والإسلام – نهضة مصر – سنة ١٩٩٧م .

٥٣ – الانتماء الثقافي – نهضة مصر – سنة ١٩٩٧م .

٥٤ – التعددية الرؤية الإسلامية والتحديات الغربية – نهضة مصر – سنة ١٩٩٧م .

٥٥ – صراع القيم بين الغرب والإسلام – نهضة مصر –

سنة ١٩٩٧م .

٥٦ - الدكتور يوسف القرضاوي المدرسة الفكرية والمشروع الفكري - نهضة مصر - سنة ١٩٩٧م .

٥٧ - عندما دخلت مصر في دين الله - نهضة مصر - سنة ١٩٩٧م .

٥٨ - الحركات الإسلامية رؤية نقدية - نهضة مصر - سنة ١٩٩٨م .

٥٩ - المنهج العقلي في دراسات العربية - نهضة مصر - سنة ١٩٩٧م .

٦٠ - النموذج الثقافي - نهضة مصر - سنة ١٩٩٨م .

٦١ - تجديد الدنيا بتجديد الدين - نهضة مصر - سنة ١٩٩٨م .

٦٢ - الثوابت والمتغيرات في فكر اليقظة الإسلامية الحديثة - نهضة مصر - سنة ١٩٩٧م .

٦٣ - نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم - نهضة مصر - سنة ١٩٩٨م .

٦٤ - التقدم والإصلاح بالتنوير الغربي ؟ أم بالتجديد الإسلامي ؟ - نهضة مصر - سنة ١٩٩٨م .

٦٥ - الحملة الفرنسية في الميزان - نهضة مصر - سنة ١٩٩٨م .

٦٦ - الحضارات العالمية : تدافع أم صراع ؟ - نهضة مصر - سنة ١٩٩٨م .

٦٧ - إسلامية الصراع حول القدس وفلسطين - نهضة مصر - سنة ١٩٩٨م .

٦٨ - القدس بين اليهودية والإسلام - نهضة مصر - سنة ١٩٩٩م .

٦٩ - الأقليات الدينية والقومية : تنوع ووحدة ؟ أم تفتيت واختراق ؟ - نهضة مصر - سنة ١٩٩٨م .

٧٠ - السنة النبوية والمعرفة الإنسانية - نهضة مصر - سنة ٢٠٠٠م .

٧١ - خطر العولمة على الهوية الثقافية - نهضة مصر - سنة ١٩٩٩م .

٧٢ - مستقبلنا بين العالمية الإسلامية والعولمة الغربية - نهضة مصر - سنة ٢٠٠٠م .

٧٣ - بين الغزالي وابن رشد .

٧٤ - الدين والدولة والمدنية عند السنهوري باشا .

٧٥ - هل المسلمون أمة واحدة ؟ - نهضة مصر - سنة ١٩٩٩م .

٧٦ - الغناء والموسيقي حلال أم حرام ؟ - نهضة مصر - سنة ١٩٩٩م .

٧٧ - تحليل الواقع بمنهاج العاهات المزمنة - نهضة مصر - سنة ١٩٩٩م .

٧٨ - الحوار بين الإسلاميين والعلمانيين - نهضة مصر - سنة ٢٠٠٠م .

٧٩ – من القومية أولًا إلى الإسلام أولًا .

٨٠ – التحرير الإسلامي للمرأة – دار الشروق – سنة ٢٠٠٢م .

٨١ – الظاهرة الإسلامية – المختار الإسلامي – ١٩٩٨م .

٨٢ – الوسيط في المذاهب والمصطلحات الإسلامية – نهضة مصر – سنة ١٩٩٩م .

٨٣ – الحوار فريضة إسلامية .

٨٤ – إسلاميات السنهوري باشا .

٨٥ – منار الإحياء والتجديد .

٨٦ – النص الإسلامي بين الاجتهاد والجمود والتاريخية – دار الفكر – دمشق سنة ١٩٩٨م .

٨٧ – أزمة الفكر الإسلامي الحديث – دار الفكر – دمشق سنة ١٩٩٨م .

٨٨ – المادية والمثالية في فلسفة ابن رشد – دار المعارف – سنة ١٩٨٣م .

٨٩ – العطاء الحضاري الإسلامي – دار المعارف – سنة ١٩٩٨م .

٩٠ – إسلامية المعرفة ماذا تعني ؟ – دار المعارف – سنة ١٩٩٩م .

٩١ – ثورة الزنج – دار الوحدة – سنة ١٩٨٠م .

٩٢ – دراسات في الوعي بالتاريخ – دار الوحدة –

سنة ١٩٨٤م .

٩٣ - الإسلام والوحدة القومية - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت سنة ١٩٧٩م .

٩٤ - الإسلام والسلطة الدينية - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - سنة ١٩٨٠م .

٩٥ - الإسلام بين العلمانية والسلطة الدينية - دار ثابت - القاهرة - سنة ١٩٨٢ م .

٩٦ - فكر التنوير بين العلمانيين والإسلاميين - دار الوفاء - القاهرة - سنة ١٩٩٥ م .

٩٧ - سلامة موسى : اجتهاد خاطئ أم عمالة حضارية ؟ - دار الوفاء - سنة ١٩٩٥ م .

٩٨ - العالم الإسلامي والمتغيرات الدولية - دار الوفاء - سنة ١٩٩٧ م .

٩٩ - عالمنا : حضارة أم حضارات ؟ - دار الوفاء - سنة ١٩٩٧م .

١٠٠ - الجديد في المخطط الغربي تجاه المسلمين - دار الوفاء - سنة ١٩٩٧م .

١٠١ - العلمانية بين الغرب والإسلام - دار الوفاء - سنة ١٩٩٦م .

١٠٢ - محمد عبده سيرته وأعماله - دار القدس - بيروت سنة ١٩٧٨م .

١٠٣ - نظرية جديدة إلى التراث - دار قتيبة - دمشق

سنة ١٩٨٨م .

١٠٤ - القومية العربية ومؤامرات أمريكا ضد وحدة العرب - دار الفكر - القاهرة سنة ١٩٥٨م .

١٠٥ - الفكر القائد للثورة الإيرانية - دار ثابت - القاهرة سنة ١٩٨٢م .

١٠٦ - الإسلام وضرورة التغيير - دار المعارف - سنة ٢٠٠١م .

١٠٧ - ظاهرة القومية في الحضارة العربية - الكويت - سنة ١٩٨٣م .

١٠٨ - رحلة في عالم الدكتور محمد عمارة حوار - دار الكتاب الحديث - بيروت سنة ١٩٨٩م .

١٠٩ - نظرية الخلافة الإسلامية - دار الثقافة الجديدة - القاهرة سنة ١٩٨٠م .

١١٠ - العدل الاجتماعي لعمر بن الخطاب - دار الثقافة الجديدة - سنة ١٩٧٨م .

١١١ - الفكر الاجتماعي لعلي بن أبي طالب - دار الثقافة الجديدة - سنة ١٩٧٨م .

١١٢ - إسرائيل هل هي سامية ؟ - دار الكتاب العربي - القاهرة سنة ١٩٦٨م .

١١٣ - الإسلام وأصول الحكم دراسات ووثائق - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت سنة ١٩٨٥م .

١١٤ - الدين والدولة - الهيئة العامة للكتاب - سنة ١٩٩٧م .

١١٥ - الاستقلال الحضاري - الهيئة العامة للكتاب - سنة ١٩٩٣م .

١١٦ - الإسلام وقضايا العصر - دار الوحدة - بيروت سنة ١٩٨٤م .

١١٧ - الإسلام والحرب الدينية - دار الوحدة - بيروت سنة ١٩٨٢م .

١١٨ - الإسلام والعروبة والعلمانية - دار الوحدة - سنة ١٩٨١م .

١١٩ - الفريضة الغائبة عرض وحوار وتقييم - دار الوحدة - سنة ١٩٨٣م .

١٢٠ - التراث في ضوء العقل - دار الوحدة - سنة ١٩٨٤م .

١٢١ - فجر اليقظة القومية - دار الوحدة - سنة ١٩٨٤م .

١٢٢ - العروبة في العصر الحديث - دار الوحدة - سنة ١٩٨٤م .

١٢٣ - الأمة العربية وقضية الوحدة - دار الوحدة - سنة ١٩٨٤م .

١٢٤ - أكذوبة الاضطهاد الديني في مصر - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة سنة ٢٠٠٠م .

١٢٥ - في المسألة القبطية : حقائق وأوهام - مكتبة الشروق - القاهرة سنة ٢٠٠١م .

١٢٦ - الإسلام والآخر : من يعترف بمن ؟ ومن ينكر من ؟ -

مكتبة الشروق – القاهرة سنة ٢٠٠١م .

١٢٧ – شبهات وإجابات حول القرآن الكريم – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – ٢٠٠١م .

١٢٨ – الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – سنة ٢٠٠١م .

١٢٩ – الشريعة الإسلامية والعلمانية الغربية – دار الشروق – سنة ٢٠٠٢م .

١٣٠ – شبهات وإجابات حول مكانة المرأة في الإسلام – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – جـ ١ ، ٢ ، ٣ سنة ٢٠٠١م .

ب - دراسة وتحقيق :

١٣١ – الأعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوي – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت سنة ١٩٧٣م .

١٣٢ – الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت سنة ١٩٧٩م .

١٣٣ – الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده – دار الشروق – القاهرة سنة ١٩٩٣م .

١٣٤ – الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبي – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت سنة ١٩٧٥م .

١٣٥ – الأعمال الكاملة لقاسم أمين – دار الشروق – القاهرة سنة ١٩٨٩م .

١٣٦ – رسائل العدل والتوحيد – دار الشروق – القاهرة سنة ١٩٨٧م .

١٣٧ - كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام - دار الشروق - القاهرة سنة ١٩٨٩م .

١٣٨ - رسالة التوحيد للإمام محمد عبده - دار الشروق - القاهرة سنة ١٩٩٣م .

١٣٩ - الإسلام والمرأة في رأي الإمام محمد عبده - دار الرشاد - القاهرة سنة ١٩٩٧م .

١٤٠ - فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال لابن رشد - دار المعارف - سنة ١٩٩٩م .

١٤١ - التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ لمحمد مختار باشا المصري - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت سنة ١٩٨٠م .

١٤٢ - الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان للشيخ محمد الخضر حسين - نهضة مصر - سنة ١٩٩٩م .

١٤٣ - السنة والبدعة للشيخ محمد الخضر حسين - نهضة مصر - سنة ١٩٩٩م .

جـ - مناظرات :

١٤٤ - أزمة العقل العربي - دار الآفاق الدولية - القاهرة سنة ١٩٩٣م .

١٤٥ - المواجهة بين الإسلام والعلمانية - دار الآفاق الدولية - القاهرة سنة ١٤١٣هـ .

١٤٦ - تهافت العلمانية - دار الآفاق الدولية - القاهرة سنة ١٤١٣هـ .

د - بالاشتراك مع آخرين :

١٤٧ - الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية - الكويت - سنة ١٩٨٩م .

١٤٨ - القرآن - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت سنة ١٩٧٢م .

١٤٩ - محمد ﷺ - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت سنة ١٩٧٢م .

١٥٠ - عمر بن الخطاب - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت سنة ١٩٧٣م .

١٥١ - علي بن أبي طالب - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت سنة ١٩٧٤م .

١٥٢ - قارعة سبتمبر - مكتبة الشروق - القاهرة سنة ٢٠٠٢م .

* * *

الفهرس

بين يدي دراسات هذا الكتاب ٥

(١)

رشيد رضا : منار الإحياء والتجديد ١١

- النشأة .. والرحلة ١١
- المنار ١٥
- مجلة .. ومشروع للنهضة ٢٢
- ومؤسسات للمقاومة والنهوض : ٣٣

– المقاومة بالنهضة ٣٦

– صفحة تتلوها صفحات ٤٢

(٢)

السنهوري باشا : إسلامية الدولة .. والمدنية والقانون ٤٥

- تقديم ٤٥
- بطاقة حياة ٥٥
- من كتابات السنهوري باشا عن :

– الدين والدولة في الإسلام ٧٥

– المدنية الإسلامية والنهضة الشرقية ٨٨

– من أوراقه الشخصية ٨٨

– الإسلام والشرق ١٢٨

(٣)

ميشيل عفلق : من القومية أولاً .. إلى الإسلام أولاً ١٣٩
- تمهيد ١٣٩
- القضية في المشروع القومي ١٤٤
- ما قبل السبعينيات ١٤٨
- حقبة السبعينيات والثمانينيات ١٦١
السيرة الذاتية للمؤلف ١٨٧
الفهرس ٢٠٥

* * *

رقم الإيداع
٢٠٠٤/١٠٦٢٢
الترقيم الدولي I.S.B.N
977-342-238-0

(من أجل تواصلٍ بنّاء بين الناشر والقارئ)

عزيزي القارئ الكريم .. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

نشكر لك اقتناءك كتابنا : « المشروع الحضاري الإسلامي » ورغبة منا في تواصلٍ بنّاء بين الناشر والقارئ ، وباعتبار أن رأيك مهمٌ بالنسبة لنا ، فيسعدنا أن ترسل إلينا دائمًا بملاحظاتك ؛ لكي ندفع بمسيرتنا سويًا إلى الأمام .

* فهيا مارس دورك في توجيه دفة النشر باستيفائك للبيانات التالية :-

الاسم كاملاً : ..... الوظيفة : .....

المؤهل الدراسي : ..... السن : ..... الدولة : .....

المدينة : ..... حي : ..... شارع : ..... ص.ب : .....

هاتف : ☐☐☐☐☐☐☐ / ☐☐☐☐☐☐☐☐ e-mail :

- من أين عرفت هذا الكتاب ؟

☐ أثناء زيارة المكتبة ☐ ترشيح من صديق ☐ مقرر ☐ إعلان ☐ معرض

.....

- من أين اشتريت الكتاب ؟

اسم المكتبة أو المعرض : ..... المدينة ..... العنوان .....

.....

- ما رأيك في أسلوب الكتاب ؟

☐ عادي ☐ جيد ☐ ممتاز (لطفًا وضح لِمَ) .....

.....

- ما رأيك في إخراج الكتاب ؟

☐ عادي ☐ جيد ☐ متميز (لطفًا وضح لِمَ) .....

.....

(من أجل تواصلٍ بنّاء بين الناشر والقارئ)

هذا الكتاب

يحوي ثلاث دراسات عن ثلاثة من أعلام الفكر في عصرنا الحديث: محمد رشيد رضا، عبد الرزاق السنهوري باشا، ميشيل عفلق. ولكل واحد من هؤلاء الأعلام مشروعه الفكري المتميز، الذي ينحاز إليه كثيرون، وينحاز دونه كثيرون.

ومهمة هذه الدراسات الثلاث، هي دعوة هذه الفصائل الثلاثة في حياتنا الفكرية إلى قراءة الآخرين، وتدريب العقل العربي والمسلم على الانفتاح على الآخرين، وعلى التفاعل مع ثمرات إبداعاتهم، سواء بالاتفاق أو الاختلاف.

إنها رحلة تمرين على المنهاج الذي نراه صحيًا وضروريًا ونافعًا للباحثين والقراء، منهاج الاحتضان لكل تراث الأمة.

إنها رحلة فكرية تأمل أن تزيل الكثير من الحواجز الوهمية التي ارتفعت بين كثير من أعلامنا في عصرنا الحديث.

الناشر

دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

القاهرة - مصر - ١٢٠ شارع الأزهر - ص.ب ١٦١ الغورية

هاتف: ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ - ٢٥٩٣٢٨٢٠ - ٢٤٠٥٤٦٤٣

فاكس: ٢٢٧٤١٧٥٠ (+٢٠٢)

الإسكندرية - هاتف: ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس: ٥٩٣٢٢٠٤ (+٢٠٣)

www.dar-alsalam.com info@dar-alsalam.com

ISBN 977-342-238-0

9789773422387

daralsalam designs